الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسكرة *

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة – قسم العلوم الإنسانية

عنوان المذكرة

المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية خلال الثورة التحريرية (1954- 1962)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

-إعداد الطالبة: - إشراف الأستاذ:

❖ عريق صفاء مصمودي نصر الدين

السنة الجامعية:2014/2013 م

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين أولا وقبل كل شيء، وبعد:

يسعدني أن أتقدم في نهاية بحثي هذا بتوجيه شكري وتقديري الكبيرين لأستاذي نصر الدين مصمودي الذي أشرف علي ووجهني بآرائه السديدة القيمة، وبتشجيعه المستمر لي وهو ما شجعني على العمل دون كلل أو ملل فله مني كل الشكر والامتنان

كما أتوجه بشكر خاص لكل أساتذتي الذين قدموا ليا المساعدة دائما وأخص بالذكر الأستاذ رضا حوحو والأستاذ فريح خميسي على جميع إرشاداتهم والمعلومات القيمة التي قدموها لي.

ولا يفوتني أن أشكر زملائي في الدراسة وبالأخص: طلحة فاطنة وقرين إيمان وزميلي لمكاك فاروق وذلك على مساندتهم ودعمهم لي أثناء عملي على هذا البحث.

خطـــــــــــــــــة البحث

ـ مقـــدمـــة

الفصل الأول:التعريف بإقليم الصحراء واهتمام فرنسا به

أولا: الإطار الجغرافي للصحراء الجزائرية

1) التضاريس
2) المنـــاخ
3) السكـــان

ثانيا: أهمية الصحـــراء اقتصاديا

1) الثروة الزراعية
2) الثروة المعدنية

ثالثا: الدوافع الفرنسية لاحتلال الصحراء

1) بداية الاهتمام
2) الدوافع السياسية و العسكرية
3) الدوافع الاقتصادية

رابعا: السياســـة الفرنسية في الصحراء

1) التنظيم الإداري الأول (1902– 1947)
2) التنظيم الإداري الثاني (1947– 1957)

الفصل الثـاني:أهم المشاريع الفرنسية المطبقة في الصحراء

أولا: المشاريع الاقتصادية

1) التنقيب على البترول
2) اكتشاف الغاز والنفط

3) نتائج المشروع

ثانيا: المشاريع العسكرية

1) التجارب النووية السطحية برقان وآثارها
2) التجارب النووية الباطنية بعين إيكر وآثارها

ثالثا: المشاريع السياسية

1) مشروع فصل الصحراء
2) مشروع الجمهورية الصحراوية المستقلة
3) مشروع الصحراء بحر داخلي مشترك

الفصل الثالث:المواقف الوطنية والدولية حول المشاريع الصحراوية

أولا: المواقف الوطنية

1) موقف جبهة التحرير الوطني
2) مـــوقف الشعـــب الجزائـــري

ثانيا: المواقف الدولية

1) موقف دول الجـــــــوار
2) ردود الأفعال العالمية

ثالثا: ملف المشاريع الصحراوية أثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية

ـ خـــــاتمـــة

قائمة الملاحق

قائمة المصادر و المراجع

المقدمـــة

منذ أن امتدت يد الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر حتى عملت قواته على بسط نفوذها في كامل تراب الوطن، إلا أن المقاومة في المنطقة الشمالية وقفت في وجهه و كانت حجر عثرة أمام تقدمه، و على رغم من ذلك فقد استطاعت قوات الاحتلال الوصول إلى منطقة الجنوب الذي بدوره قام بالتصدي لهذا الزحف و التوسع على أراضيه من خلال عدة معارك خاضها سكانه عبر مراحل طويلة، و مع ذلك تمكنت الجيوش الفرنسية من بلوغ منطقة الزيبان و عروسه بسكرة يوم 04 مارس 1844 لتكون البداية من الجنوب الشرقي للبلاد أين تمركزت جيوش الاحتلال لتتوجه بعد ذلك نحو الجنوب الغربي.

و نظرا لما اكتشفته فرنسا في إقليم الجنوب من خيرات وسعة أراضي فإن شهيتها فتحت على المزيد من التقدم والتوسع و تمسكت بالإقليم أكثر فأكثر، و من هنا أخذت فرنسا تعد المشاريع للكشف و التنقيب عن خبايا هذه المنطقة و قد شملت هذه المشاريع جوانب عديدة، منها الاقتصادية و العسكرية و السياسية لتكون بذلك عاملا مساعدا في ترسيخ فكرة الاستقرار و البقاء في المنطقة وهكذا تصل فرنسا في النهاية إلى هدفها الحقيقي و هو فصل المنطقة الجنوبية عن إقليم الشمال الجزائري.

و هذا ما سأقوم بدراسته في هذه المذكرة التي تحمل عنوان"**المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية خلال الثورة التحريرية** (1954-1962)".

ــ دواعي اختيار الموضــوع:

لقد وقع اختياري على هذا الموضوع للدراسة بعد أن قمت بالاطلاع على عدد من المراجع التي تناولت مجموعة من المشاريع الفرنسية بالمنطقة الجنوبية للجزائر و التي بدأت مباشرة بعد الاحتلال الفرنسي للبلاد انطلاقا من البعثات الاستكشافية للصحراء يليها مشاريع النقل الصحراوي مرورا بأبرز مشروع في ذلك الوقت و هو مشروع البحر الداخلي الصحراوي.

و قد أثارت جميع هذه الموضوعات فضولي و زادت من اهتمامي للمعرفة أكثر حول تطور المشاريع الفرنسية في الصحراء و أنواعها بعد مرور أزيد من قرن على احتلال الجزائر.

ــ أضف على ذلك عددا من العوامل التي دفعتني لدراسة هذا البحث دون غيره هو قلة الدراسات التي تختص بالمشاريع الفرنسية الصحراوية خلال ثورة التحرير و إن وجدت فهي تركز على جانب واحد لا أكثر.

ــ و لعل أحد أهم الدوافع الذاتية التي جعلتني أختار هذا الموضوع دون غيره هو انتمائي الجغرافي لمنطقة الجنوب ما ساهم في عملي على إبراز الإمكانيات الهائلة للمنطقة التي خولتها لعب دور بارز في تاريخ الجزائر و الذي ما يزال مستمرا إلى غاية يومنا هذا.

ــ محاولة تقديم إضافة للبحث العلمي التاريخي من خلال دراسة موضوع المشاريع الفرنسية بالصحراء الجزائرية خصوصا في الفترة الممتدة من 1954 إلى 1962 و رغبتي في تقديم عمل يكون مرجعا في هذا الموضوع.

ــ إشكالية البحث:

انطلاقا من موضوع البحث المتعلق بمنطقة الصحراء الجزائرية و ما لها من مكانة جيوستراتيجية جذبت أنظار الاستعمار الفرنسي ليجعلها قاعدة لأهم مشاريعه الرامية للحفاظ على فكرة الجزائر الفرنسية، مرورا بالتطور الذي عرفته هذه المشاريع من خلال التحولات التي مرت بها الجزائر أثناء ثورتها التحريرية، وصولا إلى المواقف العامة إزاء المشاريع الفرنسية بالصحراء و الدور الذي لعبته في مسألة الاستقلال و ما ترتب عنها من نتائج.

و من هذا المنطلق فإن إشكالية البحث تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو كالآتي:

إلى أي مدى ساهمت المشاريع الفرنسية المقامة على أراضي الصحراء الجزائرية في خدمة المصالح و الأهداف الاستعمارية لفرنسا؟ و هل كانت لهذه المشاريع تأثيرا على تطور الأحداث في الجزائر إبان ثورة التحرير؟

و تتضمن هذه الإشكالية عددا من التساؤلات الفرعية التي يمكن حصرها فيما يلي:

1 ما هي دوافع فرنسا لاحتلالها الصحراء؟ وما هي السياسة المتبعة في المنطقة؟
2 ما هي أبرز المشاريع المنجزة على أراضي الصحراء الجزائرية؟
3 فيما تتمثل ردود الأفعال الداخلية و الخارجية المتعلقة بالمشاريع الصحراوية؟ و ما هي نتائجها؟

ــأهداف الدراسة:

يمكن حصر أهداف هذا البحث في جملة من النقاط و هي:

-التعريف بالإمكانيات الاقتصادية و البشرية للصحراء الجزائرية و الوقوف على أهمية المنطقة بالنسبة لفرنسا.

- الوقوف على أهم المشاريع الاستعمارية في الصحراء ومعرفة نتائجها على الصعيد الداخلي والخارجي.

- إبراز الدور الهام لإقليم الصحراء من خلال المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

- المساهمة و لو بشكل بسيط في إثراء البحث العلمي التاريخي من خلال إضافة مجهود علمي لحقل الدراسات التاريخية.

ـ أهمية الموضـــوع:

تكمن أهميه الموضوع في كونه يسلط الضوء على السياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا اتجاه منطقة جد مهمة بالنسبة لها و هي الجنوب الجزائري و السبل التي اعتمدها للحفاظ عليه و بأي ثمن كان، مما يستدعي النظر في نوع هذه الطرق المتبعة و كيفية إعدادها و تكريسها لخدمة الأهداف و الأطماع الاستعمارية بشكل مدروس و محكم من جميع الجوانب.

ـ منهجية الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع المدروس في هذه المذكرة، يتوجب علينا إتباع المنهج الخاص بالدراسات التاريخية و هو المنهج التاريخي، و قد استدعت الدراسة مني التنسيق بين منهجين هما المنهج التاريخي الوصفي و التحليلي، لهذا فقد اعتمدت بشكل أساسي على المنهج التاريخي الوصفي لاستعراض تطور الأحداث التاريخية وسردها حسب ترتيب كرونولوجي ثم وصف هذه المعطيات بشكل دقيق فيما يتعلق بمراحل تنفيذ المخططات و المشاريع الاستعمارية في الجنوب الجزائري و تأثيرها على الجزائر خلال فترة الثورة التحريرية.

إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي التحليلي الذي يعتمد أساسا على جمع الوثائق و المعلومات التاريخية لدراستها و تحليل وقائعها ثم التعليق عليها للتوصل في الأخير إلى

نتائج و تفسير لمسار الأحداث المرتبطة بإنجاز فرنسا لمشاريعها الاستعمارية بالصحراء الجزائرية.

ـ دراسة المصادر و المراجع:

لقد اعتمدت في إنجاز هذا البحث على عدد لا بأس به من المصادر و المراجع و من أهمها: جريدة **المجاهد** التي تعتبر أحد أهم المصادر التي اعتمدت عليها بالدرجة الأولى لكثرة الموضوعات المنشورة بها و المتعلقة ببحثي بشكل دقيق فقد وجدت بمعظم مقالاتها معلومات قيمة استخدمتها كافة المراجع التي استخدمتها في دراستي.

أما بالنسبة للكتب فمصدري الرئيسي كان كتاب الشيخ إبراهيم بيوض" أعمالي في الثورة " و هو عبارة عن مذكرات كتبها الشيخ حول مشاركته في الثورة التحريرية و خصوصا حول أعماله بالصحراء. كما أن معظم المصادر المعتمدة في هذا البحث هي عبارة عن مذكرات لشخصيات تاريخية هامة مثل" اتفاقيات إيفيان" لبن يوسف بن خدة و غيرها.

و فيما يتعلق بالمراجع التي قمت باعتمادها، فقد كان أهمها كتاب من سلسلة ملتقيات حول الملتقى الوطني الأول بورقلة سنة 1996م بعنوان فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية و ذلك لغناه بمجموعة من الموضوعات المتعلقة بالمشاريع الفرنسية بالصحراء، كما اعتمدت بشكل كبير على كتاب الحاج موسى بن عمر" بترول الصحراء..." إضافة إلى عدد من الكتب أخرى ككتاب "المرجعيات التاريخية" لعبد الحميد زوزو، كتاب محمد الميلي "المغرب العربي بين حسابات الدول و مطامح الشعوب" و غيرها.

ـ صعوبات البحث:

من الطبيعي أن يكون هناك صعوبات في إنجاز أي بحث علمي، هذه الصعوبات إما أن تكون من جهة الباحث نفسه أو من طبيعة البحث، فإعداد أي موضوع يتطلب جهدا واتقانا

كبيرين من قبل الباحث ليقدم في النهاية بحثا أكاديميا بالمواصفات المطلوبة، ومنه فقد واجهتني بعض الصعوبات وهي كالآتي:

* المجهود و الوقت الكبيرين الذي استلزمهما البحث عن المصادر و المراجع التي تخدم موضوع بحثي بشكل دقيق، مما جعل الوقت يضيع علي حساب إنجاز البحث في الفترة المحدد.

* عدم تحصلي أي من الدراسات السابقة و المشابهة لموضوعي، التي تساعد الباحث على فهم موضوعه و تبعده عن الوقوع في فخ التكرار لما درس من قبل.

* عدم تمكني من تنسيق وقتي بشكل جيد للعمل على إنجاز هذا الموضوع في الوقت المناسب، فقد استهلكت مدة طويلة في جمع المراجع ثم للإحاطة بالموضوع بدقة، مما ضيع علي فترة طويلة للبداية في كتابة البحث.

* افتقاري للخبرة اللازمة لإنجاز بحث علمي أكاديمي (مذكرة التخرج) فإعداد مذكرة لتخرج أصعب بكثير من إعداد أي بحث آخر خلال الفترة التي درست فيها التخصص.

* العمل على هذا الموضوع بالذات صعب علي الإحاطة بمجمل الأحداث و النتائج المتعلقة به، فالموضوع في حد ذاته واسع و متشعب و يمس عددا من المجالات الاقتصادية و العسكرية و السياسية...، كما أن مجمل الوثائق الخاصة بالموضوع لا تزال إلى يومنا هذا حبيسة دور الأرشيف الفرنسية و الحصول عليها يتطلب جهدا و مستوى علميا معين.

ـ خطـــــة البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة و جملة التساؤلات التابعة لها و لتجسيد المنهج المتبع في هذا البحث فقد قمت بتقسيم بحثي المعنون بـــ**"المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية"** في الفترة الممتدة من (1954-1962) إلى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة

مرفقة بمجموعة من الملاحق تحتوي على خرائط و تصريحات و صور لبعض الأحداث و الشخصيات ذات الصلة بالموضوع.

قمت في الفصل الأول من البحث و الذي يعتبر كمدخل أو تمهيد للدراسة بتقديم إحاطة عامة حول إقليم الصحراء فتناولت الإطار الجغرافي و البشري و الاقتصادي للمنطقة، وتعرضت بعدها إلى الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية و دوافعه في ذلك إضافة إلى السياسة التي اتبعتها فرنسا للسيطرة على المنطقة الصحراوية.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لعرض أهم المشاريع الفرنسية المنجزة في الصحراء و التي كان أولها التنقيب عن البترول و باقي الثروات الطبيعية الأخرى يليها التجارب النووية في الصحراء بنوعيها السطحية و الباطنية ثم تطرقت لأهم هذه المشاريع و هو مشروع فصل الصحراء عن الشمال، و في أخر هذا الفصل تناولت بالذكر الجهود الفرنسية المبذولة للحفاظ على إقليم الصحراء تحت سلطتها و ذلك من خلال عرض بعض المخططات التي أرادت فرنسا تنفيذها على أرض الواقع.

و عن الفصل الثالث و الأخير فقد تعرضت فيه للمواقف الداخلية و الخارجية المترتبة عن إقامة المشاريع الفرنسية في الصحراء إضافة إلى التطرق إلى أبرز نتائج هذه المشاريع و تأثيرها على الجزائر، لأصل في نهاية الفصل للحديث عن مصير المشاريع الصحراوية أثناء المفاوضات بين الجزائر الفرنسية.

فيما قد خصصت خاتمة هذا البحث لاستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها بعد دراسة الموضوع بشكل جيد.

قائمة المختصرات

قمت باعتماد مجموعة من الاختصارات المتعلقة بالمنهجية و هي كالتالي:

ط = طبعة

ع = عدد

مر = مراجعة

تر = ترجمة

إش = إشراف

د س ن = دون سنة نشر

أما المختصرات المتعلقة بالمتن فهي:

(ح ج م) = الحكومة الجزائرية المؤقتة

(ج ت و) = جبهة التحرير الوطني

(الإ س) = الإتحاد السوفياتي

الفصل الأول: التعريف بإقليم الصحراء و اهتمام فرنسا به

- ***أولا: الإطار الجغرافي للصحراء***

1) **التضاريس**
2) **المنـــــاخ**
3) **السكان**

- ***ثانيا: أهمية الصحراء اقتصاديا***

1) **الثروة الزراعية**
2) **الثروة المعدنية**

- ***ثالثا: الدوافع الفرنسية لاحتلال الصحراء***

1) **بداية الاهتمام**
2) **الدوافع السياسية و العسكرية**
3) **الدوافع الاقتصادية**

- ***رابعا: السياسة الفرنسية في الصحراء***

1) **التنظيم الإداري الأول (1902-1947)**
2) **التنظيم الإداري الثاني (1947-1957)**

- **أولا: الإطار الجغرافي للصحراء:**

تعد الصحراء الكبرى من أوسع صحاري العالم، فهي تمتد شرقا من البحر الأحمر حتى المحيط الأطلسي غربا و يحدها من الشمال الجبال الأطلسية و من الشمال الشرقي ساحل البحر الأبيض المتوسط، أما الناحية الجنوبية فتحدها بلدان الساحل (الإفريقي) أو بلاد الزنج، وتغطي الصحراء الكبرى مساحة تقدر بثمانية ملايين كلم^2 تشترك فيها كل من المغرب الأقصى و الجزائر و تونس و ليبيا و مصر في الشمال و موريتانيا و الصحراء الغربية من الغرب و في الجنوب مالي و النيجر و تشاد و السودان. (1)

تعتبر الصحراء الجزائرية جزءا كبيرا من الصحراء الكبرى الإفريقية و تمثل مساحة الصحراء نسبة 90 % من إجمالي مساحة الدولة الجزائرية و التي تقدر 1987600(2) فالصحراء تمثل ثلثي طول الحدود البرية للجزائر جنوبا و شرقا و غربا.(3)

التضاريس: بالنسبة للتركيبة الجغرافية فهي بسيطة من حيث التضاريس فسطح الصحراء الجزائرية غير معقد لكنه متنوع في أشكاله، و تنقسم الصحراء إلى قسمين رئيسين هما: إقليم الجنوب الشرقي و إقليم الجنوب الغربي و يتميز الأول بتعقيد تضاريس مقارنة بالقسم الغربي فالجزء الشرقي يتميز بانخفاضه على مستوى البحر بـــ 31 متر و لهذه الأراضي أهمية اقتصادية لانتشار الواحات فيها و المياه الجوفية و غيرها من الثروات.(4)

---

(1) إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)، ط1، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1996، ص19.

(2) عميراوي أحميدة و آخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)، ط1، الجزائر، دار الهدى،2009، ص10

(3) التواتي بومهلة، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837-1934)، ط1، الجزائر، دار المعرفة، 2012، ص8.

(4) المركز الوطني للدراسات و البحث.ح. و. ث. أ. ن.1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، سلسلة الملتقيات، الجزائر، 1996، ص ص 22- 23.

تغطي السهول الرملية مساحات كبيرة من الصحراء و التي تتمثل في العرق الشرقي الكبير و العرق الغربي الكبير إضافة إلى عروق أخرى كعرق الشاش و ايقدي، و كذلك في تضاريس الصحراء هناك مناطق أخرى واسعة تدعى الرق و هي صحراء حصوية تغطيها الرمال الخشنة و هي عبارة عن سهل صخري تكاد تكون خالية من مظاهر الحياة.[1]

و نجد أيضا أشكال تضاريسية* أخرى نذكر منها:

الهضاب الصحراوية أو الحمادات فهي صحراء صخرية جيرية تمتد في شكل صفائح طبقية و من أشهرها في الجزائر : حمادة الدراع في الجنوب الغربي و حمادة القلاب بالحدود الموريتانية الجزائرية و حمادة أو هضبة تدمايت شمال مدينة عين صالح.[2]

أما المرتفعات المشكلة للسلاسل الجبلية فهي قليلة و قديمة التكوين الجيولوجي و تتمركز معظمها في الوسط و بالجنوب الشرقي و من أشهرها جبال التاسيلي التي تعد أقدم سجلات للتاريخ الإنساني في العالم بعدما تم العثور فيها على أقدم رسومات تصف حياة البشرية، و منطقة الهقار و أهم قمة جبلية بها قمة "تاهات" التي تقارب ارتفاعها 3000 متر و التي تعتبر أعلى قمة بالجزائر.[3]

أما مرتفعات إقليم الجنوب الغربي فتتمثل في ربوة القلاب غير المرتفعة و ذات الصخور الصلبة إضافة إلى بقايا سلاسل جبلية قديمة على جانبي وادي الساورة كسلسلة بشار و العبادلة و أعلى ارتفاع بها يبلغ 1500 متر بجبل بشار.[4]

---

[1] م.و. د.ب ،فصل الصحراء ....، مرجع سابق، ص23.*أنظر **الملحق** رقم (01)

[2] نفسه، ص25.

[3] عميراوي احميدة وآخرون، مرجع سابق، ص11.

[4] م.و.د.ب، المرجع السابق، ص 22.

و يمكننا حصر المرتفعات الموجودة في الصحراء إلى ثلاث سلاسل كبيرة من الجبال الصحراوية و هي سلسلة " أغلب" في الغرب و التي تعد امتدادا نحو جبال الشرق الصحراوية و تتفرغ عنها جبال " الهقار" التي تشكل سلسلة الجبال الوسطى الصحراوية وتتفرع عنها جبال (أدارو ايفور) في الجنوب الغربي و جبال آير في الجنوب الشرقي، و أخيرا سلسلة جبال "تيبستي" الممتدة شرقا على الحدود الليبية و حدود تشاد.[1]

و بطبيعة الحال فإن هذه البنية الجغرافية المتمثلة في التركيبة التضاريسية المتنوعة لها تأثير كبير على المناخ في المنطقة.

2- المناخ: لقد كان للوضع الجغرافي تأثيرا مباشرا على المناخ، ففي الصحراء الجزائرية يسود المناخ القاري الجاف و القاسي، و يتميز الجنوب الجزائري بارتفاع درجة الحرارة فيه بشكل كبير في فصل الصيف إلى ما يبلغ 50 درجة مئوية و أكثر بينما تنخفض في الشتاء إلى درجة الصفر و هذا ما يجعل المدى الحراري بالصحراء كبيرا جدا.[2]

و مما يزيد من قسوة المناخ الصحراوي و عدم استقراره هو شدة الرياح التي تبلغ درجة عالية من السرعة بحيث تفتت الصخور و تعري سطح الأرض، كما أنها تعيق مجرى الحياة اليومية لسكان الصحراء، فالرياح الصحراوية مشهورة بعتوها و أخطارها كما أنه لهذه الرياح عدة أسماء تختلف باختلاف المناطق الصحراوية فهي تسمى" الشهيلي" في وسط الصحراء و تعني الرياح الجنوبية، أما الرياح الخطيرة و الزوابع القوية فيسميها الفرنسيون بـــ" سيروكو" SIROCCO و هي الرياح الجنوبية الشرقية الحارة.[3]

---

[1] إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى و شواطئها، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص14.

[2] مياسي إبراهيم، مرجع سابق، ص21.

[3] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص ص 15-16.

كما تتميز الصحراء بندرة تساقط الأمطار فيها و عدم انتظامها حيث لا يزيد متوسطها السنوي عن 200ملم و ترتفع على الهوامش الشمالية و قمم المرتفعات ما بين 50-200ملم و تتراجع ما دون 50ملم في باقي المناطق و تعود ظاهرة الجفاف في الصحراء إلى كونها تقع بالمنطقة المدارية التي تهب عليها الرياح القادمة من خط الاستواء لذلك فهي منطقة ضغط مرتفع، و أيضا نظرا للارتفاع الكبير في درجات الحرارة الذي يؤدي للنقص في تساقط الأمطار.

و للمطر الصحراوي فترتين احدهما تبدأ من شهر نوفمبر إلى غاية جانفي و ذلك عندما تهب الرياح الشمالية الغربية الممطرة على الهوامش الشمالية للصحراء أما الفترة الثانية فتبتدئ من شهر ماي و إلى غاية شهر سبتمبر عند هبوب الرياح الموسمية على الهوامش الجنوبية .[1]

و قد يبلغ الجدب و الجفاف في بعض المناطق الصحراوية الوسطى إلى أقصاه فينعدم فيها تساقط الأمطار لعدة سنوات متتالية؛[2] و على الرغم من قلة التساقط إلا أن الصحراء تتوفر على موارد مائية معتبرة و في عدة أشكال نذكر منها:

الأودية: و تنبع الأودية الصحراوية من الأطلس الصحراوي و تصب هذه الأودية في الشطوط و أحيانا تختفي في وسط الرمال، فهذه الأودية ليس لها جوانب مضبوطة و لا حدود معينة و ذلك لأنها عديمة الانتظام (غير دائمة الجريان) و فجائية الفيضان، تنقسم الأودية الصحراوية حسب مناطق منابعها إلى :

أودية السفوح: الجنوبية للأطلس الصحراوي و تجري هذه الأودية على طول السفوح الجنوبية لجبال الأطلس و تغوص مياهها في الرمال لتعود للظهور في شكل عيون فيضية أو آبار ارتوازية تقوم عليها واحات النخيل بالهوامش الشمالية للصحراء كإقليم مزاب ومن

---

[1] عميراوي أحميدة و آخرون، مرجع سابق، ص ص 12-13.

[2] مياسي إبراهيم، المرجع السابق، ص21.

أهم هذه الأودية– وادي الجدي، و وادي الطويل و وادي الأبيض و كلهم يصبون بشط ملغيغ* كما نجد أودية الجهة الجنوبية الغربية و المتمثلة في وادي زرقون، و وادي الناموس[1]و وادي الساورة و هذا الأخير الذي يتلقى مياهه من جبال الأطلس المغربي التي تبلغ أعلى قمة لها 4000 متر فوق سطح البحر مخترقا بذلك الصحراء الجزائرية [2]

أودية الهقار: و التي تنحدر من جبال الهقار لتشكل شبكة من الوديان التي تنحدر في عدة اتجاهات و من أهم هذه الأودية وادي تافاساست الذي يربط بين الهقار و دولة النيجر، و تتميز أودية الهقار بفيضانها خلال فترة الصيف لأن أمطارها تتساقط بكثرة خلال هذا الفصل.[3]

كما تتوفر الصحراء على مصدر أخر للمياه و ذلك في شكل المياه الباطنية أو الجوفية التي تمتلك منها الجزائر نسبة كبيرة و هي تحتوي على احتياطات مائية هائلة تكمن في الأحواض الثنائية و الثلاثية الممتدة بين الكتل الجبلية كحوض الترسي الموجودة بالركن الشرقي للصحراء و الذي يحتوي على 60000 مليار متر مكعب من المياه و غيره من الأحواض الأخرى.[4]

يعتبر المناخ و الماء عاملين أساسيين مؤثرين على الحياة النباتية بإقليم الصحراء، و مع ذلك فإن الصحراء الجزائر تمتلك حوالي 500 نوع من النباتات المختلفة و التي تتميز بتحملها للجفاف و الحرارة و البرودة الشديدة في نفس الوقت، لذلك يتميز شكلها

---

* شط ملغيغ هو منخفض واسع تحيط به الكثبان الرملية تغمره المياه في فصل الشتاء و به العديد من النباتات الصحراوية المتنوعة.

(1) عميراوي أحميدة و آخرون، مرجع سابق، ص 14.

(2) اسماعيل العربي، مرجع سابق، ص ص 27– 28.

(3) م.و.د.ب ،فصل الصحراء...مرجع سابق، ص29.

(4) عميراوي احميدة وآخرون، المرجع السابق، ص ص 14–15.

كالأتي: قصيرة و سمكية الأوراق، و من أهم أنواع النباتات الصحراوية نجد نبات الصبار بمختلف أنواعه و نبات السدرة و الحلفاء ... و غيرها، إضافة إلى شجرة النخيل التي تعتبر ثمارها الغذاء الرئيسي للسكان وهناك محاصيل أخرى كالخضر و الفواكه و بعض المحاصيل التجارية كالتبغ و الحنة...الخ.[1]

و رغم قلة وضآلة الغطاء النباتي في الصحراء إلا أن هذه الظروف سمحت بنمو الثروة الحيوانية المتنوعة و أهمها: الأفناك و الغزلان و ذئاب الرمال و أنواع الزواحف و السحالي و أنواع من الطيور بالإضافة إلى الكباش البرية التي تتواجد بالمرتفعات وخاصة الهقار.[2]

أما بالنسبة للحيوانات الأليفة و المتمثلة في الأنعام التي تسهل حياة السكان و من أبرزها الجمال التي تتحمل عناء و مشقة الحياة في الصحراء كالعطش و الجوع و تقلبات الجو، إضافة إلى قطعان الماعز و الخرفان و الخيول و غيرها من الحيوانات الأليفة.[3]

3- السكان: يقطن في الصحراء الجزائرية حوالي أزيد من 10% من سكان البلاد المقدر عددهم حسب إحصاءات عام 2011 م (36.3 مليون نسمة في كامل الوطن) و تتركز هذه الأقلية في الواحات و تعيش نسبة كبيرة منهم حياة البداوة حيث يقدر عددهم بنحو 1.5 مليون.[4]

و مرجع ذلك الظروف الطبيعية الصعبة و منها ندرة المياه التي تحرمهم من الاستقرار لممارسة الزراعة. فيقوم البدو الرحل بالهجرة الموسمية في بداية فصل الصيف نحو

---

[1] إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص ص 21-22.

[2] التواتي بومهلة ، مرجع سابق، ص 9.

[3] إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 22.

[4] التواتي بومهلة، مرجع سابق، ص 10.

مناطق الشمال و خصوصا منطقة الهضاب العليا ليعودوا في أواخر فصل الخريف، و يضاف لها الهجرة و الترحال التي تتم داخل الإقليم طيلة السنة.

و أما السكان الحضر فهم يعيشون داخل القرى و التي تمثل الخلية الأساسية للتنظيم الاجتماعي و السياسي، يمارس فيها هؤلاء السكان الزراعة والتجارة.[1]

و أما عن شكل سكان الصحراء فهم متشابهين مع بقية سكان القطر الجزائري و يرجعون إلى أصول مختلفة من أمازيغ (بربر) وعرب بالإضافة إلى الزنوج.

إلا أن هذه العناصر قد امتزجت مع بعضها البعض نتيجة تساكنها لمدة طويلة ولاعتناقها الدين الإسلامي وهذا ما صعب عملية التمييز بين هذه العناصر، ولكنها شكلت بذلك مجتمعا متجانس له عادات و تقاليد متشابهة إلى حد كبير.

و على الرغم من هذا فإنه بإمكاننا التمييز بين عناصر السكان في الصحراء و ذلك بحسب التقسيمات المعهودة و التسميات الخاصة بالقبائل الكبرى التي استقرت في الجنوب الجزائري و أشهر هذه القبائل:[2]

- **الطوارق:** و يلقبون بالملثمين حيث يعتبر اللثام الذي يضعونه على وجوههم رمزا لهم منذ أقدم العصور و هم ينحدرون من أصل أمازيغي و يتكلمون اللهجة الأمازيغية القديمة و تدعى "تماهاك" و للطوارق مميزات و خصائص أصلية تميزهم عن باقي القبائل الصحراوية.[3]

و ينقسم الطوارق إلى ثلاثة فروع أساسية : طوارق التاسيلي ناجار، و طوارق أهجار و طوارق أدرار نيفوغاس. و يتوزعون في المناطق الممتدة من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي و هناك نسبة منهم تتمركز في مناطق أخرى ؛

---

[1] إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص23.

[2] "الصحراء الكبرى"، **جريدة المجاهد**، ع 14، (1957/01/21)، 12

[3] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص ص174- 175.

و تعد أهجار مركز قبائل الطوارق وكل قبيلة تنقسم إلى أفخاذ و عشائر و بطون، و يعيش شعب الطوارق مثل جميع القبائل الرحل على تربية المواشي و الرعي و هناك جزء بسيط منهم يعيش على الزراعة.[1]

– **الشعانبة:** ينحدر الشعانبة من قبيلة سليم العدنانية العربية أتو إلى شمال إفريقيا أوائل القرن 14م مع أخر موجه للغزو الهلالي، استقر الشعانبة في منطقة متليلي بالقرب من غرداية عاصمة وادي ميزاب.

وبعد توغل الاستعمار الفرنسي في الصحراء اضطر الشعانبة إلى الهجرة نحو الجنوب مما أدى إلى تشتت قبائلهم ليستقر بهم الحال في النصف الشمالي الغربي من الصحراء الكبرى، و قد كان الشعانبة يسيطرون على تجارة القوافل التي تجري بين شواطئ الجزائر و تمبكتو و النيجر لكنهم تحولوا عن هذه التجارة بعد أن سيطرت فرنسا على المنطقة و فرضت الحكم العسكري إلى فتح المحلات و المتاجر أضف إلى ذلك أنهم يمتهنون الرعي و تربية الحيوانات زيادة على امتلاك معظمهم لبساتين النخيل و الأشجار الأخرى.[2]

و من بين القبائل التي استقرت في الجنوب الجزائري أيضا قبيلة أولاد سيدي الشيخ و الذين يقيمون في المنطقة الواقعة بين الفقيق و كلومب بشار إلى غاية غربي الأغواط.[3]

و يعود أصل هذه الأسرة إلى الخليفة الراشد أبى بكر الصديق رضي الله عنه و التي هاجرت إلى مصر ثم انتقلت إلى تونس و مع مطلع القرن 15م رحلت من تونس

---

[1] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 175– 179.

[2] نفسه، ص ص 163– 169.

[3] "الصحراء الكبرى،" مصدر سابق، ص 12.

باتجاه الغرب الجزائري. و قد كان لهذه القبيلة دور كبير في المقاومة الشعبية ضد الاحتلال من خلال ثورتهم المعروفة بثورة أولاد سيدي الشيخ.[1]

و من العناصر الأخرى التي سكنت الصحراء نجد أولاد نائل ذوي الأصول العربية و الذين أقاموا في المنطقة الممتدة بين مدينتي بسكرة و الجلفة.[2]

-**الميزابيون:** و ينحدر أغلبهم من قبيلة بني مصعب البربرية فرع زناته و يشكلون غالبية سكان المدن السبعة (غرداية، العطف، بنورة، بن يزقن، مليكة، القرارة، بريان) و هم من أتباع المذهب الإباضي، كان قدومهم إلى المنطقة نتيجة لسقوط الدولة الرستمية على يد الفاطميين ثم بعد زوال دولة بني مدرار عام 1366م و هكذا فرت الأسرة الإباضية من اضطهاد الفاطميين و المرابطين لتتحصن بتضاريس المنطقة الصعبة.[3] كما استقر عدد من الميزابيين بالقرب من تيميمون و واد ريغ.[4]

ونظرا لشساعة الصحراء الجزائرية فقد صعبت عملية إحصاء السكان من طرف الجهات الرسمية، كما تعيق الظروف الصعبة كعملية الترحال التي تتميز بها القبائل الصحراوية و خاصة الطوارق، يضاف إلى ذلك جهل بعض سكان المناطق الصحراوية لفائدة عملية تسجيل مواليدهم في سجلات النفوس الخاصة ببلدياتهم إلى حد الآن.

---

[1] إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص ص 28-33.

[2] "الصحراء الكبرى"، مصدر سابق، ص12.

[3] محمد عبد الحليم بيشي، تطور الثورة الجزائرية في ناحية غرداية، دار زمورة، الجزائر، 2013، ص 31-37.

[4] "الصحراء الكبرى"، المصدر السابق، ص12.

- **ثانيا: أهمية الصحراء اقتصاديا:**

1) الثروة الزراعية:

يتمتع إقليم الصحراء الجزائرية بإمكانيات* طبيعية و اقتصادية ضخمة و متنوعة من معادن و بترول و غاز و ثروات زراعية و غيرها و من بين أهم المحاصيل التي تزخر بها الصحراء هي التمور، فالشمال الشرقي للصحراء يحتوي على معظم واحات النخيل ذات الجودة العالية و الإنتاج الوفير و يقدر عدد النخيل فيه بحوالي 18.7مليون نخلة موزعة على 17 ولاية و يبلغ إجمالي مساحتها ب170.000 هكتار تنتج حوالي 605 مليون قنطار بمختلف أنواع التمور و أهمها على الإطلاق "دقلة نور" التي تمثل 49% من إنتاج التمور و يأتي في المرتبة الثانية نوع " الدقلة البيضاء" بنسبة 30.2% من مجمل إنتاج البلاد.[1]

و لولاية بسكرة النصيب الأكبر من إجمالي إنتاج التمور حيث تنتج لوحدها ما يعادل ثلثي الإنتاج الوطني الجزائري كما أنها أكثر المناطق إنتاجا لدقلة نور التي هي أرفع أنواع التمور في العالم.[2]

ومن أهم الواحات* الموجودة بالجنوب الجزائري من حيث الإستراتيجية نذكر:

- واحة بوسعادة و هي أول الواحات من ناحية الشمال تقع بين شط الحضنة وجبال أولاد نائل.
- واحة ورقلة تقع في الصحراء المنخفضة الممتدة بين العرق الشرقي الكبير و شط ملغيغ و هي أخر الواحات من ناحية الجنوب قبل الهقار.
- واحة الزيبان و تتمثل أهمها من خلال أهمية مدنها و عاصمتها بسكرة و ضواحيها.
- واحة تيميمون الواحة الحمراء وعاصمة قورارة تقع بين أدرار و القليعة.[3]

---

[1] التواتي بومهلة، مرجع سابق، ص 9.

[2] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 147.

* أنظر الملحق رقم (02).

[3] عميراوي أحميدة و آخرون، مرجع سابق،ص 21. و للمزيد من المعلومات حول الواحات الجزائرية و ثروة التمور يراجع: العربي إسماعيل، الصحراء الكبرى و شواطئها، ص ص 139. 160.

إضافة إلى عدد كبير من الواحات الأخرى الغنية من حيث إنتاج التمور و باقي المحاصيل الزراعية من خضر و فواكه و أعشاب طبية ...إلخ.

2) الثروة المعدنية:

لا تقتصر الأهمية الاقتصادية لإقليم الصحراء على الجانب الزراعي و بالتحديد إنتاج التمور فقط بل يتعدى ذلك إلى الثروة المعدنية المتنوعة و الموزعة بشكل كثيف في كامل التراب الوطني، خاصة في الصحراء الغنية بمختلف المعادن و من أهم هذه المعادن التي تزخر بها المنطقة نجد الحديد فالمنطقة الغربية للصحراء غنية به و هناك العديد من المناجم التي تحتوي على كميات كبيرة جدا من هذا المعدن حيث يمتد من جنوب كولمب بشار إلى غاية تندوف، أما أهم منجم للحديد فقد تم اكتشافه عام1953م* بالجنوب الغربي للصحراء الجزائرية في المكان المسمى "غار أجبيلات" الواقع تحديدا جنوب شرق مدينة تندوف على مقربة من الحدود الجزائرية الموريتانية.[1]

و يعتبر هذا المنجم أعظم منجم بالجزائر و بالمغرب العربي ككل، و يحتوي على ملايير من الأطنان من الحديد الخام المطلوب عالميا ذي النوعية الجيدة كما أنه يحتوي على 58 % من المعدن الصافي.

تأتي الجزائر على رأس قائمة الدول الإفريقية المنتجة للحديد حيث بلغ إنتاجها عام 1938م حوالي ثلاثة ملايين طن غير أنه شهد تذبذبا ملحوظا خلال الفترة التي تلت هذه السنة.[2]

و لهذا تعد الصحراء الجزائرية منجما طبيعيا للكثير من المعادن إضافة للحديد هناك الزنك و الرصاص والأنتيموان و الرخام و الملح...بالإضافة إلى وجود المعادن الثمينة بما فيها الذهب الموجود بكثرة في منجمي تيراك و أمسماسة اللذان ينتجان

---

*يذكر حليمي عبد القادر في كتابه جغرافية الجزائر... أن منجم غار الجبيلات تم اكتشافه سنة1952 في تندوف قرب الحدود المغربية.

[1] "الصحراء الكبرى – ما يجب أن تعرفه عن الصحراء –"، **جريدة المجاهد**،ع14، (1957/01/21)، ص12.

[2] حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر طبيعية-بشرية –اقتصادية، ط1، الجزائر، المطبعة العربية، 1968، ص259.263.

18غ/طن، والألماس و باقي الأحجار الكريمة، كما يوجد بعض المعادن النادرة منها اليورانيوم الذي يرتكز في مناجم الهقار.[1]

وإلى جانب هذه المعادن النادرة هناك المنغانيز الذي يتواجد في الإقليم بكميات هامة و بمعدل 45 إلى 75 % فالمنغانيز عبارة عن مادة حديدية نادرة و هو من أجود الفولاذ و أكثر صلابة ترتكز هذه المادة في جبل قطارة جنوب كلومب بشار و تقدر الكميات الموجودة منه خلال أواخر الخمسينيات بحوالي مليون و خمسمائة ألف طن.[2]

و تحتوي المناطق الجنوبية الغربية قرب هضبة تادمايت على مادة أكسيد المنغانيز و على معدن الأنتيموان بنسب كبيرة و هو معدن له استخدامات متعددة من أبرزها التزين و يستعمل لعلاج العيون بما يعرف بالكحل.[3]

أما عن أهم الطاقات التي تزخر بها المنطقة فنجد الفحم الحجري* المكتشف سنة 1907 في منطقة القنادسة بالقرب من كلومب بشار و في منجم أو حوض كسيكسو و قد شرع في استغلال الفحم منذ الحرب العالمية الأولى خاصة في إدارة محركات القطارات و تستغله الجزائر في صناعة الإسمنت و تسيير القطارات و في التدفئة ...[4]

---

[1] التواتي بومهلة، مرجع سابق، ص10.

[2] الصحراء الكبرى، **جريدة المجاهد**، المصدر السابق، ص12.

[3] إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 85.

* الفحم الحجري :ينتج عن طريق تحول البقايا النباتية المدفونة منذ آلاف السنين تحت الرواسب بعد أن تعرضت إلى عاملي الحرارة و الضغط و يوجد في شكل طبقات يبلغ سمكها 40 سم و يعطي طاقة حرارية كبيرة جدا و يرتكز وجوده بالجنوب الغربي الجزائري. أنظر حليمي عبد القادر.

[4] حليمي عبد القادر علي، المرجع السابق، ص ص 271-273

- ***ثالثا: الدوافع الفرنسية لاحتلال الصحراء :***

1) **بداية الاهتمام:** مع انطلاق الحركة التوسعية الاستعمارية التي قادتها القوى العظمى في أوروبا بزعامة بريطانيا و فرنسا للبحث عن مجال حيوي في قارتي إفريقيا و أسيا أخذت المنافسة تشتد بين هاتين القوتين، للسيطرة على أهم المناطق في العالم مستخدمة في ذلك أسلوبا علميا يخدم منظومتها الاستعمارية، و المتمثلة في البعثات الاستكشافية التي بدأتها بريطانيا أولا لتجاريها فرنسا فيما بعد، خوفا من استفرادها بالمواقع الإستراتيجية في القارة السمراء و خاصة في الصحراء الكبرى، و قد اشتد حماس الفرنسيين لهذه الكشوفات بعد نجاحها باحتلال الجزائر و اعتبارها أرضا فرنسية، بموجب المرسوم الملكي الصادر 1834م.

و هكذا بسط الاستعمار الفرنسي نفوذه على المناطق الساحلية أولا ثم توسع نحو المناطق التلية* فيما ظلت منطقة الصحراء مجهولة لديه و صعبة المنال لفترة من الزمن.[1]

ولأن حركة الكشوفات تعد أولى مراحل التوسع الاستعماري فإن الإدارة الفرنسية أخذت في إرسال البعثات الاستكشافية نحو الجنوب الجزائري و التي كانت تهدف من ورائها لاكتشاف المظاهر الطبيعية و الجغرافية الخاصة بالمنطقة، و دراسة المجموعات السكانية و معرفة عاداتهم و تقاليدهم، و أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية، و حضارتهم و جميع هذه البعثات كان هدفها التعرف على الإمكانيات الاقتصادية و البشرية للصحراء و استغلالها فيما يخدم المصالح الفرنسية مستقبلا.

وقد كانت الانطلاقة الأولى للاستكشافات الفرنسية في صحراء الجزائر مع رحلة روني كايي"René Caillié" (1824–1828)، لتزداد هذه البعثات أكثر فأكثر خلال الربع

---

* أنظر الملحق رقم (03).

[1] أحمد مريوش،" التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري و ردود فعل سكان الهقار 1916"، مجلة المصادر، ع11، م.و.د.ب.ح.و، الجزائر،2005، ص ص 114–115.

الأخير من الق 19م وعلى الرغم من تعرض الكثير من حملاتهم و بعثاتهم العسكرية إلى هجومات* من طرف سكان الصحراء، إلا أن الإدارة استمرت في إرسال المستكشفين إلى مختلف أصقاع الصحراء لتحصل على المعلومات الدقيقة لاستكمال توسعها و سيطرتها عليها و وضع حاميات عسكرية تؤمن لها المنطقة و تتصدى لمقاومة السكان.[1]

و نظرا لما قدمته هذه البعثات من دراسات طوبوغرافية و مناخية و اجتماعية للمناطق التي تم الوصول إليها، فإن عملية التوسع نحو الجنوب عرفت تطورا كبيرا، خاصة بعد التعرف على مسالك الصحراء و طرقها التجارية و على جميع خصائصها و سكانها معا، و هكذا جاءت المرحلة الثانية للتوسع الفرنسي من خلال شق الطرقات و فتح المعابر و مد السكك الحديدية، و حتى أسلاك الهاتف و إنشاء مراكز عسكرية تؤمن تواجدهم في مختلف مناطق الصحراء[2]، الأمر الذي أعطى دافعا قويا للمشاريع الاستعمارية فيها و التي بدأتها فرنسا بفتح الطرق لتجارتها بهدف التغلغل إلى قلب القارة الإفريقية [3] إضافة إلى استثمار في مختلف الزراعات الصحراوية التي تفتقر إليها فرنسا و دول أوروبا.[4]

جاء احتلال فرنسا للصحراء، كنتيجة حتمية لما قدمته لاستكشاف من كم هائل للمعلومات الهامة حول كل ما يتعلق بالجنوب الجزائري، فالخيرات التي تزخر بها هذه

---

* أشهر هذه الهجومات هي حادثة مقتل العقيد فلاترس-القائد الأعلى للمشاة بالاغواط- و رجال بعثته التسعة على يد التوارق و زعيمهم-امنوكال- بمنطقة الهقار في 16 فيفري 1881 و قد توقفت على اثر هذه الحادثة العملية الاستكشافية للصحراء لمدة سنوات لكنها سرعان ما انطلقت من جديد و بقوة رغم المخاطر .للإطلاع أكثر حول البعثات الاستكشافية أنظر: مياسي إبراهيم، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، مرجع سابق، ص ص 48-65.

[1] يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص ص 64-66.

[2] أحمد مريوش، مرجع سابق، ص118.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 65.

[4] أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 118.

المنطقة بجميع أنواعها الباطنية و السطحية، وموقعها الاستراتيجي الذي يمثل حلقة وصل بين الشمال و بين باقي المستعمرات الفرنسية جعل الاستعمار الفرنسي يبني إستراتيجية مستقبلية تصبح الصحراء فيها هي الركيزة الأساسية ليستكمل تحقيق حلمه و هو تكوين إمبراطورية استعمارية تبدأ من شمال إفريقيا و تمر بالصحراء الجزائرية لتصل إلى غرب القارة الإفريقية (السنغال).

و في الحقيقة فإن هذه الأسباب لم تكن وحدها التي دفعت بفرنسا لاحتلال الصحراء فقد كان وراء هذا التوسع باتجاه الجنوب عددا من الدوافع التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

2) الدوافع السياسية و العسكرية:

– إن السبب الرئيسي للتقدم الفرنسي في الصحراء إنما يرجع إلى تعزيز الوجود الاستعماري بالمنطقة و كذلك لإبعاد خطر المنافسة البريطانية* التي كانت تسعى للتوغل داخل الصحراء بهدف تكوين إمبراطوريتها الاستعمارية في القارة الإفريقية لذلك لجأت السلطات الفرنسية إلى إبرام اتفاق (فرنسي انجليزي) يوم أوت 1890م يقضي بجعل كل أراضي الجنوب الجزائري خاضعة للنفوذ الفرنسي.[1]

– كما أدركت فرنسا أن احتلالها للجنوب يضمن لها احتلال كامل البلاد، و ذلك لأن الثورات الشعبية التي كانت تندلع في الجزائر من فترة لأخرى أصبحت تجد في الجنوب و واحاته معقلا يفر إليه مجاهديها ليحتموا فيه و يستعيدوا الكرة للهجوم على قوات

---

* جاء اهتمام الانجليز بالصحراء قبل الفرنسيين حيث أسسوا عام 1788 جمعية دواخل إفريقيا و قاموا بجمع كل المعلومات التي كتبها اليونان و الروم و العرب عن المنطقة ثم انطلقوا في العمليات الاستكشافية و من بين اهم الرحالة و المغامرين الذين أرسلتهم بريطانيا لاكتشاف الصحراء ــ جون لديار– مونغو بارك هورنمان...، لمزيد من المعلومات انظر:عميراوي أحميدة و آخرون،السياسة الفرنسية في الصحراء....مرجع سبق ذكره، ص ص 30–31. و أيضا يحي بوعزيز،مع تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص ص62– 63.

[1] تواتي بومهلة، مرجع سابق، ص 21.

الاحتلال مرة أخرى، بعد أن يرتاحوا و يتزودوا بالمؤونة و السلاح و يتلقوا المساعدات من البلدان المجاورة خاصة من المغرب الأقصى و من تونس و ليبيا.

لقد لاحظ ذلك الرحالة الألماني "جيرهارد رولف" ما مدى المشاركة و الدعم لأهل الجنوب للشمال عندما زار إقليم توات*1 سنة 1864م حيث قال بهذا الخصوص: "قبل كل شيء على الفرنسيين أن ينقلوا حدودهم إلى نهاية وادي الساورة*2، فمن هناك بالضبط تبدأ كل المصاعب و كل الفوضى ما دام الفرنسيون لم يستولوا على هذه الحدود الطبيعية، و لن يكون هناك أي هدوء دائم في جنوب مقاطعة وهران"[1]

– و من بين الدوافع التي جعلت فرنسا تسيطر على الصحراء هي إخمادها للثورات الشعبية، التي أخذت في مقاومة السياسة التوسعية للاستعمار و التي كان أولاها ثورة الزعاطشة*3 سنة 1849م بزعامة الشيخ بوزيان، و على الرغم من تمكن الاستعمار من القضاء على هذه المقاومة بتدمير كل الواحة بالزعاطشة و قتل زعيم الثورة رفقة ولده و الحاج موسى الدرقاوي بطريقة شنيعة لإرعاب السكان و إنذارهم إلا أن الثورات استمرت و ظهرت في العديد من مناطق الصحراء و منها :

انتفاضة محمد عبد الله الشريف في ورقلة سنة 1851م الذي تمكنت قوات الاحتلال من القبض عليه بعد عشر سنوات و نفيه إلى فرنسا لكنه عاد و شارك في عدة ثورات أخرى إلى أن توفي بتونس سنة 1895م.

---

*1 إقليم توات: يحيط بهذا الإقليم العرق الغربي الكبير من جهة الشمال و جزء من الشمال الشرقي و هضبة تادمايت من الشرق و الجنوب و من الغرب يجده الحوض الشرقي لوادي الساورة و يتكون هذا الإقليم من ثلاث مقاطعات و هي تيديكلت، تيفورارين، تسوات. أنظر إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837–1934، الجزائر، دار هومة ، 2012

*2 وادي الساورة هو مجرى مائي بإقليم بشار.

[1] مياسي إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 76–77.

*3 قتل في هذه المعركة زعيمها وابنه المسمى الشاوش والذي كان عمره مابين 16و18 حسب بعض المصادر وقد قتل لكي لا يكون خليفة لوالده أو يثأر له.

و قد عرفت مدينة الأغواط*[1] انتفاضة تزعمها ابن ناصر بن شهرة، و قد طال عمر هذه الثورة إلى أربع و عشرون سنة (1851–1875)م و اتسعت رقعتها و توحدت مع ثورة محمد عبد الله الشريف حتى بلغت الجنوب الغربي لتونس كما دعم بن شهرة كل من ثورة أولاد سيدي الشيخ 1869م و ثورة المقراني 1871 م، و هكذا اتسعت دائرة المقاومة الشعبية في الصحراء إلا أن الإدارة الاستعمارية استطاعت تطويقها، و القضاء عليها في جميع أقاليم الصحراء، و ذلك لجمعها المعلومات حول خبايا الصحراء و تضاريسها، إضافة إلى استمالة بعض الجزائريين الذين تواطؤوا معها في القضاء على المقاومة .[(1)]

–و تمهيدا للبرنامج التوسعي الاستعماري و لتعزيزه من خلال محاولة حصار تونس عسكريا و اقتصاديا من ناحية الجنوب الشرقي، و ذلك بقطع التبادلات التجارية و العلاقات الاجتماعية بين منطقتي الجريد التونسي*[2] و وادي سوف بهدف التمهيد لفرض الحماية على تونس، و من جهة ثانية حصارها للمغرب الأقصى من ناحية الجنوب الغربي الجزائري في الوقت الذي سيطرت فيه فرنسا على موريطانيا عام 1909م لتشرع بعدها في تحقيق الحلم الذي طالما راودها و هو السيطرة التامة على منطقة شمال إفريقيا.[(2)]

– و من الدوافع الفرنسية الأخرى لاحتلال الصحراء سعيها لتفكيك المجتمع الجزائري و تقسيمه عن طريق فصل الصحراء عن الشمال، و تكوين دولة مستقلة فيها تضم كل سكان الصحراء، ليتم بعد ذلك تفريغ الصحراء من سكانها و ذلك بتجميعهم في ناحية معينة حتى

---

*[1]الأغواط:مدينة تقع جنوب الجزائر العاصمة عن بعد 400 كلم و هي تمتد عبر الضفة اليمنى لوادي "إمزي أو الجدي" تشتهر هذه المدينة بواحتها الكبيرة حدائقها الجميلة المنتشرة شمالا و جنوبا، و من أشهر قبائلها المعامرة، الحجاج، أولاد صالح و قبيلة الحرازلة...، ابراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائري 1837–1934، الجزائر، دار هومة،2012، ص ص 85– 86.

[(1)] أحمد مريوش، التوسع الفرنسي...، مرجع سابق، ص ص 121– 123.

*[2] الجريد التونسي: هو أحد أقايم تونس يوجد في شكل سهل مستطيل بين سبحة تاكمرت و شط الغرسة و وهو عبارة عن مجموعة من الواحات الجميلة كانت تسمى قديما بلد قسيطيلية و تشمل كل من نفطة –توزر–قفصة –نفزاوة و ذلك حسب تعريف ابن خلدون.صالح باجية، الاباضية بالجريد في العصور الاسلامية الاولى، ط1، تونس، دار بوسلامة، 1976، ص ص 6. 7.

[(2)] التواتي بومهلة، مرجع سابق، ص22.

تسهل عملية السيطرة عليهم و القضاء على أي مقاومة تظهر في المنطقة بشكل تام و بعد ذلك يتم العمل على عزل الجنوب عن الشمال تمهيدا لمشروع الفصل.

– يضاف لذلك اتخاذ الصحراء الجزائرية كقاعدة سياسية و عسكرية تمارس منها فرنسا ضغوطاتها على جميع الثورات المندلعة ضدها و جعلها كقاعدة عسكرية تحمي ظهرها و ظهر أوروبا في حالة أي اعتداء أجنبي.

لقد لخصت بعثه فلاموند المرسلة إلى تيديكلت[*1] سنة 1899م، في تقريرها الخاص مجمل الدوافع التي جعلت فرنسا تسعى للسيطرة على الصحراء الجزائرية و في هذا قال فلاموند: "من المهم و من دون تأخير ربط واحة عين صالح بالجزائر العاصمة إما عن طريق عين الصفراء أو عن طريق ورقلة، و بعدها إتمام الطريق الصحراوي وصولا إلى تنبكتو[*2]، وهي الوسيلة العملية الوحيدة للاستعمار. و أيضا لكي لا تكون هذه المنطقة ملجأ دائما إثارة القلائل"[(1)].

---

*1 تيديكلت: تقع هذه المنطقة في أقصى الجنوب الجزائري بين خطي 25°–30 ° شمالا و خطي طول 1°غربا و 6°شرقا تحدها هضبة تادمايت من الشمال و منطقة الهقار من الجنوب و تيديكلت كلمة أمازيغية تعني "كف اليد"و هي أحد مقاطعات الثلاث المكونة لإقليم توات. أنظر إبراهيم مياسي، الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837–1934، الجزائر، دار هومة،2012، ص 453.

*2 تنبكتو: تأسست هذه المدينة على يد الطوارق من قبيلة مقشرن أواخر القرن الخامس الهجري. و تقع المدينة على الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى على منحى نهر النيجر، و تعود تسمية المدينة إلى امرأة من الطوارق تدعى بكتو و يحتوي المكان على بئر (تين) لذا جاء اسمها (تين بكتو) و للمزيد راجع كتاب: مبارك بن الصافي جعفري، العلاقات الثقافية بين توات و السودان الغربي خلال القرن 12هـ.

(1) التواتي بومهلة، المرجع السابق، ص ص .21–22.

3) الدوافع الاقتصادية:

هناك العديد من العوامل الاقتصادية التي حثت فرنسا على الاستحواذ على الصحراء الجزائرية و من بين أولى هذه الدوافع نذكر منها:

-استغلال فرنسا للطرق التجارية الصحراوية للسيطرة على خيرات إفريقيا من جهة، و استغلال الصحراء كسوق استهلاكية لمنتجات أوروبا من جهة أخرى فباحتلال الجنوب الجزائري ستتمكن السلطات الفرنسية، من فتح مجالات واسعة و إيجاد طرق جديدة للتجارة، و هذا ما ورد في قول المارشال Soult وزير الحربية: «...إن الصحراء في هذه الفترة يمكن اعتبارها أهم مركز للبحث عن الأسواق التجارية الرابطة بين الصحراء و الشمال الإفريقي من جهة و الصحراء الجزائرية و إفريقيا السوداء من جهة ثانية...» (1)

كم قامت الإدارة الاستعمارية بتوقيع معاهدة غدامس* مع زعيم التوارق إخنوخن في 26 نوفمبر 1962م لربط علاقات صداقة مع رؤساء التوارق و من بين أهم بنودها:

1- إقرار الصداقة و التبادل بين السلطات الفرنسية و رؤساء مختلف فروع القبائل التارقية.

2- حرية ممارسة التوارق للعمل التجاري في كل الأسواق الجزائرية دون أي قيد أو شرط ما عدا أداء المكوس العادية.

3- على التوارق أن يلتزموا بتسهيل و حماية عبور المفاوضين الفرنسيين لبلادهم و تنقلاتهم إلى بلاد السودان و حماية بضائعهم التجارية.

4- تلتزم السلطات الفرنسية و زعماء التوارق بفتح طرق التجارة للفرنسيين إلى السودان و إصلاحها و إزالة جميع العراقيل في وجه النشاط التجاري للفرنسيين.

---

(1) التواتي بومهلة، مرجع سابق، ص 23.

*غدامس: هي إحدى مدن ليبيا الإستراتيجية الواقعة على الحدود الليبية الجزائرية تمثل قاعدة تجارية وعسكرية هامة بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا عبر مراحل تاريخية طويلة.أنظر: إسماعيل العربي، الصحراء الإفريقية الكبرى وشواطئها ص ص 135-136.

و نتيجة لهذه الاتفاقية ثم توسيع عمليات التبادل التجاري بين فرنسا و الجنوب الجزائري و الصحراء الإفريقية و فتح المجال أمام الاستثمار و استغلال هذه المناطق البكر للحصول على المنتجات التي تفتقر إليها فرنسا خاصة و أوروبا عامة.

و قد ساهمت البعثات الاستكشافية في عملية الكشف عن الثروات المعدنية الضخمة التي تزخر بها الصحراء خاصة و أن هذه الكميات الهائلة من المعادن المتنوعة تحتاجها فرنسا لخدمة اقتصادها و ازدهاره[1].

و لتحقيق هذه الأهداف عملت فرنسا على انجاز شبكة للمواصلات من أبرزها السكك الحديدية و البريد و أسلاك الهاتف و ذلك بمد سكك حديد تربط بين الجزائر العاصمة و المدن الصحراوية مرورا بورقلة و عين صالح و غيرها، ثم الانتقال إلى انجاز طرق حديدية أخرى تكون عابرة للصحراء لربط المستعمرات الفرنسية ببعضها البعض.[2]

– و من الأسباب الأخرى التي دفعت بفرنسا لاحتلال الصحراء الاستحواذ على الثروات الطبيعية و المعدنية و الطاقوية، و لتحقيق استثمار صناعي إلى أبعد الحدود بها خاصة مع إدراك فرنسا أنها متخلفة صناعيا بالمقارنة مع منافستها بريطانيا في تلك الفترة، ولكي تستطيع فرنسا استغلال هذه الثروات قامت بتأسيس الكثير من الجمعيات و الشركات الاحتكارية و البنوك التجارية و منها: جمعية التجارة لإفريقيا الغربية، ـــــ البنك التجاري الإفريقي و أنشأت أيضا بعض الشركات ـــــ كالشركة الصناعية التجارية لإفريقيا، و ـــــ الشركة الفلاحية و الصناعية لصحراء الجزائر، و ذلك ليتسنى لها فتح أفاق مستقبلية واسعة تساهم في بناء تجارتها و ازدهارها و ربطها بإفريقيا الداخلية.[3]

---

[1] مياسي إبراهيم ، مرجع سابق، ص ص 82–83.

[2] التواتي بومهلة، مرجع سابق، ص 24.

[3] نفسه، ص 23.

- ***رابعا: السياسة الفرنسية في الصحراء***

بعد أن سيطرت فرنسا على معظم أراضي الصحراء أصبح لزاما عليها أن تسرع في تنظيمها لتسهل عليها إدارتها بشكل محكم و من هنا عرفت المنطقة الجنوبية للجزائر تنظيما إداريا متميزا عن باقي المناطق الأخرى و هو على الشكل التالي:

1) التنظيم الإداري الأول (1902– 1947):

في عام 1902م أقامت السلطات الفرنسية نظاما إداريا دام حوالي نصف قرن شمل أراضي الجنوب و حافظ عليها كجزء من الأراضي الجزائرية، و بهذا أصبح الجنوب إقليما جزائريا له نفس السياسة و القوانين و هو ما أبقى للبلاد وحدتها السياسية، و لقد صدر بهذا الشأن قانون 24 ديسمبر 1902م الذي أقر وحدة الأراضي الجزائرية، فأخضعت أراضي الجنوب لنفس الضرائب و الرسوم المفروضة لأي جزء من الجزائر و مع ذلك فقد كان هناك اختلافا في نظام الحكم، فالمناطق الشمالية نظام حكمها مدني أما الصحراء فحكمها عسكري و قد دام إلى غاية 1947م.[1]

و هكذا أوكلت مهمة الدفاع و حفظ النظام في الجنوب للقوات العسكرية، و عين لكل منطقة جنوبية قائدا عسكريا له سلطة الإدارة، أما فيما يخص الميزانية فيتم وضعها من طرف الحاكم العام للجزائر، غير أن هذا النظام شهد بعض التعديلات ليحقق التجانس الإداري في كافة القطر الجزائري، فتم نقل السلطات البلدية من أيدي الضباط العسكريين إلى حكام مدنيين حيث بدؤوا بإنشاء ما يعرف بالبلديات المختلطة في كل من الأغواط و الجلفة، وبسكرة، و تقرت...وغيرها[2].

---

[1] محمد بجاوي، الثورة الجزائرية و القانون 1960–1961، ط2، الجزائر، دار الرائد، 2005، ص ص 299. 300.

[2] م.و.د.ب، فصل الصحراء في ...، مرجع سابق، ص ص 38–39.

و قد كلفت وزارة الداخلية و تحديدا إدارة الشؤون الجزائرية بإدارة إقليم الصحراء و بقية نواحي الجزائر و جميع هذه الحقائق تؤكد أنه لا يوجد في ذلك الوقت ما يميز الصحراء عن بقية أنحاء القطر الجزائري.[1]

و مع حلول عام 1947م بدأ الوضع يتغير خاصة بعد صدور دستور الجزائر في 20 سبتمبر1947م الذي كان له انعكاسا مباشرا على الوضع الإداري للجنوب، خصوصا فيما يتعلق بإعادة تنظيم ولايات الجنوب التي كانت منذ 1903م عبارة عن ولايات أو أجزاء مندمجة في الولايات الكبرى الشمالية. [2]

2) التنظيم الإداري الثاني (1947– 1957):

خلال هذه الفترة أخذت السلطات الفرنسية تتبع سياسة إدارية مختلفة، تعتمد فيها على إنشاء منظمات محلية تتولى إدارة شؤون المنطقة الجنوبية خاصة في الجانب الاقتصادي، فأنشأت السلطات مكتبا للبحوث المنجمية سنة 1948م، لتواصل عملية التنقيب عن الثروات الطبيعية الموجودة في أرض الجزائر و ليضمن إمكانية استغلالها بشكل سليم.

و إلى جانب مكتب البحوث المنجمية أنشيء في عام 1945م مكتب للتنقيب عن البترول كلف بمراقبة الشركات القائمة بمختلف البحوث و التفتيشات، وأصبح هذا المكتب المسؤول الوحيد أمام السلطات الفرنسية عن جميع التنقيبات البترولية في الجزائر.[3]

و في سنة 1949م قامت الإدارة الفرنسية باستطلاع رأي الجمعية الجزائرية حول مشروع إعادة تقسيم المناطق الجنوبية. حيث تقرر في فيفري 1950م إلغاء الارتباط بين المناطق الصحراوية و ولايات الشمال، ليتم تنظيم القسم الجنوبي في شكل مناطق

---

[1] "مشاريع استعمارية في الصحراء"، **جريدة المجاهد**، ع14، ص12.

[2] م و د ب، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص40.

[3] " مشاريع استعمارية في الصحراء" مصدر سابق، ص12.

صحراوية لها إدارة مدنية، لكن و بعد سنة واحدة تم اقتراح مشروع قانون يهدف لإلغاء الصلة نهائيا بين أراضي الجنوب و الشمال، و من خلاله يتم تحويل (الصحراء الإفريقية الفرنسية) إلى إقليم إداري مستقل ذاتيا لكن هذا المشروع بقي بين أخذ و رد، لأن الأطراف التي عرض المشروع عليها وجدت فيه صعوبة بين تأييده و رفضه و تغييره، فالجمعية الجزائرية ظلت ترفض فكرة المساس بوحدة الجزائر، فيما أيدت الجمعية الوطنية الفرنسية المشروع ثم عادت عن قرارها في 1952م، ليتم بعد ذلك تقديم مقترحات أخرى لتحسين و تطوير المشروع بما يخدم مصالح فرنسا، و بالفعل تم في سنة 1956م اقتراح مشروع إنشاء ـــــ منظمة مشتركة للمناطق الصحراويةـــــ بغية الاستثمار في المنطقة و تنميتها اقتصاديا و اجتماعيا حيث أعلن عن هذه المنظمة بتاريخ 10 جانفي 1957م.[1]

ومن هنا ندرك أن فرنسا اتخذت مسارا جديدا، في تنظيمها الإداري لمنطقة الجنوب، و ذلك وفقا لتطور الأحداث حسب المستجدات التي عرفتها المنطقة الصحراوية خاصة في المجال الاقتصادي و بعد ظهور الثروات الطبيعية، التي غيرت اتجاه تفكير السلطات الاستعمارية بشكل مفاجئ من إهمال هذا الجزء من البلاد إلى إعطائه أولوية و قيمة كبيرة مقارنة بباقي الجزائر لهذا قامت باستخدام أساليب متنوعة لأحكام السيطرة على الجنوب و خيراته، فأنشأت لجانا خاصة بهذه المنطقة و مكاتب صناعية و منظمات اقتصادية تهدف جميعها لاستغلال الصحراء بطرق مختلفة إلى غاية أن جسدت فرنسا أطماعها على أرض الواقع من خلال تأسيسها للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية في 1957م و ليس هذا فحسب بل تعدت ذلك بإنشائها وزارة خاصة بالصحراء في شهر جوان من نفس السنة .[2]

---

[1] م و د ب، "سياسة فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية"، فصل الصحراء...مرجع سابق، ص ص 40-42.

[2] مشاريع استعمارية...، المصدر السابق، ص 12.

أما عن الأهداف المرجوة من إنشاء منظمة (O.C.R.S) والتحضير لتأسيس وزارة خاصة بالصحراء فقد بين ماكس لوجون[*1] أول وزير للصحراء بشكل مفصل في موضوع نشره بعنوان – المشكلة الإنسانية في الصحراء–، حيث جعل أول هدف هو:

تحسين المستوى المعيشي للسكان في إقليم الصحراء و توفير الوسائل الملائمة لهم من مواد غذائية و ظروف صحية و تعليمهم بشكل جيد، زيادة على منحهم الجنسية الفرنسية و إشراكهم في إدارة شؤونهم بعد تطوير تجهيزهم الإداري، من خلال إنشاء عمالتي الواحات و الساورة.[*2]

و الهدف الحقيقي الذي تسعى فرنسا لتحقيقه هو:

حسن استغلال الموارد الباطنية الموجودة في الصحراء، و بذلك تتمكن الإدارة الفرنسية من ضرب عصفورين بحجر واحد، فهذه الثروات ستؤدي إلى جذب أنظار العمال و المستثمرين الأوروبيين و منه سيتم استخدام اليد العاملة المحلية بعد تدريبهم مهنيا.[(1)]

و هذا ما سيجعل سكان الصحراء ممتنين للفرصة التي منحها لهم الفرنسيون، و تحصل بذلك على تأييد السكان الصحراويين لكل المشاريع التي تخطط فرنسا لتنفيذها مستقبلا، متبعة في ذلك أسلوب الإغراء و إسالة اللعاب لكسب ود سكان الجنوب كما تضمن لنفسها موارد ثابتة و دائمة.

---

*1 ماكس لوجون: تولى وزارة الصحراء بين عامي 1957– 1959م وكان قبل ذلك عضو الفرع الفرنسي الأممي الاشتراكي، كما تولى منصب كاتب الدولة لقوات المسلحة المكلفة بالشؤون الجزائرية، عرف عنه عداؤه الشديد للثورة الجزائرية ولكل من وقف معها أنظر: م و د ب، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، مرجع سابق، ص 100.

*2 عمالة الواحات: تشمل إقليم الصحراء الجزائرية الشرقية وعاصمتها مدينة ورقلة وكانت قبل ذلك مدينة الأغواط.

عمالة الساورة: تشمل إقليم الصحراء الجزائرية الغربية ومدينة بشار هي عاصمتها. **أنظر الملحق رقم (04).**

(1) ماكس لوجون، "المشكلة الإنسانية في الصحراء"، فصل الصحراء...مرجع سابق، ص99.

<u>الفصل الثانـي</u>: أهم المشاريع المطبقة في الصحراء

- **أولا: المشاريع الاقتصادية**

1) التنقيب عن البترول

2) اكتشاف الغاز والبترول

3) نتائج المشروع

- ***ثانيا: المشاريع العسكرية***

1) التجارب النووية السطحية برقان و آثارها

2) التجارب النووية الباطنية بعين إيكر و آثارها

- ***ثالثا: المشاريع السياسية***

1) مشروع فصل الصحراء

2) مشروع الجمهورية الصحراوية المستقلة

3) مشروع البحر الداخلي المشترك

- **أولا: المشاريع الاقتصادية:**

1) التنقيب عن البترول و اكتشافه :

بعد أن أدركت فرنسا القيمة الكبيرة للموارد الجزائرية المتنوعة خاصة لإقليم الصحراء زادت من إصرارها على التمسك بها، و كنا قد وضحنا في الفصل الأول التغير الذي عرفته السياسة الفرنسية من حيث التنظيم الإداري للجزائر و الذي ركز بدرجة كبيرة على الجانب الاقتصادي و أصبح يولي أهمية بالغة للجنوب الجزائري من جميع النواحي بعد أن كان مهملا لفترة طويلة من الزمن.

و لهذا أخذت السلطات تشجع المراكز و الشركات للقيام بدراسات عن الإمكانات الاقتصادية للصحراء الكبرى، فأسست بها عدة مكاتب و منظمات بهدف البحث عن المعادن و التنقيب عن البترول. لتبدأ فرنسا بعدها في بناء إمبراطوريتها الإفريقية المعتمدة بالدرجة الأولى على صحراء الجزائر و ما جاورها من البلدان، و قد أثمر تشجيع الحكومة الفرنسية لعمليات التنقيب عن البترول و المعادن بشكل جيد، إذ وجدت فرنسا ما كانت تبحث عنه لتنقذ اقتصادها وترتقي به إلى مصاف الاقتصاديات الكبرى[1].

و بالعودة إلى الارتباطات التاريخية بين البترول و الصحراء فإننا نجد أن الجيولوجي كلبيان Killian كان أول من صرح باحتمال وجود بترول في الصحراء، غير أنه لم يجد آذانا صاغية وقتها[2]، و ذلك بسبب ضعف الإمكانيات التقنية و نقص التجربة الفنية لدى الفرنسيين، مقارنة مع الإنجليز و الأمريكان، إضافة لعدم وجود استثمار في الصحراء كما هو عليه في الشمال.

و مع بداية الأربعينات من القرن الماضي انتشر في العالم حمى البحث عن البترول، نظرا لازدياد الحاجة إليه، كمصدر أساسي للطاقة خلال الحرب العالمية الثانية فالكمية التي كانت موجودة لم تعد تلبي الاحتياجات الضرورية، و ذلك ما شجع الفرنسيين للمغامرة في الصحراء بالتعاون مع حلفائها في الميدان التقني و المالي، من أجل تحقيق المنفعة

---

[1] جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1960، مصر، دار المعرفة، 1959 ص 346

[2] الحاج موسى بن عمر، "تطور المسألة النفطية في الجزائر 1890-1956"، مجلة **المصادر**،ع 8، ماي 2003

الاقتصادية، ففرنسا في هذا الوقت الذي كانت فيه محبطة من ضعف اقتصادها و محرومة من الاستفادة من مصادر الطاقة في الشرق الأوسط التي كانت تسيطر عليها شركات أمريكية إنجليزية [1].

الأمر الذي جعل ماكس لوجن يصرح بأنه يجب تسخير جميع الوسائل للشروع في البحث و التنقيب عن البترول مع استقطاب رؤوس أموال أجنبية و عدم التخلي عن واجب تحسين الأوضاع المعيشية للصحراويين الذين كانوا يعيشون واقعا مأساويا. في حين أنه لم يستفيد من الثروة البترولية في الشرق الأوسط سوى الإقطاعيين.[2]

و بدأت عملية التنقيب و البحث عن البترول بالصحراء من طرف الشركات الفرنسية (B.R.P) مكتب التفتيش عن البترول في 1946م المكلف بمراقبة الشركات التي تنقب البترول، و قد أجرت استطلاعا في شمال الصحراء لمعرفة طبيعتها الجغرافية، و بعد أن ظهرت التقارير مؤكدة وجود المحروقات في الصحراء جهزت الحكومة الفرنسية جميع الوسائل لانطلاقة الأشغال[3] و أخذت الشركات البترولية في الظهور فكان أولها شركة (REPAL) الريبال التي أسست في 16 نوفمبر1946م، و التي كانت من قبل شركة فرنسية بحته إلا أنها اشتركت مع الحكومة العامة في الجزائر بعد الاستقلال ليتحول اسمها إلى (SN.REPAL) و هي تملك الحقول الشمالية للصحراء، و من أهم هذه الشركات أيضا نجد شركة كريبس (CREPS) و التي بدأت أبحاثها في 1952م و أغلب حقولها ترتكز على الحدود الجزائرية الليبية [4].

و تعتبر سنة 1952م بداية انطلاق البحث البترولي في صحراء الجزائر بعد أن تم توزيع أول التراخيص له، التي استفادت منها أربع شركات بترولية حيث غطت مساحة

---

[1] الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا و رهانات الثورة في الجزائر، الجزائر،Bloutou communication، ص ص43-46

[2] ماكس لوجون " المشكلة الإنسانية في الصحراء "، فصل الصحراء ....مرجع سابق، ص 100، أنظر أيضا جلال يحي مصدر سابق، ص 348

[3] (الحاج موسى ...)، تطور المسألة النفطية ...، مرجع سابق.

[4] حليمي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص274-275 .

600.000 كلم^2، كانت أولها شركة (SN.REPAL) التي تولت عملية الحفر سنة 1952م بمنطقة بريان قرب غرداية تلتها شركة (CFPA) سنة 1953 بمنطقة القليعة في المنيعة، و في شهر ديسمبر من نفس السنة انطلقت شركة (CREPS) في الحفر بجبل برقا جنوب عين صالح أما الشركة الرابعة التي تولت الحفر فهي (CPA) سنة 1954 بتيميمون[1].

و قد خصصت السلطات الفرنسية ميزانية معتبرة لعدد من البلديات الصحراوية بهدف تجهيزها و تنميتها لتكون مناسبة بحجم الاستثمارات الأجنبية التي ستزداد في الجنوب الجزائري خلال الفترة القادمة خصوصا بعد ظهور بوادر اكتشاف الغاز و البترول في الصحراء. فمنذ سنة 1952 و فرنسا تضاعف نفقاتها الخاصة في أشغال البحث و التنقيب لتستقطب المستثمرين الذين كانوا لا يزالون متخوفين من نفقات التنقيب المكلفة و المغامرة، دون العثور على النفط، ولهذا قامت السلطات الفرنسية بتقديم تنازلات و امتيازات لأصحاب رؤوس الأموال على شكل استثمارات دون فوائد تقدم للدولة، و كذلك بتخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية المستثمرة في الجنوب.

هذا ما جعل الشركات تتهافت للحصول على ترخيص استثمار منجمي و بترولي، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الاستثمار بشكل كبير منذ سنة 1956م إلى 1957 ليبلغ 40 مليار فرنك فرنسي وهو المبلغ الذي أنفق خلال الخمس سنوات السابقة، أما في عام 1958 فقد بلغ حوالي 80 مليار فرنك فرنسي[2].

و من هنا انطلقت المشاريع الخاصة بالنقل و التهيئة القاعدية بخلق مناخ مناسب للمستثمرين و أيضا لجذب المستوطنين لهذه المنطقة المهمشة سابقا و للتخفيف من الصعوبات الطبيعية الموجودة بالصحراء مثل الحرارة المرتفعة و ندرة المياه و بعد المسافات[3].

---

[1] الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء ... المرجع السابق، ص 83. **أنظر الملحق رقم** (05)

[2] نفسه، ص ص 67-69.

[3] نفسه، ص 87.

2) اكتشاف الغاز و البترول :

أخذت بوادر النجاح تظهر بعد عمليات البحث و التنقيب و كان ذلك في شهر ماي من سنة 1953 في منطقة بريان قرب غرداية فأسرعت فرنسا بتخصيص ثلث نفقاتها للأبحاث البترولية سنة 1955 في جميع مستعمراتها و خاصة الصحراء الجزائرية، و بهذا وزعت السلطات الفرنسية عددا من الرخص على الشركات الفرنسية و الأجنبية حتى بلغ عددها 54 رخصة سنة 1959م، أما عن الاكتشاف الأول للغاز الطبيعي فقد كان في شهر مارس 1954م بمنطقة جبل برقا قرب عين صالح، من طرف شركة الأبحاث كريبس CREPS و يعتبر هذا الغاز ذا جودة عالية حسب المقاييس العالمية لكن بعد المسافة بين حقل جبل برقا و أقرب ميناء كبيرة جدا، مما أدى إلى تأجيل استغلاله لفترة من الزمن.[1]

و بعد مدة وجيزة ظهرت نتائج إيجابية أخرى منها ما أكتشف في بريان حيث تم العثور على كميات من الزيت و النفط كما وجدت حقول غاز أخرى في القليعة، أما عن أهم ما أكتشف من منابع الغاز هو حقل حاسي الرمل و بهذا حققت شركة كريبس نتائج معتبرة في هذا المجال إضافة إلى ما اكتشفته بعد سنتين 1956م من حقول بترولية و لأول مرة بمنطقة إيجلي " و تيقنتورين[2].

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للغاز الطبيعي، فإننا نجد الحقول المنتجة له تتركز بالجنوب الشرقي مثل حقل [العابد لراشن] حقل[عين آميناس] أما أهم حقل فهو حاسي الرمل القريب من الأغواط و الذي قدر احتياطه بألفي مليار متر3، و هو الذي جعل من الجزائر رابع دولة عالمية في إنتاج الغاز الطبيعي.

و بالحديث عن توزيع البترول في الجزائر فهو يتواجد في منطقتين هما:

* الصحراء الشمالية الشرقية و خاصة إقليم ورقلة و غرداية و من أشهر حقول هذه المنطقة حقل حاسي مسعود الذي أكتشف 1956 و يليه في الأهمية حقل غورد الباغل و حقل قاسي الطويل.

---

[1] الحاج موسى بن عمر، المرجع السابق، ص ص 88- 89

[2] "الصحراء الكبرى "، جريدة **المجاهد**،ع 14، ص12.

*منطقة الصحراء الجنوبية الشرقية الواقعة على الحدود الليبية و أغلب حقولها تملكها شركة كريبس و من أهم الحقول :-حقل زارزاتين-حقل إيجلي و هو أقرب حقل للحدود الليبية و أيضا هناك حقل بتقنتورين إضافة إلى عدد كبير من الحقول الأخرى التي بدأت تكتشف منذ 1956 و إلى غاية يومنا هذا[1].

لقد واجهت الشركات المنقبة عن البترول مشاكل كثيرة بعد اكتشاف النفط، و كان أكبرها، مشكلة نقل هذه الثروات من مناطق استخراجها إلى أقرب الموانئ في البلاد حتى يتم شحنها للدول الأجنبية و على رأسهم فرنسا و هو ما جعل الشركات الأجنبية تتسارع للعمل على مد الأنابيب الناقلة لخام البترول و الغاز من حقول الإنتاج إلى موانئ التصدير.

وبالفعل تم إنشاء أول أنبوب في الجزائر سنة 1959 بربط بين حوض الحمراء و بجاية طوله660 كلم وقطره 60 سم من طرف (SOPEG) و يتولى هذا الأنبوب نقل بترول منطقة الصحراء الشمالية و خصوصا بترول حاسي مسعود، أما فيما يتعلق ببترول منطقة الصحراء الجنوبية فينقل عن طريق الأنبوب الرابط بين عين آميناس و ميناء السخيرة بتونس والذي أنشأته شركة (TRAPES) الأمريكية سنة 1960، و مع ذلك يبقى أهم أنبوب بترولي في البلاد، ذلك الذي أنشأته الجزائر بعد استقلالها من قبل شركة سوناطراك (SONATRACH) في 15 فيفري 1966م و يبلغ طوله 805 كلم وقطره 28 بوصة مصنوع من الفولاذ ليربط بين حوض الحمراء و ميناء أرزيو بغرب البلاد (قرب وهران).

و عن أهم الأنابيب*الناقلة للغاز الطبيعي نجد الأنبوب الذي يربط بين حاسي الرمل وميناءي أرزيو و الجزائر العاصمة و هو الذي تم إنشاؤه سنة 1961 من طرف جمعية نقل الغاز الطبيعي لحاسي الرمل(SOTHRA)[2].

لقد شهدت عملية النقل في السنوات التي تلت اكتشاف البترول الصحراوي تطورا كبيراً يتناسب مع حجم الاكتشافات و الاحتياطات الضخمة للحقول و أخذت الشركات تتنافس فيما بينها لتولي هذه المشاريع العملاقة و ذلك حتى بعد الاستقلال، إذ نجدها تعاقدت مع

---

[1] حليمي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 276-279.

* أنظر الشكل الثاني في الملحق رقم (06).

[2] نفسه، ص271-273.

شركات أمريكية و أخرى إيطالية و فرنسية لمد أنابيب نقل البترول، و مع ذلك فإن العملية واجهتها مشاكل عديدة في البداية و تعطلت مقارنة مع اكتشاف الغاز و البترول بين سنتي (1954-1956) بينما إنشاء أول أنبوب كان بعد عدة سنوات في 1959م أي أن عملية نقل البترول إلى موانئ الشحن كانت عسيرة في بداية الأمر.[1]

فبعد المسافات و الظروف الطبيعية القاسية شكلت عائقا في وجه تصدير البترول الجزائري إلى أوربا*1 بالكميات الكبيرة التي كانت فرنسا تطمح لتحقيقها، و لذلك لجأت سلطات العدو إلى نقل البراميل عن طريق شحنها في وسائل النقل العادية، كالشاحنات و القطارات إلى أن تصل إلى الموانئ الجزائرية مما جعل تكلفة البراميل غالية جداً و هو ما صعب تسويقه في الخارج.

و الحقيقة أن هذه الظروف لم تكن وحدها السبب وراء مشكلة نقل البترول فهناك ما هو أهم و المتمثل في الثورة الجزائرية و تصديها لعملية نقل البترول من خلال قطع الطرق ومهاجمة أنابيب البترول و الغاز احتجاجا على استنزاف ثروات الصحراء الجزائرية دون أي اعتبار لحقوق الجزائريين.

فقد قام جيش التحرير الوطني بهجومات متكررة على وسائل النقل و الشركات المسؤولة عن مد الطرقات و من بين أشهر عملياتهم في الصحراء عملية " الشقة*2" التي استهدفت شركة لإنجاز الطرق في الجنوب الجزائري (بسكرة)، و ذلك بتاريخ 15 جوان 1956م، حيث تم الهجوم على مقر شركة الجنوب و قتل و اعتقال حراسها و بعض عمالها، ثم إضرام النار في كامل معدات الشركة و إتلاف كل ما كان فيها، و قد كانت لهذه العملية تأثيرا كبيراً على معنويات المجاهدين، و سببا في تردد و خوف الأجانب من الاستثمار في الصحراء، و هكذا تأكد للرأي العام العالمي بأن الثورة حاضرة في كل الصحراء، مما دفع بالسلطات الاستعمارية إلى تكثيف قواتها العسكرية مع مطلع سنة 1959م، لحماية الشركات الصحراوية [2].

---

[1] حليمي عبد القادر، مرجع سابق، ص 273

* 1أنظر طرق تصريف البترول والغاز في الملحق رقم (07)

*2 أنظر الصورة في الملحق رقم (08).

[2] محمد العيد مطمر، العقيد محمد شعباني و جوانب من الثورة التحريرية الكبرى، الجزائر، دار الهدى،1999م ص ص 70-75.

3) نتائج المشروع :

شكل اكتشاف بترول صحراء نقطة تحول في مسار الأحدث بين فرنسا والجزائر. فما أن ظهرت النتائج التي تؤكد وجود هذه الثورة التي تسعى من ورائها كل القوى في العالم، حتى انطلقت فرنسا في حملة دعائية ضخمة تؤكد فيها على ضرورة الحفاظ على هذا الجزء من البلاد لأهميته بالنسبة لاقتصادها أولاً و للاقتصاد الأوربي ثانيا.

و لهذا أصبحت الصحراء و ما تحتويه من ثروات موضوعاً يتناوله كل الفرنسيين، ومبرراً لمواصلة الحرب و بحماس. فمستقبل بلادهم مرتبط بمستقبل الصحراء الجزائرية و لهذا نجد فرنسا قد جندت جميع صحافييها و مؤلفيها و ساستها لخدمة هذا المشروع، فمن غير المعقول أن تتخلى فرنسا على هذا البترول ذو الجودة العالية و الاحتياطي الهائل الذي سيخرجها من كل الأزمات التي عاشتها في تلك الفترة [1].

و قد ترتب عن اكتشاف هذه الثروات في الصحراء تغيراً جذرياً للسياسة الاستعمارية، حيث بدأت فرنسا في وضع مشاريع جديدة لضمان المحافظة على هذه الثروة، فمنها ما هو عسكري و منها ما هو سياسي...، بل ظهرت مشاريع أخرى كانت دفينة الأرشيف و أبرزها مشروع البحر الداخلي أو ما يعرف بالبحيرة الصناعية الذي دعى إليه ضابط الأركان العام" فرنسوا روديير" والمهندس" فيرديناند دي ليسبس" سنة 1873م لكنه عورض من طرف الجمعية الفرنسية لتقدم العلوم للأضرار البيئية الناتجة عنه و تكاليفه المرتفعة، وبقي المشروع رهين الأدراج إلى أن أعيد بعثه في منتصف الخمسينات، و بمجيء ديغول إلى الحكم تحمس له كثيراً، و تلخص مضمون هذا المشروع في شق قناة بطول 91 ميل تمتد من خليج قابس إلى شط الجرير جنوب تونس ومنه إلى شطوط السبخة بالجنوب الشرقي للجزائر نظراً لوقوع هذه المنطقة تحت مستوى البحر [2].

---

[1] جلال يحي، مرجع سابق، ص ص 348-350

[2] الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء ....مرجع سابق، ص 109. للإطلاع أكثر حول موضوع البحر الداخلي أنظر يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات .... مرجع سابق، ص ص81-89

و يبقى الهدف الأساسي لهذا المشروع هو تسهيل عملية الاستقلال الاقتصادي لإمكانيات الصحراء المادية عن طريق وصول السفن و الناقلات إلى قلب الصحراء لتتمكن من نقل الغاز و البترول بأمان.[1]

و من بين أهم المشاريع التي ارتبطت بثروات الصحراء نجد مشروع قسنطينة الإغرائي و الذي ما إن وصل الجنرال ديغول إلى سدة الحكم حتى أعلن عنه في 08 أكتوبر1958 كخطة خماسية تعتمد أساسا على بترول الصحراء و لهذا قام بزيارتها و قد ذكر هذا في مذكراته قائلا: « و قد شرع تنفيذ هذا المشروع في كل مكان منذ إعلانه،...كما كنت اتبع مراحله بعناية زائدة. و منذ شهر ديسمبر ذهبت لأشاهد المرحلة التي بلغها استثمار البترول في (عجلة) و(حاسي مسعود) و إنشاء خط أنابيب البترول نحو (بجاية) »[2]

هذا بالإضافة إلى التدابير العسكرية المتخذة من طرف السلطات الفرنسية لحماية المنشآت البترولية و المستثمرين في الصحراء و غيرها الكثير من النتائج المترتبة عن اكتشاف البترول الصحراوي، فهذه النتائج لم تقتصر عن فترة الاحتلال فقط بل تعدته إلى ما بعد الاستقلال وهو ما ستوضحه فيما يأتي، كما أن البترول لا يزال الطاقة المحركة لأطماع القوى الكبرى، فإلى غاية اليوم يتسبب الحصول على البترول في أكثر النزاعات والحروب بين الدول، زيادة على أن ثروات الصحراء المختلفة تعد الركيزة التي يقوم عليها اقتصاد الجمهورية الجزائرية إلى حد الآن.

فبعد الاستقلال أصبت الجزائر بلداً نفطيا بامتياز وتضاعف إنتاجها على ما كان عليه في ستينيات القرن الماضي حيث بدأت الجزائر تشغل منتوجها من النفط والغاز

---

[1] الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء...مرجع سابق، ص 109

[2] شارل ديغول،مذكرات الأمل 1958-1962، ط2، تر: سموحي فوق العادة، مر:أحمد عويدات، لبنان، منشورات عويدات، 1986، ص72.

بشكل منظم كما خصصت مواردها لتحسين استغلال ثرواتها الجوية لتضاعف دخلها غير تصدير المحروقات.

وهذا الجدول يوضح زيادة إنتاج المحروقات منذ الاستقلال إلى بداية الثمانينات: إنتاج المحروقات (1000 طن أو ما يعادلها)[1]

السنة	1962	1969	1974	1979	1984
البترول	22.800	50.000	52.000	63.000	52.000
المنتوجات المصفاة	–	2.200	5.000	6000	21.000
غاز البترول	–	100	380	1000	3.500
الغاز الطبيعي	300	2.600	5.500	20.000	30.000

[1] أحمد هني، مرجع سابق، ص47.

- **ثانيا: المشاريع العسكرية**

إن المتتبع لتاريخ الجزائر يجد أن الفترة الأخيرة للجمهورية الفرنسية الرابعة برئاسة "روني كوتي"RENE COTIES" شهدت تغيرات كثيرة خاصة فيما يتعلق بالسياسة المتبعة في الصحراء الجزائرية، كانت البداية بانطلاق جملة مختلفة من المشاريع منها الاقتصادية و العسكرية و السياسية، و بمجيء الجنرال ديغول إلى السلطة و قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة واصل هذا الأخير تنفيذ جميع المخططات التي وضعها سلفه إلا أنه اتبع إستراتيجيات جديدة أكثر دقة و شمولية ليتجنب الأخطاء السابقة، مرتكزاً على أن يجري التنفيذ لجميع المشاريع بشكل متوازي جنبا إلى جنب، و عليه وجب استكمال المشاريع الاقتصادية بأخرى ذات طابع عسكري لتحقيق الأهداف الفرنسية.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وضعت فرنسا مخططات شاملة تشمل إنشاء قواعد عسكرية و اقتصادية في فرنسا بهدف تطوير الصناعة الحربية لحماية ظهر أوربا و لاكتساب مكانة عسكرية مرموقة ضمن القوى العظمى آنذاك(الإتحاد السوفياتي – الولايات المتحدة الأمريكية) إضافة إلى محاولة إبعاد أوربا عن ميدان الحرب الباردة و نقل هذه الحرب إلى فضاء أنسب لها.

و بطبيعة الحال وجدت فرنسا ضالتها في الصحراء الجزائرية حيث الفضاءات الواسعة والموارد الهائلة و منه رأت السلطات الفرنسية أن تنشئ مراكز تسمى ZOIA وتعني (مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي) و قد اختارت عدداً من المناطق أهمها:[1]

* **منطقة أو قاعدة كلومب بشار:** التي تحولت على إثرها الصحراء إلى قاعدة حربية ضخمة تتم فيها التجارب العسكرية الحديثة كصنع القنابل الذرية و الصواريخ ..... مع تطويرها، لتواكب ما توصل إليه كل من الإتحاد السوفياتي و الو م. الأمريكية خاصة بعد تمكنهم من صناعة القنبلة الذرية الأمر الذي أثار حماس فرنسا أكثر من ذي قبل. ولم يكن ذلك فقط بل منذ اكتشافها للثروات الصحراوية و انطلاق المشاريع الاقتصادية توجب عليها حماية هذه الموارد التي ترى فيها إمكانية إنقاذ اقتصادها من الإفلاس و الذي دمرته الثورة الجزائرية، كما توجب عليها عزل الصحراء وسكانها حتى لا تصيبهم

---

[1] "الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء–أخطر من البترول "، جريدة المجاهد،ع 102 (1961/08/10)

عدوى هذه الثورة، لذلك نجد أن سنوات الخمسينيات وبالتحديد فترة الثورة (1954-1962) عرفت انتهاج سياسة خاصة من قبل الإدارة الاستعمارية، مزجت فيها بين الطابع الاقتصادي والعسكري لمشاريعها المنجزة على أرض الصحراء [1].

لقد بدأت المحاولات الأولى الفعلية لمشروع التجارب النووية من خلال إنشائها لمحطات خاصة بالأبحاث المنجمية سنة 1954 إلى غاية 1959م يضاف لها مراكز للدراسات و البحوث النووية في الجزائر بتاريخ 1957/02/13.[2]

فلما تمكنت فرنسا من صنع أول قنبلة نووية تحت إشراف الجنرال بوشاليBUCHALET سنة 1955 تقرر تفجيرها كقنبلة تجريبية في الثلاثي الأول من 1960م و بدأت عندها في البحث عن مكان مناسب لهذه التجربة، فلم تجد مكانا أخر أنسب من الصحراء الجزائرية، وذلك لقربها من البلد الأم (فرنسا) يضاف لها غنى المنطقة بالموارد الطبيعية و البشرية و منها تم تحديد منطقتي رقان في ولاية أدرار [تبعد عن إقليم توات بأكثر من 100 كلم] و منطقة عين إيكر [شمال تمنراست] لتجسيد المشروع النووي الفرنسي على أرض الواقع و بعيدا عن أنظار العالم[3] و لهذا قد صرح المندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة جول موك* قائلاً:

« Pourquoi nous montons préparer cette explosion au Sahara plutôt dans une île lointaine du pacifique ? Le Sahara se prête mieux toute autre région à cette expérimentation parce que le site choisi j'entends encore une fois le polygone de sécurité des limites sur ces 150 Km parce que le site choisi était à la fois désert beaucoup plus proche de les atolls des antipodes de la France.»

---

[1] "الخفايا العسكرية ..." المجاهد، مصدر سابق، أنظر أيضا:محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول و مطامح الشعوب، ط 2، لبنان، دار الكلمة للنشر،1983، ص ص66-67

[2] حمزة العاتي، التجارب النووية الفرنسية بالصحراء، محاضرة بالمركز الثقافي الإسلامي- فرع بسكرة – (2001/02/08) ص 02.

[3] تواتي دحمان وأخرون، دور إقليم توات خلال الثورة الجزائرية (1956-1962)، الجزائر، دار الشروق، 2008 ص 126-128.

* أنظر الملحق رقم 22.

« لماذا نحن بصدد التحضير لهذا التفجير في الصحراء بدل جزيرة بعيدة في المحيط الهادي؟ لأن الصحراء جاهزة أحسن لهذه التجارب من أي منطقة أخرى و لأؤكد مرة أخرى على عامل المحيط الأمني و الحدود لحوالي 150 كلم، و لأن الموقع المختار هو من جهة صحراء خالية و من جهة أخرى هو أقرب إلى فرنسا...»[1].

1) التجارب النووية السطحية برقان و آثارها :

لقد اختيرت منطقة الحمودية برقان كقاعدة أساسية لإجراء التجارب النووية ضمت أكثر من عشرة آلاف عامل من بينهم 3500 جزائري، كان معظمهم من المعتقلين السياسيين و سكان المنطقة و قد سميت القاعدة النووية الفرنسية بـــ" المركز الصحراوي للتجارب النووية العسكرية " CSEN.[2]

بدأت فرنسا أولى تجاربها في الجزائر وبالتحديد في منطقة رقان يوم 13 فيفري 1960 و سميت هذه العملية "باليربوع الأزرق" نسبة لحيوان الجربوع الموجود في الصحراء بكثرة و قدرت طاقة هذه التفجيرات بـــ 70 كيلو طن أي ما يعادل ثلاثة أضعاف القنبلة النووية الملقاة على مدينة هيروشيما اليابانية يوم 06 أوت 1945 و كانت هذه التجربة سطحية.[3]

و قد خصص لها مساحة 100 ألف $م^2$ كمسرح لأولى التجارب النووية في الصحراء. ولمعرفة ما مدى تأثير هذه العملية، قام المسؤولون باختيار عينات حية مختلفة من نباتات وحيوانات كالجمال والكلاب و الفئران للتجارب و الطيور...إلخ، و الماء و بعض الأغذية و لم تقف السلطات الفرنسية عند هذا الحد، بل استخدمت 150 سجيناً

---

[1] مأخودة عن وثائقي:رقان..المحرقة النووية بالجزائر، لقناة الشروق، (2014/03/13)، سا

www.youtup.com/rusults?search-query=

[2] تواتي دحمان وأخرون، مرجع سابق، ص128.

[3] عبد القادر فكاير،"التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية منها "، مجلة المصادر، ع 15.

* أنظر الملحق رقم (09).

جزائرياً* يضاف لهم عدد من النساء الحوامل و الأطفال و الشيوخ، حيث تم تثبيتهم على أعمدة وعلى مسافات متفاوتة من نقطة الصفر، و بعد تحضير دام 04 أشهر لهذه العملية، انفجرت القنبلة فجر يوم 13 فيفري مشكلة سحابة ضخمة حملت الإشعاع النووي لأبعد المناطق في الصحراء. لقد سجل كل جزء من هذه العملية عبر الكاميرات ليعرض على الرئيس الفرنسي شارل ديغول و مسؤوليه، و منه للعالم أجمع، و تقدر تكلفة هذه القنبلة حسب جريدة لومندLe Monde الصادرة بتاريخ 1960/02/15 بمبلغ 1260 مليار فرنك فرنسي جديد[1].

و في نفس اليوم صرح وزير الدفاع الفرنسي بيار مسمر قائلاً:

« L'explosion nucléaire expérimentale a eu lieu ce matin avec succès sur le polygone de Reggan. Toutes les précautions ont été prise pour que ni les populations proches ni les populations éloignées du lieu de l'explosion ne soient exposer à aucun danger.»

« حدث اليوم تفجير نووي تجريبي في هذا الصباح كلل بالنجاح في ناحية رقان أخذنا كل الاحتياطات لكي لا يتعرض السكان الأقرب من منطقة التفجير و حتى الأبعد من ذلك لأي خطر».[2]

أتبعت هذه العملية بثلاث تجارب أخرى و في نفس المنطقة، فسميت التجربة الثانية بـــ"اليربوع الأبيض" ثم اليربوع الأحمر لتليها عملية اليربوع الأخضر و هي آخر تجربة في رقان في نفس الفترة.

و هذا الجدول يوضح حسب تصريحات السلطات الاستعمارية التجارب النووية التي تمت في منطقة رقان و الأهداف المتوخات منها[3].

---

[1] حمزة العاتي، مرجع سابق، ص ص6-8

[2] مأخودة عن وثائقي، رقان ...المحرقة النووية بالجزائر، قناة الشروق، مرجع سابق. **أنظر الملحق رقم(23).**

[3] عبد القادر فكاير، التفجيرات...، مرجع سابق،pdf

الترتيب	اسم التجربة	التاريخ	قوة القنبلة كيلو/طن	الأهداف
01	اليربوع الأزرق	1960/02/13	60 ⟵ 70	عسكرية
02	اليربوع الأبيض	1960/04/01	>أقل من 20	عسكرية
03	اليربوع الأحمر	1960/04/27	> أقل من 20	عسكرية
04	اليربوع الأخضر	1961/04/25	< أكثر من 20	عسكرية

و ترتب عن هذه التفجيرات الأربعة آثارا وخيمة، كان لليربوع الأزرق النصيب الأكبر منها.

إن التجارب النووية الفرنسية كان لها انعكاسات خطيرة، كلفت الجزائر تضحيات جديدة يضاف إلى حصيلة الثورة، كما عززت الجانب الفرنسي عسكريا، و زادته قوة، و إذا ما استمرينا بالحديث عن الأضرار الناجمة عن هذه التجارب فإننا لن نتمكن من الإحاطة بها. و لذلك سوف تختصر آثارها فيما يلي:

لقد خلفت هذه التجارب دماراً هائلا للمنطقة بداية من انتقال السحب الملوثة إلى المناطق الآهلة بالسكان مما أدى إلى تعرضها للمواد المشعة، تتبعها كوارث مناخية و بيئية نتجت عن الانفجار النووي السطحي.

و من تأثيراته أيضا المباشرة على الإنسان نبدأها بالإصابة بحروق كبيرة و بأمراض العيون كالعمى وضمور العينين ...، وظهور أمراض خطيرة و جديدة كالسرطان (الجلدي، والغددي، وغيرها ...)، كما تعرض عدد كبير من النساء الحوامل للإجهاض، بالإضافة إلى انتشار مشكلة العقم الكلي للجنسين مع ارتفاع نسبة الوفيات عند الأطفال نتيجة التشوهات.

أما التلوث البيئي فكان كبيرا حيث لوثت المياه وأتلفت الزراعة ولا تزال أثارها ظاهرة للعيان إلى غاية يومنا هذا حتى بعد مرور أكثر من 50 سنة عليها[1].

---

[1] عبد الكاظم العبودي"التجارب النووية الفرنسية و مخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة و البيئة في المدى القريب و البعيد " مج المصادر ع1.pdf

2) التجارب النووية الباطنية بعين إيكر:(بتمنراست)

بعد الكارثة التي تسببت فيها تفجيرات رقان نتيجة قلة خبرة الفرنسيين التقنية و عدم تمكنهم من السيطرة على مخلفات تجاربهم، تعالت الأصوات المنددة بهذه الجريمة في الكثير من المناطق و على الرغم من ذلك فإن فرنسا واصلت تجاربها، غير أن الضغط الذي واجهته أجبرها على البحث عن مراكز جديدة للتجارب في غير منطقة رقان، و وقع اختيار الخبراء الفرنسيين على منطقة الهقار وتحديدا قرب عين آمقل في مكان يسمى "عين إيكر" حيث تم فيها حفر ثمانية أنفاق لتحضير نوع جديد من التجارب النووية و هي تجارب باطنية و قد بلغ عددها ثلاثة عشر تجربة متفاوتة من حيث قوتها و التي استمرت حتى بعد الاستقلال[1].

و منه تم إعداد المراكز الجديدة و شرع في حفر الأنفاق داخل الجبل الغرانيتي الضخم لتصبح جاهزة للتفجيرات الأولى في السداسي الأول من سنة 1961 بالنفق E1 وE2 و قد زرعت هذه التفجيرات في معظم الجبال المحيطة بالمنطقة، لتتواصل عملية التفجير بعد ذلك و بشكل أقوى بكثير.

ففي السداسي الأول عام 1962 أنجزت أنفاق جديدة ليتم تفجير قنابل أخرى و إطلاق صواريخ نووية أخرى خدمة للأبحاث الفرنسية العلمية، و عن أهم تجربة في عين إيكر نجد تجربة مونيك في 18 -03- 1962 "Monique" بحيث بلغت قوتها 127 كيلو طن و قد تسببت في أضرار كبيرة كهزات أرضية نتيجة الموجات السطحية الناجمة عن الانفجار و على الرغم من تزايد الخطر الإشعاعي في الصحراء إلا أن فرنسا ظلت مصممة على استكمال بحوثها و تجاربها إلى غاية سنة 1966 معتمدة على بنود اتفاقيات إيفيان التي تخدمها في هذا الجانب[2].

---

[1] تواتي دحمان و آخرون، مرجع سابق، ص 29

[2] الطيب ديهكال، واقع التجارب النووية وخلفياتها في منطقة عين إيكر، الجزائر، نشر صندوق ترقية الفنون و الأدب،2004، ص ص92-105

و بذلك فقد تحولت هذه المنطقة إلى مركز للنفيات* المشعة المدفونة في الصحراء بكميات هائلة و دون أي معايير للسلامة من التلوث البيئي، الذي ما تزال تأثيراته تسري إلى اليوم من جراء تسرب هذه المواد السامة إلى المياه الجوفية التي يستهلكها السكان إضافة إلى ذلك انسحاب الفريق الفرنسي من المنطقة دون ترك أي خريطة أو معلومات عن مكان و كيفية دفن النفايات السامة و المعدن بالمراكز النووية، لتستمر معاناة سكان المنطقة مع الأمراض والتلوث...إلخ إلى آجل غير مسمى و غير معروف العواقب، إلى حد الآن ما تزال وسائل قياس الإشعاعات تصل إلى مستويات عالية تبلغ عشرة أضعاف المستوى الطبيعي[1].

* **أنظر الملحق** رقم (10) و(11).

[1] حمزة العاتي، مرجع سابق، ص ص 13-15، وعمار جفال وآخرون، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر"الأسلحة النووية نموذجا"، م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن1954 (سلسلة المشاريع الوطنية للبحث) الجزائر، وزارة المجاهدين،2007، ص ص154-155.

- **ثالثا المشاريع السياسية:**

1) مشروع فـــــصل الصحراء:

عند الحديث عن المشاريع الفرنسية المقامة بالجنوب الجزائري يخطر على بال أي جزائري بأن مشروع فصل الصحراء يأتي في الدرجة الأولى، فأهمية هذا المشروع بالنسبة لتاريخ الجزائر كبيرة جداً، و قد جاءت فرنسا بموضوع الفصل كنتيجة حتمية لمشاريعها الاقتصادية – العسكرية السابقة، و يعد هذا المشروع شاملاً في محتواه و أهدافه كما يعبر عن دهاء الساسة الفرنسيين الذين دعوا له و خططوا لتنفيذه بإحكام.

فكانت الانطلاقة الأولى للمشروع (فصل الصحراء) بتأسيس المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية في 10 جانفي 1957م و التي تهتم بالمجالات الاقتصادية و الاجتماعية، وقد تعززت هذه الانطلاقة بخطوة أخرى تمثلت في إنشاء وزارة خاصة للصحراء في أوت 1957 و ذلك بعد اكتشاف البترول و الغاز في الصحراء مما زاد تمسك فرنسا بهذا القطر، و دعمته بإستراتيجية عسكرية متطورة جاعلة منه مركزاً لأبحاثها النووية، و نتيجة الأهمية الكبيرة التي تلعبها الصحراء في مستقبل فرنسا فإنه من الصعب عليهم أن يفرطوا في هذه الجوهرة الثمينة التي بين أيديهم[1].

و منه شرعت سلطات العدو في بث الدعاية لفكرة الصحراء الفرنسية، فهي في رأيهم من صنعهم و حجتهم في ذلك أنها لم تكن ملكاً لأحد و لم تخضع لأي سلطة قبل أن يكتشفها الفرنسيون، لقد وجدت فرنسا في ذلك وسيلة تلاعب بالحدود التاريخية و التقسيمات الإدارية فيرون بأن الجزائر حسب زعمهم تنتهي عند الحدود التلية، أي أنها تقتصر على التل وتتوقف عند شعاب القنطرة شرقا وأقصى حدودها في الجنوب سفوح الأطلس الصحراوي [2]، وتجسيداً لخطة فصل الصحراء عن الشمال قامت السلطات الفرنسية بترتيب الأمور بوضع مخططات من أبرزها عزل الصحراء عن الثورة الجزائرية من خلال إنشاء مراكز لتجميع السكان في الكثير من المناطق ابتدءاً من جويلية

---

[1] مسعود كواتي "محولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة"، فصل الجزائر ...مرجع سابق ص143

[2] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، ط1،الجزائر، دار هومة، 2005، ص ص 31-32

1958م، كما قامت السلطات الفرنسية بإعادة هيكلة جيوشها بالصحراء و تعديل سياستها الأمنية و مضاعفة عدد الجيش الذي كان في بداية 1958م يقدر ب19 ألف ليرتفع بشكل ملحوظ في مطلع سنة 1962م إلى 30 لف جندي[1].

و باستلام الجنرال ديغول الحكم عرف مشروع فصل الصحراء تطوراً كبيراً، و الذي في عهده اعتبر الصحراء هي مستقبل فرنسا و أوربا معاً و لذلك شرع في دراسة ملفها لإقناع العالم بأحقيتهم في هذا الإقليم و لترسيخ هذه الفكرة "من دانكرك إلى تامنراست" و التي طالما اعتبرها امتداد فرنسا الطبيعي و على المستوى الدولي شرعت الدبلوماسية الفرنسية في عرضها لمسألة الصحراء على دول العالم بتقديمها مذكرات مرفقة بخرائط، تدعوهم من خلالها لتأييد فكرتها بأن الصحراء منفصلة عن الجزائر، و أن الاحتفاظ بها سيضمن بقاء القارة الإفريقية تحت وصاية فرنسا و بالتالي بقائها في خدمة أوربا جمعاء، كما أن الصحراء تمثل من الناحية الجغرافية قلب إفريقيا و نقطة وصل بين مجموعة من الدول الإفريقية الهامة[2]

لقد جاءت تصريحات المسؤولين الفرنسيين في عدة مناسبات داعية إلى فرنسة الصحراء و ضرورة الاحتفاظ بها، و ذلك ما جاء في إعلان رئيس مجلس الوزراء الفرنسي في أول خطاب له عام 1958م أمام الجمعية الفرنسية قائلاً ما يلي :«...إذا كانت ثمة حاجة لإقناع الذين لا يقتنعون إلا بالأرقام و الوقائع و لا يصدقون إلا إذا رأوا بأم العين، فعليهم بصحراء الجزائر ليذهبوا بأنفسهم و يروا ما فيها، كم من قوى تقصد البترول و الغاز ستؤم من الآن فصاعداً هذه الصحراء لتصارع رمالها المحرقة فلنقبل اشتراك هذه القوى في عمل كبير واسع المدى في مقدوره أن يفتح عهداً جديداً أمام الجزائر و إفريقيا بل أمام فرنسا و أوروبا ...» كما صرح ديغول عند زيارته لتقرت في 1958م و قال :« ...الصحراء هي أرض عظيمة للمستقبل بين عالمين عالم البحر الأبيض وعالم إفريقيا السوداء....لتحيا صحراؤنا....لتحيا فرنسا.*»[3]

---

[1] الحاج موسى بن عمر ،بترول الصحراء ...مرجع سابق ص194.

[2] نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا، جريدة المجاهد،ع 100(1961/07/17)، ص 3.

[3] م .و.د.ب "سياسة فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية" فصل الصحراء...مرجع سابق ص60. * **أنظر الملحق رقم** (12) و(13).

و من بين الحجج التي اعتمد عليها ماكس لوجون في اقناع العالم بأن الصحراء فرنسية، هي نتائج استفتاء*(28 سبتمبر 1958م) المتعلق بدستور الجمهورية الخامسة الذي جاءت أغلب نتائجه مؤيدة للانفصال –طبعا لا ننسى أن نشير إلى أن الجزائريين أجبروا على التصويت بنعم رغم مقاطعتهم للاستفتاء –

و بهذا أوجد الفرنسيون حجة دامغة يستدلون بها أمام الدول الأخرى و هي أن سكان الصحراء متعلقون بفرنسا و متشبثون ببقائهم جزءا لا يتجزأ من الأمة الفرنسية خصوصا مع الإنجازات الحضارية التي تمت في المنطقة و التي يتباهى بها الفرنسيون من نشر التعليم و توفير العلاج و مناصب الشغل و احترام عقيدة السكان ...و غيرها و على الرغم من معارضة الكثير لفكرة الفصل خصوصا جبهة التحرير التي تصدت لهذه السياسة بكل قوة، إلا أن الجنرال ديغول أعلن في 7 جوان 1960 قراره بفصل الصحراء و ربطها مباشرة بفرنسا.[1]

ففكرة الفصل و التجزئة ظلت تنمو و تتطور لدى الجنرال ديغول معتقدا أنه لن يواجه أي مشكلة في المفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، و تبقى الدوافع الحقيقية للجنرال ديغول وراء احتفاظه بالصحراء تتعلق بمسألة التسليح النووي الذي كان مركزه الصحراء إضافة إلى الثروات الطبيعية الموجودة بها و التي أصبح الاقتصاد الفرنسي يقوم عليها، بالرغم من النوايا المعلنة والخفية لفرنسا فإن ديغول ادعى أن الهدف من الحفاظ على الصحراء هو إيقاف أطماع الدول المجاورة التي أصبحت ترغب في تعديل حدودها للاستفادة من البترول، و هذا السبب يجعل فرنسا تصر على عدم تسليم الصحراء للجزائريين خوفا من خلق نزاعات حدودية، لذا جاء اقتراح ديغول للدول المجاورة بأن تنضم إلى المشروع الفرنسي لاستغلال ثروات الصحراء الجزائرية و الاستثمار فيها.[2]

---

*استفتاء دستور 28سبتمبر1958: نظرا للأزمة السياسية التي عاشتها فرنسا بسب قوة الثورة الجزائرية حشدت السلطات الاستعمارية رفقة وزارة الصحراء في الجنوب قوتها لإنجاح الاستفتاء فقد استعمل الجيش الفرنسي أسلوب الترهيب لإجبار سكان الشمال على التصويت وزوروا النتائج، بينما حدث العكس في الصحراء حيث اعتمدت وزارة الصحراء أسلوب الدعاية وترغيب السكان إضافة إلى أسلوب القمع والتهديد، وقد حقق الاستفتاء نسبة تصويت ايجابية عالية في عمالتي الواحات والساورة بلغت 83.7%، وبحسب هذه النتائج الإيجابية سارعت وزارة الصحراء إلى تمدين المنطقة وتحسين أوضاعها لكسب تأيد السكان في قضية فصل الصحراء، أنظر مرجع محمد عبد الحليم بيشي، مرجع سابق، ص363.366

[1] م.و.د.ب.، المرجع السابق ص 52.

[2] بشار قويدر " استراتيجة فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات ديغول"، فصل الصحراء...مرجع سابق، ص ص 137–139

بوصول ديغول إلى الحكم أخذ موضوع الصحراء مسارا جديدا أكثر مناورة، فهذا الأخير وجد في هذه القضية منفذا ينقذ من خلاله مكانة فرنسا المفقودة و ينعش به اقتصادها المنهار، و يضرب به وحدة البلاد و يضعف الثورة التي كانت حينها في أوج قوتها، لكن جميع مخططاته تعرضت للفشل أمام صمود الشعب الجزائري و التفافه حول الثورة، و مع هذا فقد لجأت السلطات الاستعمارية لتطبيق نظريتها الاحتياطية كخطط بديلة لمشروع فصل الصحراء.[1]

2) مشروع الجمهورية الصحراوية المستقلة :

استخدمت السلطات الفرنسية لاستكمال فكرة التقسيم مناورة جديدة اعتمدت فيها على أعوانها من الجزائريين لخدمة أغراضها و من بين الشخصيات الصحراوية التي أعتمد عليها الفرنسيون حمزة بوبكر[*1] فهذا الأخير الذي تعاون مع رئيس حكومة فرنسا "ديبري " للحصول على تأييد الشخصيات الصحراوية من أجل تطبيق مشروع (الجمهورية الصحراوية المستقلة[*2])، و بالفعل انطلق حمزة بوبكر في تنفيذ هذه الخطة من خلال اجتماعه بعدد من الشخصيات المحلية لأول مرة بالأغواط ثم مرة ثانية بضواحي العاصمة، و رغم كل ما قدمه السيد حمزة بوبكر من وعود و تهديدات لقبول المشروع إلا أنه تعرض للرفض القاطع من طرف الأعضاء الحاضرين الذين عارضوا أي محاولة لتجزئة الجزائر[2]

و مع هذا فإن الفرنسيين لم ييأسوا و واصلوا المحاولة عن طريق إرسال بعثة أخرى بقيادة المستشار الفرنسي "أوليفي غيشار" الذي قام بزيارة لمنطقة مزاب ليقابل بعض من شخصياتها المؤثرة في قضية فصل الصحراء ومن أهمهم الشيخ إبراهيم بيوض[*3] و لقد

---

[1] الهادي درواز، الولاية السادسة تاريخيا تنظيم ووقائع 1954-1962،ط3،الجزائر، دار هومة، ص129.أنظر أيضا نحن والصحراء...،**المجاهد**،ع100.

[*1] ينتسب حمزة بوبكر إلى أسرة أولاد سيدي الشيخ،عمل كنائب لدائرة متليلي بغرداية ثم تم تعينه من طرف السلطات الفرنسية رئيسا للمجلس العمالي في انتخابات 26أفريل1959م. أنظر:محمد عبد الحليم بيشي،مرجع سابق،ص360.

[*2] تزامن هذا المشروع مع المشروع الاستعماري البلجيكي لفصك كاطنغا عن الكونغو وقد نجحوا في ذلك.أنظر محمد العيد مطمر، العقيد محمد شعباني...، مرجع سابق، ص151.

[2] بيوض إبراهيم بن عمر،أعمالي في الثورة، الجزائر، جمعية التراث القرارةــ غرداية، 1990، ص 32-33.

[*3] الشيخ بيوض: ولد إبراهيم بيوض في 22أفريل1899م، بمدينة القرارة بوادي مزاب، تلقى تعليمه بالكتاب وحفظ القرآن الكريم لينتقل بعدها للدراسة على يد كبار مشايخ بني مزاب ،فتعلم اللغة العربية والشريعة الإسلامية والتاريخ ومبادئ الحساب و...،كما تلقى بعض الدروس في الزيتونة، اشتغل بالتدريس والتجارة ورئيس اللجنة الثقافية وعضو اللجنة المالية بـــ...يتبع.

اجتمع هذان الشخصيتان في مكتب الكولونيل كلان كلاش بهذا الشأن فقال غيشار للشيخ "إنني مبعوث من طرف رئيس الجمهورية الجنرال ديغول للتفاوض معك بشأن مستقبل الصحراء و استقلالها..."[1] كما أعرب للشيخ عن استعداد فرنسا لتجهيز هذه الدولة الجديدة التي ستكون منطقة مزاب قاعدة له و قال:«...أعلن بالموافقة، فهذه أربع مليارات، لتجهيز هيكل الدولة، و ها هي السماعة بيدي لأخبر ديغول بهذا في نفس الوقت...»
و قد كان رد الشيخ مفحما و هو:« بما أن الصحراء تضم خليطا من السكان، بني ميزاب والشعانبة و المخاليف و غيرهم فالجواب على طلبكم لا يكون إلا عن طريق استفتاء حر، فالقضية قضية الجميع... »[2]، و هو نفس الرد الذي أفحم به الشيخ رئيس المجلس العمالي حمزة بوبكر في اجتماعهم حين قال له: «...لا أنت أيها الرئيس و لا أنا و لا أحد من النواب يملك أكثر من بطاقة استفتاء...يلقيها في صندوق يوم الاستفتاء... »*1

-و للإشارة فإن جميع النواب الذين كانوا في الاجتماع أيدوا رأي الشيخ بيوض-

وهكذا أخفق الاجتماع مرة أخرى في تحقيق ما كانت تهدف إليه سياسة العدو، و مع هذا فإن فرنسا قد اعتمدت على الدعاية المغرضة لتشتيت وحدة الشعب الجزائري حيث قامت بعض صحفها بنشر مقالات تفيد بأن هناك وفدا من الميزابيين ذهب إلى باريس و طالب بإقامة جمهورية صحراوية، و قد تصدى لهذه الحملة المزعومة الشيخ بيوض و أقر بأن ميزاب و الصحراء جزء لا يتجزء من الجزائر و لن تتغير فكرتهم، فميزاب لا تريد بأي ثمن فصلها عن الجزائر.[3]

لقد استمرت محاولات فرنسا لإقناع الشخصيات الصحراوية بالوقوف معها في هذه القضية رغم ما تعرضت له من خيبة أمل في محطات سابقة، و قد عاد حمزة بوبكر للصورة من جديد حيث نظم اجتماعا آخر في أفريل1961م دعى فيه 54 شخصية من

...بالمجلس العمالي، وأحد مؤسسي جمعية العلماء المسلمين، وقد تأثر الشيخ بالمدرسة الإصلاحية وبالقضايا السياسية خاصة بالجزائر ومن أهم مواقفه المؤثرة تصديه لمشروع فصل الصحراء الجزائرية. أنظر بكير سعيد عوشت، ص ص30-34.

[1] م و د ب،" سياسة فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية" فصل الصحراء...المرجع السابق، ص50.

[2] بكير سعيد عوشت، الإمام إبراهيم بيوض وجهاده الإسلامي، الجزائر، المطبعة العربية،1987، ص ص81-82.

*1 **أنظر الصورة بالملحق** رقم (15).

[3] بيوض إبراهيم، مصدر سابق، ص ص 32-36.

المنطقة، و لأن المدعوين يعرفون نواياه جيدا فإنهم رفضوا القدوم، فما كان من السيد بوبكر إلا الاستعانة بالبوليس الفرنسي ليجبرهم على الحضور، و هكذا تم الاجتماع ببيت والي الواحات بورقلة لكنه فشل كسابقيه.

و بعد ذلك تحولت السياسة الفرنسية للمنطقة بشكل لافت، فبعد أن كانت السلطات تسعى لإقناع السكان بالحسنى بفكرة الفصل أصبحت تستخدم أسلوب الترهيب وذلك عبر مرحلتين أولاهما:

- استعمال الضغط المالي على التجار الصحراويين المستقرين بالشمال و تهديدهم بالإفلاس و عدم تقديم أي تسهيلات مالية لهم.

- أما المرحلة الثانية: فتمثلت في تحطيم متاجر و دكاكين التجار الصحراويين في عدد من مدن الشمال، كما تم أيضا تسريح أكثر من 1500 عامل من العمال البترولليين في ناحية ورقلة و نقلهم إلى المحتشدات بالإضافة إلى مضايقة السكان بانتهاك حرمة مقدساتهم كالهجوم على مساجدهم و إتلاف مصاحفهم وكتبهم و سلب ممتلكاتهم و من أشهر الحوادث التي وقعت بالجنوب ما يعرف بنكبة*1 القرارة بغرداية يوم 28 أكتوبر 1961م حين حوصرت هذه المدينة و أبيحت بكل خيراتها للجنود الفرنسيين و الحركى (الخونة من الجزائريين).[1]

و توالت أعمال الضغط التي طبقها الفرنسيون لإنجاح مخططات الفصل لتستعين في تلك الفترة و تطلب دعما دوليا من الأفارقة، و في مقدمتهم دولة النيجر، حيث قام حمزة بوبكر بزيارتها رفقة وزير الصحراء السابق ماكس لوجون وآخرون، باعتباره ممثلا لسكان الصحراء وذلك لاستمالة رئيس النيجر" حماني ديوري" و الذي رفض الموضوع رفضا قاطعا و قال:«...لن أعين أبدا على خلق كاطغنا صحراوية...»، هذا الرد الحاسم من طرف الرئيس النيجيري جعل حمزة بوبكر يعود خائبا ليعلم الحكومة الفرنسية بفشلهم الجديد في هذا المسعى[2]، ويؤكد لهم مدى التضامن الأفريقي، الذي كان مدركا لأهداف مشاريع فرنسا الوهمية.

---

*1 أنظر الملحق رقم (16).

(1) إبراهيم بيوض بن عمر، مصدر سابق، 32-36.أنظر أيضا: الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء...مرجع سابق ص ص216-217.

(2) نفسه، ص ص53-54. أنظر أيضا: عبد المجيد شيخي"الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال"، فصل الصحراء، مرجع سابق،ص207.

3) مشروع الصحراء بحر داخلي مشترك:

بعد جميع المحاولات الفاشلة التي تعرضت لها فرنسا، أدرك الجنرال ديغول أن الثورة الجزائرية منتصرة لا محالة، و لذا توجب عليه العثور على منفذ آخر يحقق من خلاله هدفهم الأكبر و هو الحفاظ على الصحراء و ثرواتها مهما كلفهم ذلك من ثمن، و من هنا عمل ديغول على ضرب الوحدة الإفريقية و عزل الثورة و جبهة التحرير عن حلفائها المغاربة خاصة و الأفارقة عامة.

و منه جاءت انطلاقة مشروع البحر الداخلي أو الصحراء المشتركة، عن طريق الدعاية التي بدأت فرنسا تبثها حول موضوع سيادة الصحراء و التي ترى أنها تعود في الحقيقة لجميع الدول المجاورة للجزائر[1]، قصد تفكيك التضامن الإفريقي الذي إن بقي سيكون مصير فرنسا الطرد النهائي من المنطقة.

و هذا ما جعل الإدارة الاستعمارية تعتمد على الحجة السياسية القائلة أن الصحراء من حق الجميع و لا مانع لدى فرنسا في أن تتشارك مع الأفارقة في استثمار ثرواتها، رغبة منها في إغراء هذه الدول الفقيرة و رشوتها مقابل تخليهم عن دعم الثورة الجزائرية من جهة، و إدخالهم في صراع مع جبهة التحرير التي سيكون عليها أن تقاتل على عدة جبهات من جهة أخرى.[2]

إلا أن نشوة فرحة المؤامرة الجديدة لم تدم طويلا، خصوصا بعد أن عرفت فرنسا أن معظم الدول الإفريقية تؤيد و بشدة مسألة عدم فصل الصحراء و حرمان الجزائر من أراضيها و ثرواتها، ومن بين هذه الدول التي صرحت بموقفها من قضية الصحراء نجد ما قاله رئيس السنغال عندما سئل عن الموضوع: «...إن حدود البلد المستقل يجب أن تكون هي حدوده عندما كان مستعمرة، و بهذا الاعتبار نجد أن هناك صحراء جزائرية، وصحراء مغربية، و صحراء موريطانية، و صحراء نيجيرية و ليبية و تونسية إلخ، و

---

[1] "نحن و الصحراء و البلاد المجاورة لنا " **المجاهد**، مصدر سابق، ص3.

[2] " الخفايا العسكرية لتشبث..."، **المجاهد**، مصدر سابق، ص12.

من الصعب علينا أن نقول أن صحراء موريطانيا يجب أن تكون لموريطانيا و أن الصحراء الجزائرية يجب أن لا تكون ملكا للجزائر...»[1]

لقد جاءت هذه الردود و المواقف الأخرى التي اتخذتها دول الجوار من القضية صفعة في وجه المشاريع الاستعمارية، لتدرك ما مدى وعي هذه الشعوب المستقلة حديثا بمخاطر التفرقة و التجزئة التي اتخذتها الدول الاستعمارية بما فيها فرنسا كسياسة مدروسة لإضعاف مستعمراتها و زرع بوادر الشقاق و النزاع فيما بينهم حتى بعد رحيلها.

---

[1] "نحن و الصحراء..."، مصدر سابق، ص3.

<u>الفصل الثالث</u>: المواقف الوطنية و الدولية من المشاريع الصحراوية

- ***أولا: المواقف الوطنية***

1) موقف جبهة التحرير الوطنية

2) موقف الشعب الجزائري

- ***ثانيا: المواقف الدولية***

1) **موقف دول الجوار**

2) **ردود الأفعال العالمية**

- ***ثالثا: ملف المشاريع الصحراوية أثناء المفاوضات***

- ***أولا: المواقف الوطنية***

بعد أن اطلعنا على أهم المشاريع التي أعدتها فرنسا خصيصا للصحراء الجزائرية، و ما ترتب عنها من نتائج على المستوى الداخلي و الخارجي للبلاد، فإننا ندرك أن القضية لم تعد تقتصر على الجزائر فقط، بل تعدتها لتصبح مسألة لفتت إليها أنظار الكثير من الدول، و التي وجدت نفسها معنية بالمشكلة الصحراوية من خلال السياسة التي اتبعتها فرنسا لمعالجة المشكلة برمتها.

1) موقف جبهة التحرير:

منذ انطلاقة المشاريع الصحراوية بمختلف أنواعها، أدركت جبهة التحرير الوطني ما لهذه المشاريع من أهدف استعمارية ترمي إلى الحفاظ على الصحراء و ربطها مباشرة بفرنسا، لذلك اتخذت الجبهة تدابيرا كثيرة لتتصدى للمخاطر الناتجة عن تلك المشاريع، التي انتهجت اتجاهها (جبهة التحرير) سياسة متنوعة و مواقف مختلفة حسب كل مشروع، و عليه سنقوم بذكرها وفق ترتيبها و تصنيفها في هذا البحث، و نبدؤها بالمشاريع الاقتصادية.

– واجهت الثورة الجزائرية المناورات الفرنسية بأسلوبين، أولهما التحرك على المستوى الدبلوماسي، تجاه الاستثمارات البترولية، والتي تشرف عليها الحكومة الفرنسية من خلال توزيع الرخص على الشركات المنقبة عنه مع إبرام الاتفاقيات مع الدول الأجنبية بشأن الاستثمار في الصحراء الجزائرية، لقد كان رد الحكومة الجزائرية المؤقتة لكل الشركات المهتمة بالتنقيب بتحذيرها من عقد أي اتفاق مع سلطات الاحتلال الفرنسي لأن تواجدها بالصحراء لا يملك أي شرعية. [1]

و ذلك ما وضحه رئيس الحكومة الجزائرية فرحات عباس في تصريحه الصادر بتونس يوم 10 سبتمبر 1960م*حينما قال: « إن الجزائر تكافح للقضاء على جميع أشكال

---

[1] الغالي غربي، "السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الوطنية و الدولية"، فصل الصحراء...، مرجع سابق، ص 267.

*أنظر الملحق رقم (17).

الاستعمارية لاستغلال الثروات الصحراوية...إن الجزائريين عازمون على استبدال الاستغلال الاستعماري لهذه الثروات باستغلال موجه قبل كل شيء لسد حاجات الشعوب الإفريقية و تحقيق مصالحها. و الشعوب الإفريقية الرشيدة المتمتعة بسيادتها عازمة هي أيضا على تسطير مستقبلها الاقتصادي بحرية و على اتخاذ جميع التدابير لقطع الطريق في وجه الاستعمار الجديد...»[1]

لم تتخذ الحكومة ذلك الموقف فحسب بل تبنت موقفا أكثر مرونة منه، لتكون سياستها المتبعة في مواجهتها لتلك المشاريع معتمدة على أسلوب الترهيب و الترغيب، إذ أعلنت(ح ج م) بأنها ليس لديها مانع من التعاون مع فرنسا في مجال استغلال الثروات لتنمية و لتطوير الاقتصاد، شرط استرجاع سيادتها على الصحراء أولا، و من ثم تتعاون مع الأقطار المجاورة لها لتحقيق التطور بفضل الاستثمارات المشتركة لخيرات الصحراء، كما أعربت عن عدم إنكارها لحقوق الشركات الفرنسية و كذا الأجنبية التي استثمرت منذ مدة في المنطقة و أن الحكومة ستظل في حاجة للخبرات و المساعدات في هذا المجال من قبل فرنسا بشرط أن لا تحمل في طياتها بذور الاستعمار الجديد.[2]

لقد اعتمدت الثورة الجزائرية لضرب المشاريع الفرنسية على إجراءات أخرى من بينها مضاعفة العمل الثوري عن طريق تجنيد أكبر عدد ممكن من السكان و زيادة العمليات الهجومية بمنطقة الجنوب، و لذلك اتخذ مجاهدو الجبهة من خطوط الأنابيب البترولية و طرق المواصلات و منها السكك الحديدية التي يتم من خلالها نقل البترول إلى الموانئ مجالا هاما لهجوماتهم.

و بعد أن تم استهداف هذه المواقع البترولية لمرات عديدة لإيصال وجهة نظر (ج ت و) الرافضة لمختلف أشكال الاستغلال لثروات الصحراء من قبل سلطات الاستعمار، إلا أن هذه الأخيرة نوعت من أساليب دفاعها عن تلك المواقع، و مع ذلك فقد عرف جيش التحرير كيف يهدد و يزعزع أمن و استقرار الشركات المستثمرة في الجنوب مع

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20 من وثائق جبهة التحرير- ،ج3، الجزائر، دار الغرب، 2009، ص150.

[2] م.و.د.ب، مرجع سابق، ص 268.

تخويفهم، مما جعلهم يطالبون الحكومة الفرنسية باتخاذ إجراءات أمنية لحمايتهم، عن طريق إرسالها لوحدات عسكرية تدافع عنهم مع تزويدهم بالأسلحة.[1]

و من جهة أخرى فإن المواقف اختلفت من مشروع لأخر، فمثلا انطلاق المشاريع العسكرية الخاصة بالتجارب النووية الفرنسية بالصحراء، ترتب عنها ردود أفعال سريعة كان بدايتها بتصريح* لوزير الأخبار بالحكومة الجزائرية المؤقتة "محمد يزيد" الذي جاء فيه : «إن الانفجار الذري الفرنسي الذي تم في صحرائنا يوم 13 فيفري 1960 يكون جريمة أخرى تسجل في قائمة الجرائم الفرنسية، إنها جريمة ضد الإنسانية و تحد للضمير العالمي... إن الحكومة الفرنسية لم تول أي اعتبار لصيحات الاحتجاج و الاستنكار ضد برامجها النووية، تلك الصيحات المتعالية من جميع الشعوب...إن جريمة فرنسا هذه تحمل طابع المكر الاستعماري المستهتر بجميع القيم... إننا ندرك أن القنبلة الفرنسية لها معنى، و معناها تخويف وتهديد الحركة التحررية في إفريقيا، إن الانفجار الذري في ريغان لا يضيف شيئا إلى قوة فرنسا فاستعمال هذه القوة هو السياسة الوحيدة التي عرفتها إفريقيا عن فرنسا، بل إن انفجار ريغان ينزع من فرنسا كل ما يحتمل أنه تبقى لها من سمعة في العالم.»[2]

و رغم الاحتجاجات التي أبدتها (ح ج م)، إلا إن السلطات الفرنسية ظلت مستمرة في تجاربها حتى بعد الاستقلال و ذلك بموجب اتفاقيات إيفيان، و هو ما جعل رد فعل الجزائيين يزداد تشددا و خصوصا بعد التجربة الباطنية الفاشلة في عين إيكر يوم 22 مارس1965م، حيث قام عبد اللطيف رحال (سفير الجزائر بفرنسا) بزيارة إلى باريس ـــــ بعد أن كان قد استدعي من طرف الحكومة الجزائرية ـــــ ليقدم احتجاجا رسميا للجزائر ضد تلك التفجيرات و يطالب بمراجعة الشروط العسكرية التي وردت في اتفاقيات إيفيان لأن التجارب أصبحت تمثل تجاوزات كبيرة و تمس بالسيادة الوطنية للجزائر، لكن

---

[1] يحي جلال، مرجع سابق، ص 352.

* أنظر الملحق رقم (18).

[2] "انفجار القنبلة الذرية الفرنسية"، مصدر سابق، ص9.أنظر أيضا: م و د ب، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، (سلسلة الندوات)، الجزائر، دار هومة، 2010، ص25.

رد وزير الدفاع الفرنسي بيار مسمار كان صادما حيث صرح بأن: «...فرنسا ستستمر في تجاربها النووية سواء في الصحراء الجزائرية أو في جهة أخرى...»[1]

و قد اعتمدت (ج ت و) في تصديها لهذا المشروع أيضا على توعية السكان و خاصة المعنيين بهذه التجارب الخطيرة و تعريفهم بالمخاطر المترتبة عن التفجيرات النووية، إضافة إلى العمل في هذا المجال الذي تستغلهم فيه سلطات العدو لأعمال السخرة كحفر الأنفاق وإعداد الطرقات...مع استغلالهم واستعمالهم كفئران لتجاربها لتستكمل بواسطتهم بحوثها التي تدعي بأنها ذات طابع علمي و لن تتسبب في أي أذى أو ضرر لأي كان.

أما فيما يخص موقف الجبهة من المؤامرة الخطيرة و الخاصة بالفصل النهائي للصحراء عن باقي أجزاء الأراضي الجزائرية فقد كانت (ج ت و) مدركة تماما لذلك الخطر و الكيفية التي تواجه بها هذا المشروع، إذ عملت بجد على الصعيدين العسكري و الدبلوماسي في نفس الوقت لتضغط بكل قواها على فرنسا، فقد تولت الحكومة ج م العمل الخاص بالقضية على المستوى الدولي، و سعت لكسب تأييد الدول الإفريقية و غيرها لتدعمها في قضيتها من خلال المحافل الدولية حيث تلقت الحكومة الدعم و المساندة و وردت ردود أفعال إيجابية من قبل عدد كبير من البلدان سنأتي على ذكرها لاحقا.

بالإضافة إلى تلك المجهود تمكنت (ح م ج) من التمسك بمطالبها المتمثلة في استعادة سيادتها الوطنية على جميع أراضيها و بدون المساس بوحدتها الترابية إلى أخر مرحلة من عمر الاستعمار، فمنذ انطلاقة المفاوضات بين الجانبين، كان الجزائريون مصرون على عدم التنازل عن أي شبر من أراضيهم لصالح فرنسا أو لغيرها.[2]

أما على الصعيد العسكري فقد كان رد فعل الجبهة يتمثل في جعل إقليم الصحراء من أكثر المناطق نشاطا ثوريا بمضاعفة الهجمات العسكرية في المنطقة مع تجنيدها لأكبر

---

[1] بوضرساية بوعزة، التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية، فصل الصحراء...مرجع سابق، ص ص290- 291.

[2] مسعود كواتي، محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة، مرجع سابق، ص ص151- 152

عدد ممكن من سكان الصحراء و بدون استثناء لأي قبيلة أو عشيرة...، و هكذا بدأت عملية الانخراط في جيش التحرير الذي عرف تزايدا كبيرا في صفوفه من عناصر التوارق و الميزابيين و الشعانبة ...إلخ، و بهذا توسع النشاط العسكري للثورة إلى أقصى مناطق الجنوب،[1] ففتحت عندها جبهات جديدة أبطلت من خلالها زور الادعاءات الفرنسية القائلة بعدم جود أي نشاط ثوري في الجنوب، و أن سكان الصحراء ليس لهم أي علاقة بجبهة التحرير و لا بجيشها، بل على العكس فإن السكان يريدون فصل الصحراء عن الجزائر و ربطها مباشرة بفرنسا.[2]

و أمام إصرار الحكومة المؤقتة على مواقفها من مسألة الفصل التي شهدت مدا و جزرا أثناء المحادثات الفرنسية الجزائرية و التي أصبحت محورا أساسيا في جميع المفاوضات التي سبقت الاستقلال، لم تجد فرنسا حلا سوى الاعتراف بأحقية الشعب الجزائري على جميع أراضيه بما فيها الصحراء.

---

[1] مسعود كواتي، مرجع سابق، ص 152.

[2] محمد القنطاري، إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص 177.

2) موقف الشعب الجزائري:

بعد أن تعرفنا على الموقف الرسمي لجبهة التحرير من المشاريع الفرنسية بالصحراء و كيفية مقاومتها، نتطرق لرد فعل الشعب الجزائري في تلك المشاريع التي سبقت الإشارة إليها من خلال تطرقنا لموقف جبهة التحرير إذ لا يمكن أن نفصل بين الموقفين و ذلك لتطابق نظرة الجزائريين مع الجبهة و تمسكهم بها و مؤازرتهم لها و للثورة و مكاسبها، غير أننا سنوضح في هدا العنصر النشاط الشعبي الذي قام به الجزائريون كمواطنين من أجل إسماع صوتهم للسلطات الاستعمارية الرافض لتلك المشاريع جملة و تفصيلا.

جاء النشاط الشعبي كامتداد لرد فعل الجبهة التي كانت الموجه الوحيد للشعب الجزائري من خلال طلب الاعتراض على مشروع فصل الصحراء و ما تبعها من مخططات، حيث دعت جبهة التحرير الشعب الجزائري أن يعلن إضرابا عاما ضد ذلك المشروع و هو ما يعرف عندنا الآن باليوم الوطني ضد التقسيم المصادف ليوم 5 جويلية 1961م، و ذلك للاحتجاج على مشروع الفصل عن الوطن.[1]

و ذلك ما تم فعلا، لقد اجتاحت البلاد مظاهرات عارمة عمت أنحاؤه و بدون استثناء إذ خرج المواطنون و المواطنات في ذلك اليوم ليعبروا عن رأيهم الرافض للانقسام أمام الرأي العام الفرنسي و العالمي و أنهم مستعدون للتضحية من أجل وحدة الشعب و سلامة ترابه الوطني رافعين شعار (الصحراء جزائرية)، و رغم السلوك الغير حضاري و الممارسات القمعية من قبل القوات الفرنسية أثناء المظاهرات، إلا أن الشعب تمكن من التعبير و الصمود و حقق انتصارا باهرا استطاع أن يلفت انتباه العالم لتلك القضية كما أكسب الجزائر تضامنا دوليا لكفاحها التحرري.

و هذا ما مكن مظاهرات الخامس من جويليه1961م من أن تقضي على أحلام الحكومة الفرنسية الداعية للفصل، كما جعلتها تتأكد من أن جبهة التحرير هي فعلا الممثل الوحيد للشعب الجزائري و أنها الجهة الوحيدة المتحكمة في زمام الأمور،و في كل ربوع الوطن لذا لا تفاوض إلا معها.[2]

---

[1] مسعود كواتي، مرجع سابق، ص 151- 152.

[2] عبد المجيد شيخي، الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال، فصل الصحراء...مرجع سابق، ص ص204-205.

لم تكن تلك المظاهرات و ذلك الإضراب الإجراء الشعبي الوحيد في تلك الفترة بل استمرت الجماهير تتحرك و زاد ضغطها،على إدارة العدو من خلال المظاهرات التي عرفتها الصحراء في 27 فيفري 1962م بورقلة و التي جاءت كرد على المخططات الاستعمارية لفصل الصحراء و تحديدا "مشروع الجمهورية الصحراوية" التي دعت له الحكومة الفرنسية رفقة بعض الشخصيات المحلية، و لكنها فشلت في كسب المؤيدين له سواء من الزعامات الصحراوية أو من زعماء الدول الإفريقية المجاورة، و مع ذلك قررت الحكومة الفرنسية عقد اجتماع لها في ورقلة بحضور الوزير لويس جوكس ليرى بنفسه كيف يتفاعل السكان مع المشروع و لو بالإكراه، و ذلك يوم 1962/02/27م، و عندها وجدت(ج ت و) الفرصة سانحة لتنظيم مظاهرات احتجاجية في نفس اليوم و بكل مدن الصحراء منها: ورقلة و تقرت و الطيبات و...و المناطق المجاورة لهم لتحبط المناورات الفرنسية و تؤكد لها ما مدى تمسك الشعب بمطالبه الوحدوية و بجبهة التحرير كممثل شرعي ووحيد، مع التذكير بأن المظاهرات قد سبقها إضراب عام في المنطقة و قد حقق نجاحا كبيرا.[1]

لقد تمت فعلا المظاهرات، في المكان الذي يسمى سوق الأحد (حاليا يدعى سوق الحجر) و ذلك بخروج سكان الجنوب بمختلف أعمارهم إلى الشوارع، بعدما تأكدوا من قدوم الوفد الفرنسي بمرافقة مفوضي الأمم المتحدة للمراقبة و التحقيق، إلى مقر عمالة الواحات (ورقلة)، و ما إن حل منتصف النهار حتى خرجت الجموع الغفيرة عن صمتهما، فكانت الصدمة عنيفة لكل الوافدين إلى المنطقة و منهم الوفد الأجنبي المرفوق بوسائل الإعلام العالمية التي رأت بأم عينها انتفاضة أهل الجنوب الذين أكدوا لهم في شعاراتهم أن (الصحراء جزائرية)، و (نعم للوحدة الوطنية)...و غيرها من الشعارات الداعية إلى تمسك الشعب بأرضه، عندها تم استدعاء وحدات من الجيش الفرنسي لقمع المتظاهرين بكل عنف و قسوة.

---

[1] " فرنسا عرضت على سكان الجنوب جمهورية" **جريدة الشروق**، (حوار مع أستاذ التاريخ بجامعة غرداية: لخضر عواريب)، 2014/03/03، سا 23:44، متاح على الرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/196954.htm

سقط على إثرها 05 شهداء كان أولهم الشهيد "الشطي الوكال"، و أصيب أكثر مـــن 20 جريحا فيها و استمر التمرد إلى اليوم الموالي محققا أهدافه بكل جدارة و استحقاق.[1]

و بذلك الرد أثبت الجزائريون للعالم مدى وعيهم الوطني أمام تلك المشاريع الفرنسية الخطيرة على أرضهم التي تريدها إدارة العدو، و أن موقفهم ثابت لن يتغير و معرفتهم الكاملة لما تزخر به الصحراء من ثروات طبيعية تعد أساسا للقوة و التطور و النهضة باستقلال الجزائر أولا، و المغرب العربي ثانيا، و رغم تشبث الاستعمار بالصحراء فإن الشعب سيكون له بالمرصاد و لن يتخلى عن أي شبر منها و لو كلفهم ذلك الكثير من التضحيات الجديدة مع استمرار الكفاح لسنوات أخرى فإنهم سيحافظون على سيادتهم الكاملة و على وحدة البلاد و العباد.[2]

---

[1] "هكذا ضرب سكان الصحراء آخر مسمار في نعش فرنسا"، **جريدة الشروق**، (ملف مظاهرات 27 فيفري1962 الحلقة الأولى)، 2014/04/15، سا pm14:32، متاح على الرابط:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/196734.htm

[2] "الرد على مغالطات ماكس لوجون"، **جريدة المجاهد**، ع93، (1961/04/10)، ص10.

- **ثانيا: المواقف الدولية**

لقد ساهمت المشاريع الفرنسية في الصحراء بنتائجها الإيجابية و السلبية في تحريك الرأي العام العالمي، سواء عن طريق ردود فعل الجزائريين حول المشاريع أو عن طريق سياسة الإغراءات التي تبنتها فرنسا مع الدول الحدودية مع الجزائر لكي تنال تأييدها لكل مخططاتها، و تبعدها عن دعم الثورة الجزائرية و عن أي وحدة قد تتكون في المستقبل بين هذه البلدان المستقلة حديثا، و من هذا المنطلق سنقوم بتوضيح المواقف التي اتخذتها دول الجوار اتجاه المشاريع الفرنسية بالصحراء الجزائرية.

1) موقف دول الجوار: شكلت قضية الصحراء مشكلة اعترضت مسار التحرر في القارة الإفريقية إذ ساهمت في استمرار الكفاح التحرري بالجزائر لسنوات أخرى، كذلك أدت إلى تماطل الطرف الفرنسي في الاعتراف بسيادة الجزائر على إقليم الصحراء، و مع انطلاق المناورات الاستعمارية حاولت (ح ج م) معرفة مدى تأثر البلدان الإفريقية بالإغراءات الفرنسية، لكن الأفارقة قدموا الدليل على نضجهم السياسي باتخاذهم موقفا حاسما و منصفا من القضية، و هو وجوب تحرر الجزائر كاملة بما فيها الصحراء[1]، كما يجب أن تتوقف فرنسا عن تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية.

فقد اعتبرت كل من مصر و المغرب و عدد من الدول العربية أن هذه التجارب و التفجيرات اعتداء سافرا على الجزائر و خرقا لحقوق الشعب الجزائري، كما طالبت الأحزاب المغربية حكومتها بالإسراع في رد فعلها تجاه التفجيرات النووية و أن توقف هذه الكارثة فورا.[2]

أما عن باقي الدول الإفريقية فقد جاءت مواقفها على النحو التالي:

دولة غينيا مثلا صرحت أن العلاقات الغينية الفرنسية معرضة للانقطاع في حالة استمرار فرنسا بتجاربها النووية، و قد اجتاحت عاصمة غانا مظاهرات شعبية كبيرة عبروا فيها عن استيائهم من التفجيرات التي جرت بالجزائر، حاملين شعارات معبرة و معادية لفرنسا

---

[1] "إفريقيا الراعية تعزز موقفنا في معركة الصحراء"، **جريدة المجاهد**، ع100، (1961/07/17)، ص2.

[2] بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص282.

كـــ (العالم يريد الطعام و ليس القنابل)، و لم يكن هذا الموقف خاص بهذه الدول فقط بل شمل معظم البلدان الإفريقية.[1]

و بعد أن طرحت مسألة فصل الصحراء رسميا على لسان الجنرال ديغول، أرسلت(ح ج م) وزير خارجيتها السيد كريم بالقاسم إلى بعض العواصم الإفريقية و من أبرزها دولة مصر، حيث أكد رئيسها جمال عبد الناصر*على دعمه التام للجزائر حتى تحقق جميع أهدافها، و قد أعرب مسؤولو المملكة الليبية لكريم بالقاسم عن تضامنهم الكامل مع الجزائر في مواقفها بشأن وحدة البلاد و استرجاع صحرائها.

ليقوم عندها وزير الأخبار الجزائري "محمد يزيد" بزيارة لغينيا ليلتقي فيها بالرئيس "أحمد سيكوتوري" و الذي أكد له فيها تأييده المطلق لموقف الحكومة الجزائرية، و مضيفا بأن مشكلة الصحراء يجب أن تسوى إفريقيا، و قبل كل شيء على الجزائر أن تحصل على استقلالها ثم تناقش مسألة التعاون مع فرنسا، و بمناسبة هذه الزيارة صدر في كوناكري- بلاغ غيني جزائري مشترك- جاء فيه:

« إن حكومة كوناكري تؤكد من جديد باسم الشعب الغيني مساندتها المطلقة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال و الوحدة القومية ـــــ كما تؤكد تأييدها المطلق للحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا و ذلك على أساس احترام وحدة التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء.»

كما زار بعدها محمد يزيد العاصمة المالية (باماكو) لتقديم شكر الشعب الجزائري على مساندة الشعب المالي للقضية الجزائرية، و من هناك طالب جميع الأفارقة أن يساهموا في إيجاد حل لقضيتهم.[2]

---

[1] بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص ص282-284.

*جمال عبد الناصر: هو الزعيم العربي الشهير والرئيس المصري الراحل، مؤسس النظام الجمهوري في مصر، ولد عبد الناصر سنة 1918م بالإسكندرية وقد نشأ وتعلم بها ثم التحق بالكلية الحربية بالقاهرة التي تخرج منها سنة1938م وبعد ثورة 23يوليو1952م التي قام بها مع رفاقه الضباط الأحرار ضد الملك فاروق،تولى رئاسة مصر بعد انقلابه على اللواء محمد نجيب اشتهر عبد الناصر بدعمه لحركات التحرر وخاصة الثورة الجزائرية والقضية الفلسطينية، توفي الزعيم العربي إثر مرض عضال سنة 1970م.أنظر:أحمد الشويخات، الموسوعة العربية العالمية،(النسخة الإلكترونية)، 2004.

[2] " إفريقيا الراعية تعزز موقفنا في معركة الصحراء"، مصدر سابق، ص2.

و بعد أن ذكرنا مواقف بعض البلدان الإفريقية من مسألة الصحراء و المشاريع المقامة عليها نأتي إلى تخصيص جزء للحديث عن أهم دولتين و أكثرهما علاقة بالموضوع و هما تونس و المغرب الأقصى، فعلى الرغم من التأييد و الدعم الذي عرفته الجزائر من قبل هذين البلدين أثناء ثورتها إلا أن مسألة الصحراء و السياسة الإغرائية التي استخدمتها فرنسا تسببت في توتر العلاقات الجزائرية المغاربية، فما إن ظهرت علامات تفوق الثورة الجزائرية على الاستعمار حتى أخذت كل من المغرب و تونس تفصح عن مطالبها الإقليمية، بعد ترويج فرنسا لفكرة الصحراء بحر مشترك بين عدد من الدول الإفريقية و أنها مستعدة لعقد شراكة معهم من أجل الاستثمار فيها و اقتسام خيراتها.

و نتيجة لهذه التغيرات دعا حزب الاستقلال*المغربي لعقد مؤتمر مغاربي، و تم بالفعل انعقاده بطنجة (يدعى أيضا بمؤتمر الوحدة) الذي دام من27 إلى30 أفريل 1958م شارك فيه حزب الاستقلال، و الحزب الدستوري الحر التونسي و (ج ت و) الجزائرية، و قد أكد فيه المؤتمرون على مخاطر السياسة الاستعمارية و ضرورة التنسيق المشترك لوحدة المغرب العربي مع استمرار الدعم للجزائر حتى تسترجع سيادتها و استقلالها.[1]

مثل المؤتمر حدثا هاما في تاريخ الثورة الجزائرية، حيث أقرت من خلاله الأحزاب المشاركة عن خطة مشتركة بينها للتضامن مع الجزائر و بناء الوحدة المغاربية**، لكن الحقيقة أن زعيم حزب الاستقلال "علال الفاسي" كان له طموحات أخرى من وراء عقد هذا المؤتمر، وأهمها هو: استحواذ المغرب على الأراضي الصحراوية فيما يعرف بالمغرب الكبير أو (المغرب التاريخي) و الذي يضم إقليم الساورة و تندوف و كلومب بشار...و يمتد إلى موريتانيا.[2]

---

*حزب الاستقلال و هو أحد أهم الأحزاب السياسية بالمغرب الأقصى أسس سنة 1943م، بزعامة علال الفاسي بهدف النضال المشترك ضد الاحتلال الفرنسي لتحقيق الاستقلال و المحافظة على الملكية، وبعد استقلال المغرب في 1956م كلف الملك محمد الخامس الحزب بتشكيل الحكومة لكن بعد تولى ابنه الحسن الثاني العرش تم إبعاده نهاية سنة1962م، من أبرز مطالب الحزب والتي أيده فيها الملك المطالب الحدودية في الصحراء، و التي استمر علال الفاسي في الدعوة إليها. أنظر: أحمد الشويخات، الموسوعة العربية العالمية، (النسخة الإلكترونية)، 2004.

[1] أسعد لهلالي، (الشيخ محمد خير الدين وجهوده الإصلاحية في الجزائر1902-1993)، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، رسالة ماجستير، قسم التاريخ و الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، (2006/2005م)، ص 194.

** لمعرفة المزيد حول قرارات مؤتمر طنجة أنظر الملحق رقم (19).

[2] عبد الله المقلاتي، (العلاقات الجزائرية-المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962)، إش:عبد الكريم بوصفصاف، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ و الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة،(2007-2008)، ص 283- 284.

فعندما سئل علال الفاسي أثناء المؤتمر عن قضية الصحراء أجاب: «...بأنه لا مشكلة في هذا المجال بين الأطراف الثلاثة طالما أن المطالب الإقليمية لا ترجع إلى أي من هذه البلدان في المستقبل، و لكنها تكون للوحدة المغاربية...»، و هذا دليل على أن كل من المغرب و تونس يعتقدان أن لهما حق في الصحراء الجزائرية، و منه نستطيع القول أن المؤتمر تجلت فيه و بشكل واضح المطامح القطرية لكل من الجارتين تونس و المغرب، مما عرض قيادة الثورة إلى ضغوطات كبيرة ازدادت مع شروعها في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية.

فقد صرح الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة بأنه سيوقع على اتفاق مع فرنسا حول مد أنبوب لنقل بترول الصحراء الجزائرية على أراضيه، مما سبب أزمة بين الحكومتين التونسية و(ح ج م) تعرف بأزمة "إيجلي".[1]

و بهذا الشأن أرسلت (ج ت و) برقية* للرئيس التونسي توضح فيها التأثيرات الخطيرة لهذه الاتفاقية أو الشراكة التي ستعترف بحق فرنسا في استغلال ثروات الجزائر، كما أن إتمام هذا المشروع يعد خرقا واضحا لمقررات مؤتمر طنجة من طرف الحكومة التونسية و خصوصا لفكرة الوحدة المغاربية، فبدون التكتل المغاربي تصبح الجزائر وحدها في وجه الاستعمار الفرنسي، و بذلك سيطول عمر الحرب أكثر و يكلف الجزائريين تضحيات أعظم، فالبترول الجزائري سيغذي الحرب و يدعم الطرف الفرنسي بمساهمته في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لتواصل فرنسا الحرب دون أي ضغوطات.[2]

و مع ذلك فإن الطرف التونسي لم يتفهم الموقف الجزائري، و راح ينفذ السياسة الديغولية دون الالتفات إلى مصلحة الجزائريين، متحججا بالظروف الاقتصادية المتدنية في تونس و التي سيكون المخرج منها هو انجاز مشروع أنبوب إيجلي الذي سيوفر لها استثمارات جديدة و فرصا للعمل...إلخ.

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية (مؤسسات ومواثيق)، ط1، الجزائر دارهومة، 2005، ص 34-39.

[2] "من جبهة التحرير إلى الحكومة التونسية"، **جريدة المجاهد**، ع27، (1958/07/22)، ص3.
أنظر أيضا: "قضية أنبوب البترول بين إيجلي و قابس" **المجاهد**، ع16، (1958/01/15)، ص10.
* لمعرفة محتوى البرقية كاملة أنظر الملحق رقم (20).

كادت هذه الأزمة أن تتسبب في قطيعة بين (ح ج م) و الحكومة التونسية، لكنها عولجت بشكل يرضي كلا الطرفين و ذلك بعد تعهد تونس عدم تشغيل الأنبوب إلى أن تنال الجزائر استقلالها، ليكون استغلال البترول لصالح الشعبين الشقيقين، و رغم تدارك هذه الأزمة إلا أن التوتر عاد بين البلدين بمجرد أن طالبت تونس بتعديل حدودها الجنوبية بحجة أنها لا تملك امتدادا صحراويا كجيرانها و أن مساحتها صغيرة بالمقارنة مع باقي بلدان المغرب، لذلك طالب الرئيس بورقيبة بإعادة رسم الحدود عند نقطة الكيلومتر 233، و قام بعدة مباحثات مع فرنسا لحل هذه المسألة.[1]

و هكذا وجد ديغول من خلال مطالب بورقيبة من يؤيد مشروعه الانفصالي بجعل الصحراء بحرا داخليا مشتركا، مما جعل (ج ت و) تحت ضغط كبير فمن جهة تخوض حربا تحريرية لتحصل على استقلالها و من جهة ثانية تتصدى للمطامع الإقليمية لأكثر حلفائها أهمية في القارة الإفريقية تونس و المغرب.

---

[1] عبد الله المقلاتي، مرجع سابق، ص ص403-408.

2) ردود الأفعال العالمية:

كنا قد اشرنا في العنصر السابق إلى المواقف التي تبنتها الدول الإفريقية عامة و المغاربية خاصة من المشاريع الفرنسية بصحراء الجزائر، و لنوضح الصورة بشكل جيد يتوجب علينا أن نعرف ردود الأفعال العالمية خاصة منها الدول الأوروبية و المنظمات العالمية بشأن المشاريع الصحراوية.

فمنذ أن أدركت فرنسا أهمية الصحراء الجزائرية بدأت في تنظيم حملة دعائية ضخمة لتجذب أنظار القوى الكبرى لتؤيدها في سياستها المتبعة اتجاه الصحراء الجزائرية معتمدة بالدرجة الأولى على إقناع الرأي العام العالمي بأحقيتها في هذه الأرض الخالية و الجرداء التي اكتشفتها هي و التي لم تكن يوما تابعة للجزائر، ثم على إغراء الدول الغربية بالثروات المكتشفة و الإمكانات الهائلة التي ستصبح متاحة أمام فرنسا و حلفائها إن هم دعموها في سعيها الحثيث للحفاظ على هذه الأرض بأن تكون فرنسية و إلى الأبد.

و كرد على المناورات الفرنسية جاء موقف الدول الأوروبية بشأن الإغراءات أو الامتيازات المقدمة من فرنسا للشركات الأجنبية المستثمرة في مجال التنقيب و استخراج الثروات الباطنية مترددا، فأصحاب رؤوس الأموال تخوفوا من الاستثمار في منطقة لا يزال التنازع عليها قائما فالثورة الجزائرية كانت في أوجها و يظهر للعيان أن النصر حليفها عاجلا أم آجلا، إضافة إلى الموقف الصارم الذي أعلنته الح ج م بشأن تعاقد الشركات الأجنبية و إبرامها الاتفاقيات مع الحكومة الفرنسية للحصول على رخص للتنقيب و غيرها من الاستثمارات، و في هذا الشأن صرحت جامعة النقابات العالمية الحرة مبينة موقفها من المشاريع الاقتصادية حيث أعلنت أنه لا يمكن التفكير في استغلال الصحراء إلا بموافقة الجزائريين أنفسهم.[1]

كما سعت فرنسا أيضا لكسب تأييد زعيم الكتلة الشرقية (الإ.س) بإقناع الرئيس خروتشوف لزيارة حاسي مسعود، لكنه رفض الطلب معتبرا أن دعوة فرنسا للاستثمار في الصحراء ما هي إلا ذريعة لمواصلة الحرب.

---

[1] الغالي غربي، مرجع سابق، ص274.

و فيما يخص التجارب النووية التي تمت في الجنوب الجزائري، فإن معظم القوى الكبرى شعرت بسعادة غامرة لهذا الإنجاز الفرنسي الذي سيعزز قوتها باعتبارها أحد أعضاء الحلف الأطلسي الغربي، فهيئة الأمم المتحدة لم تحرك ساكنا لهذا التجاوز الخطير ضد الشعب الجزائري و باقي الشعوب الأفريقية، هذا ما دفع بدول الكتلة الشرقية (تشيكوسلوفاكيا- بلغاريا- الإ.س) إلى اتهام فرنسا بعرقلة قرار نزع السلاح و أنها عاودتها حمى السباق نحو التسلح من جديد.[1]

أما على الصعيد العربي، فقد أعربت جامعة الدول العربية أيضا عن موقفها في اجتماعها الذي تم يوم 30 مارس 1960م بعد أن ألقى السيد "توفيق مدني" ممثل الجزائر في الاجتماع كلمته التي دعا فيها البلدان العربية إلى قطع علاقاتها الاقتصادية و السياسية مع الحكومة الفرنسية و أن تصادر أو تجمد أموالها بالبنوك العربية، و في جلسة الثامن من أفريل أعلن مندوبي البلدان التالية: (الجمهورية العربية المتحدة، الأردن، المملكة العربية السعودية، السودان و اليمن) عن موافقة حكوماتهم على المقترحات التي قدمت، فيما رفضت لبنان و ليبيا مقاطعة فرنسا لأن لها مصالح حيوية و اقتصادا مشتركا مع الاقتصاد الفرنسي.[2]

و لهذا قامت الجامعة بنشر بلاغ استنكرت فيه ما حدث و أعلنت عن القرارات الآتية:

« أولا: شجب هذا الإجراء العدواني المتكرر الذي قامت به الحكومة الفرنسية غير آبهة لقرار الأمم المتحدة الذي حثها على الامتناع عنه...

ثانيا: الاتصال بالدول الإفريقية و الآسيوية لعقد اجتماع عاجل للمجموعة لدى الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة...

---

[1] بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص ص 285- 286.

[2] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مع ركب الثورة التحريرية)، ج3، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982، ص503-507.

ثالثا: القيام بحملة واسعة شاملة، بشتى وسائل النشر و الإعلان لتبصير الرأي العام في الدول العربية و خارجها بهذه الأعمال الفرنسية العدوانية...»[1]

إضافة إلى مجموعة من القرارات الأخرى.

و رغم جميع المساعي الفرنسية لاستمالة الرأي العام العالمي، إلا أنها اصطدمت بالحملة الدبلوماسية التي شنتها الحكومة الجزائرية المؤقتة، لاستعادة ترابها الوطني كاملا غير منقوص، كما لا ننسى أن الجزائر في معركتها هذه لقيت تضامنا آفروآسيويا و عربيا و أوروبي كبيرا جدا ساهم و لو بالقليل في دفعها للصمود بكل الطرق في وجه المخططات الاستعمارية.

---

[1] أحمد توفيق مدني، مصدر سابق، ص507.

- **ثالثا: ملف المشاريع الصحراوية أثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية**

بعد أن أجبر الرأي العام الجزائري فرنسا على قبول (ج ت و) كممثل وحيد للشعب الجزائري، انطلقت مرحلة المفاوضات بين الحكومتين الفرنسية و الجزائرية، و شرع في المحادثات بين الطرفين في 26 جوان 1960م بمولان في فرنسا، حيث استمرت أربعة أيام، و نظرا لعدم اتفاق الوفدين على أي من المطالب فشل عندها اللقاء تماما.[1]

إلا أنه و في 20 فيفري1961 جرى لقاء جديد بلوسارن (بسويسرا) و حضره عن الجانب الجزائري، الطيب بالحروف و أحمد بومنجل أما عن الجانب الفرنسي السيد جورج بومبيدو (**Georges Pompidou**) رئيس أحد البنوك الفرنسية الخاصة (و قد أرسل ديغول بومبيدو كممثل لفرنسا حتى لا تكتسب هذه الاتصالات صبغة رسمية).

و قد أظهر هذا اللقاء مدى تباعد المواقف بين الطرفين، إذ أصر الوفد الجزائري على مطالبه في ظل مطالبة بومبيدو بضمان حقوق الأقليات الأوروبية في التمثيل و الجنسية و شروط تقرير المصير و تقديم شكل السلطة التنفيذية التي ستدير شؤون البلاد في الفترة الانتقالية، إضافة إلى تسريبه للممثلين الجزائريين أن قضية الصحراء لا نقاش فيها و قال في ذلك: ‹‹...إن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية و الجزائر واحدة من تلك الشعوب، و على فرنسا أن تستشير الجميع...›› رفضت الحكومة الجزائرية جميع المطالب الفرنسية و أعيد سيناريو مولان مرة أخرى.[2]

و عادت المحادثات من جديد مع بداية شهر مارس1961م، غير أنها اتخذت طابع السرية هذه المرة، كما أنها لم تشهد أي تغيير على مستوى المطالب و الاقتراحات فالنقاش في قضية الصحراء ظل مرفوضا من طرف فرنسا و فكرة الهدنة ما تزال مطروحة، و مع ذلك فقد رضخت الحكومة الفرنسية أثناء هذه المحادثات إلى قبول (ج ت و) كممثل وحيد للشعب الجزائري، كما قررت الحكومتين الإعلان في 30 مارس 1961م عن فتح

---

[1] محمد الشريف سيدي موسى، قضية الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فصل الصحراء...مرجع سابق، ص295.

[2] بن يوسف بن خدة،نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات إيفيان–، تع: لحسن زغدار محل العين الجبائلي، مر: عبد الحكيم بن الشيخ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن،ص ص 20– 22.

المفاوضات الرسمية بانطلاق محادثات إيفيان يوم 07 أفريل1961م، و قد تعثرت هذه المحادثات قبل الشروع فيها بسبب تصريح لويس جوكس بأن المفاوضات ستجرى أيضا مع الحركة الوطنية (بزعامة مصالي الحاج) و هنا رفضت ح ج م حضور المفاوضات نهائيا.

و بعد تأزم الأوضاع السياسية لفرنسا عندما قام الجنرالات الأربعة: (سالان Sallon ــ جوهر Joho- شال Challــ ــزيلار Zelar) بمحاولة انقلاب ضد الجنرال ديغول في 22 أفريل 1961م، و نتيجة لتلك المشاكل المتفاقمة أدرك ديغول خطورة الوضع في الجزائر و مدى تأثيره على نظامه و بلاده من جميع النواحي.[1]

و في تلك الفترة بدأت تظهر على الصعيد السياسي مساعي ديغول الرامية إلى إيجاد جو ملائم للمفاوضات بين الحكومتين من أجل إقامة علاقات متميزة بين الجزائر و فرنسا في المستقبل، و من جهتها قابلت ح ج م هذه المبادرات بحذر شديد و تيقظ لإدراكها مدى خطورة مراوغات الجنرال ديغول و تقلبات مواقفه.[2]

و هكذا بدأت مفاوضات إيفيان الأولى يوم 20 ماي 1961م، حيث ترأس الوفد الجزائري كريم بالقاسم أما الوفد الفرنسي فكان رئيسه لويس جوكس و بعد عقد عدة جلسات بين الوفدين وجد ممثلي الح ج م أن الفرنسيين ما يزالون متعنتين و مصرين على مطالبهم السابقة خاصة في قضية الصحراء، و خلال الجلسة الثامنة المنعقدة يوم السبت 3 جوان 1961م دعا السيد سعد دحلب الفرنسيين إلى التخلي عن خرافة الصحراء فرنسية، و أكد على مواقفهم من هذه المشكلة العميقة التي ستؤثر على إفريقيا الداعمة للجزائر حيث قال:‹‹...فالأفارقة كما تعرفون يعود استقلالهم إلى كفاح الجزائريين، و الجزائر بالنسبة لنا تشمل أيضا الصحراء...، فالأفارقة يساندوننا لأنهم يعرفون بأننا في مهمة تحرير الجزائر و إفريقيا معا...››

---

[1] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص22-23.

[2] عمر بن مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، الجزائر، دار هومة، 2003، ص239.

و قد أضاف السيد الطيب بولحروف قائلا: ‹‹ تمثل مشكلة الصحراء بالنسبة لنا مشكلة جوهرية، بل أستطيع القول أنها المشكلة الكبرى... ››[1]

ونتيجة لتمسك كل وفد بأفكاره تقرر وقف المحادثات يوم 13 جوان 1961م مع بقاء الطرفين على اتصال ليلتقيا مجددا في 2 جويلية من نفس السنة في لوغران **Lugrin** على الحدود الفرنسية السويسرية، و قطعت عندها تلك المفاوضات أيضا بسبب الصحراء و أخفقت تماما كسابقيها[2].

بعد أن أوقف كريم بالقاسم المحادثات بقوله: ‹‹لا يمكننا مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء››

جرت عدة لقاءات بعد محادثات لوغران منها لقائي "بال" بسويسرا الأول في أكتوبر بينما تم الثاني في نوفمبر1961م، و في هذا اللقاء بدأت فرنسا تليين من مواقفها بالنسبة للصحراء و طرحت بعض المقترحات الجديدة حول التعاون المشترك اقتصاديا و ماليا و تقنيا للمحافظة على مصالحها في الصحراء الجزائرية، و بعد مدة انطلقت مفاوضات "لي روس" في 10 فيفري 1962م و أثناء هذه المفاوضات لم تعد فرنسا تدافع عن فكرة الصحراء الفرنسية بل إن لويس جوكس قدم مطالبه حول كيفية الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية و المعدنية و بقاء القاعدة العسكرية برقان مدة تحت تصرف السلطات الفرنسية ...و غيرها من المطالب.

و في يوم1962/02/18م افترق الوفدان بعد اتفاق مبدئي بينهما، ليذهب كل وفد و يناقش الاقتراحات مع حكومته للتوصل إلى قرارات نهائية، و بعد موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة مفاوضات لي روس تقرر عقد لقاء رسمي معلن بين الحكومتين في مدينة إيفيان السويسرية يوم 7 مارس 1962م، و قد جاء هذا اللقاء للنظر في تطبيق ما تم التوصل إليه على أرض الواقع بشكل رسمي.[3]

---

[1] نحو السلم في الجزائر مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية(1961/01/15-1962/06/29)، إشراف: موريس فايس، تر: صادق سلام، الجزائر، دار الأفكار،2013،ص235-246.

[2] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص25.

[3] محمد الشريف سيدي موسى، مرجع سابق، ص300.

مثل الح ج م في هذه الاتفاقية: كريم بالقاسم نائب رئيس الحكومة، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، و محمد يزيد، الصديق بن يحي، رضا مالك، الصغير مصطفاوي، الطيب بولحروف و الرائد مصطفى بن عودة.

أما ممثلي الحكومة الفرنسية فهم: لويس جوكس، روبير برون، جان دوبر غلي، كلود شايي، رولان بيكار، برونو دولاس، برنار تريكو...، و قد دامت المناقشات 12 يوما للوصول إلى التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار.[1]

اتفق مندوبي الحكومتين في نهاية المباحثات على ضمانات تقرير المصير و تنظيم السلطات العمومية في الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية، إضافة إلى كيفية التعاون بين البلدين بعد الاستقلال و هو ما سيتم عرضه للتصويت يوم استفتاء تقرير المصير على الشعب الجزائري، و عن العلاقات بين البلدين فقد نص البيان على أن العلاقات ستقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالهما.[2]

و ما يعنينا بشكل خاص في هذه الاتفاقية هو مسألة الصحراء، لأن هذه القضية بالذات شكلت محور الخلاف الذي أفشل جميع المفاوضات التي تمت بين الحكومتين في السابق، فثروات الصحراء بقيت محل نزاع إلى ما بعد الاستقلال.

و لأهميتها العظيمة لكلا الدولتين خصص لها فصل كامل في اتفاقية إيفيان عنون بـــــ: ((مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الصحراء*)) فاستغلال المحروقات تطلب محادثات كثيرة لأنه قطاع حيوي لكل من فرنسا و الجزائر كما أن مستقبلهما الاقتصادي يتوقف عليه بالدرجة الأولى.

و بما أن الجزائر لا تملك الخبرة و لا الرجال و لا الإمكانيات المالية للاهتمام الكلي بهذا القطاع، توجب عليها التعاون مع فرنسا و البقاء تابعة لها من خلال تطبيق قانون البترول الصحراوي **(le code pétrolier saharien)**،

---

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص39- 40.

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956، الجزائر، دار هومة، 2009، ص271.

* أنظر الملحق رقم (21).

فالحكومة الجزائرية أقرت بكل الحقوق المرتبطة بالمناجم و النقل...و استخراج البترول و الغاز لصالح فرنسا[1]، بينما منح للدولة الجزائرية في المقابل حق تقديم رخص التنقيب و تحديد التشريع المنجمي في نطاق السيادة الكاملة.[2]

و الحقيقة أن (ج ت و) أصرت خلال مفاوضتها بشأن المحروقات على مناقشة ثلاث نقاط أساسية و هي:

1- ضرورة إدخال تعديلات على قانون البترول الصحراوي المتعلق بـــــ (عقود الشركات النفطية و توزيع رخص البحث و الاستغلال، تحديد نسب الضرائب و الرسوم، رفع أسهم الدولة الجزائرية...)

2- حق الجزائر في الحصول على البترول و الغاز بسعر منخفض للاستهلاك و على حرية التسويق في الخارج لتتحصل على العملة الصعبة.

3- إعطاء دول الجوار إمكانية استغلال ثروات الصحراء بأسعار مناسبة بهدف تطوير اقتصادهم أو على شكل مساعدات في إطار التضامن الإفريقي.

و لإصرار الطرف الجزائري على هذه النقاط تم إنشاء هيئة تقنية مستقلة ذات تمويل مشترك، تهتم بوضع مشاريع علمية لاستثمار الصحراء و صيانة المنشآت البترولية و أنابيب النقل، كما التزمت الحكومة الفرنسية بوضع خبرتها الفنية تحت تصرف الدولة الجزائرية حديثة التكوين.[3]

و بالنسبة للشروط الخاصة بالقواعد العسكرية فقد تقرر مواصلة فرنسا لتجاربها النووية والفضائية في قاعدتي رقان و عين إيكر لمدة خمس سنوات إلى عشرة، إضافة إلى استخدام المطارات الواقعة بالجنوب و هي مطار كولمب بشار و مطار رقان و عين إيكر مع بعض التسهيلات في مطارات أخرى كمطار بسكرة و ورقلة، و تندوف ...و غيرها من الامتيازات التي تخدمهم في هذا المجال.

---

[1] Hocine Malti, histoire secrète du pétrole algérien, paris, éd :la découverte 2010-2012, p33-34.

[2] أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص271.

[3] الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء...مرجع سابق، ص241-244.

رغم توقيع اتفاقيات إيفيان برضا الطرفين، إلا أنها بقيت مصدر توتر بين البلدين حتى بعد سنوات من استقلال الجزائر، خاصة بعد قيام السلطات الفرنسية بتفجير نووي آخر في 18 مارس 1963م أي في ذكرى توقيع اتفاقية إيفيان، مما اعتبرته الدولة الجزائرية مساسا بسيادتها الوطنية و تقليلا من قيمة الاتفاقية في حد ذاتها.[1]

أما فيما يخص الاتفاق حول السياسة النفطية و التي أخذت النصيب الأكبر من بنود الاتفاقية، فالكثير منا يتساءل عن سبب قبول (الح ج م) بتوقيع اتفاق تتعهد فيه الجزائر بأن الثروات الباطنية ملك للشركات النفطية الفرنسية مع منح (ح ج م) حق الانتفاع بجزء من المداخيل الطاقوية فقط، و الإجابة عن هذا التساؤل تكمن في أن مفاوضي (ج ت و) كان هدفهم من توقيع اتفاقيات إيفيان سنة 1962م، تحقيق الاستقلال السياسي بأسرع وقت ممكن، لاعتبارات كثيرة أولها إجهاد الشعب و المجاهدين من طول فترة الحرب التي أنهكتهم، و تأجيل معركة النفط إلى ما بعد الاستقلال.

و هذا ما تم فعلا فرغم قبول الجزائر بتطبيق قانون البترول الصحراوي الفرنسي إلا أنها استمرت في البحث عن ثغرة لتستعيد من خلالها حقها الشرعي في استغلال ثوراتها، و هو ما وجدته في قصية لا ترابال "**La trapal**" و هي شركة فرنسية لمد أنابيب الغاز، حيث طالبت هذه الأخيرة موافقة و تعاون الحكومة الجزائرية لتقوم بمد أنابيب للغاز من حاسي مسعود إلى بجاية، و هو ما رفضته الدولة الجزائرية، و استنادا إلى ما ورد في اتفاقية إيفيان* تم تحويل هذا الخلاف القانوني بين الحكومتين إلى محكمة العدل الدولية، و المفاجئ في الأمر أن الجزائر فازت بالقضية، وتقرر إشراكها في المشروع بعد توقيع اتفاق الجزائر في 29 جويلية 1965م بين شركتي سونطراك وتجمع **L'ERAP** – و هي تعاونية بترولية بين ثلاث شركات، فينا **Fina**، توتال **Total**، و ألف **Elf**–

---

[1] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 35.

* أنظر الملحق رقم (21) الباب الرابع: التحكيم.

و تعد هذه القضية الخطوة الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية على النفط الجزائري التي انتهت بقرار تأميم المحروقات يوم 24 فيفري 1971م، لتصبح الجزائر بعد ذلك بلدا مؤثرا في مجال النفط.[1]

و قد سبق ذلك تأميم المناجم سنة 1966م و الوحدات الصناعية سنة 1968م، كما تم إخلاء القواعد الصحراوية عام 1967م.[2]

---

[1] عصام بن الشيخ، "قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971م دراسة للسياق و المضامين و الدلالات"، **مج: دفاتر السياسة و القانون**، ع 6 جانفي 2012، جامعة قاصدي مرباح ــ ورقلة، الجزائر، ص189-191.pdf.

[2] بن يوسف بن خدة،مصدر سابق، ص 42.

خـــــاتمـــــــــــــــــــــة

يتضح لنا بعد دراسة موضوع المشاريع الفرنسية بالصحراء الجزائرية خلال الثورة التحريرية، أن تلك المشاريع كان و لا يزال لها تـــأثيرات كبيرة على مدار الأحداث في الجزائر، فمسألة الصحراء الجزائرية عموما تعد أحد أكثر القضايا الشائكة في تاريخ البلاد و من خلال ما قدمناه في هذا البحث من معلومات حول تطور الأحداث في كل من الجزائر و فرنسا، أثناء الثورة فإننا نجد أن الصحراء بمشاريعها المتنوعة لعبت دورا هاما في تحديد مستقبل كلا البلدين، و انطلاقا من دراستنا للموضوع فإنه يمكننا أن نتوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

– تعتبر الصحراء الجزائرية من أهم المناطق في العالم، سواء على الصعيد الجغرافي أو على الصعيد الاقتصادي، و هذا ما يفسر سبب التنافس الاستعماري الشديد حول الصحراء الإفريقية الكبرى التي تعد مجال حيويا بامتياز، و هو ما يبقيها تحت أنظار و أطماع القوى الكبرى إلى غاية يومنا هذا.

– إن إدراك السلطات الاستعمارية الفرنسية لأهمية الصحراء بالنسبة لباقي مستعمراتها هو ما جعلها تسعى منذ بداية احتلالها للجزائر إلى التوسع باتجاه الجنوب، فحتى قبل اكتشاف ثروات الصحراء أولى الفرنسيون و خاصة المستكشفين أهمية كبيرة لاكتشافها باعتبارها معبرا تجاريا يربط بين عدد من الحواضر و المدن الإفريقية ذات الأهمية الاقتصادية، و هذا ما يفسر النزعة الاستعمارية لدى الدول الكبرى التي تقوم على أساس اقتصادي بحت، فإلى حد الآن ما تزال الثروات مصدرا للنزاعات بين الكثير من الأطراف في العالم، فالقاعدة التي تسير عليها معظم الدول الكبرى هي من يملك الاقتصاد يملك القوة.

– من خلال ما تقدم ذكره حول المشاريع الفرنسية المنجزة على الأراضي الصحراوية، فإننا نجد أن المخططات التي وضعتها سلطات الاستعمار قد تنوعت و شملت مجالات عديدة بهدف إحكام قبضتها على هذه المنطقة و بأي طريقة، فالصحراء الجزائرية كانت بالنسبة لفرنسا هي العالم الجديد و المكان الأنسب لبناء إمبراطوريتها القوية، و بعد أن عثرت فرنسا على منابع النفط الجزائرية ضمنت مستقبلها الاقتصادي و انطلقت في بناء قاعدتها العسكرية لتكون قطبا قويا بين باقي القوى الأخرى.

– إن ما حققته فرنسا من تفوق عسكري بعد دخولها النادي النووي، زاد من إصرارها على التمسك بالصحراء الجزائرية مهما كلفتها من ثمن، فهذه المنطقة بالذات تشكل قاعدة مناسبة لتطوير ترسانتها العسكرية و النووية كما اتخذتها فرنسا كقاعدة خلفية تحميها وحلفائها من أي أخطار مستقبلية في ظل الصراع القائم بين القطبين (الإ س– الو م أ)..

– أجبر تصدي الجزائريين شعبا و حكومة لتلك المشاريع الإدارة الاستعمارية على انتهاج سياسة المناورات علها تجد منفذا تحصل من خلاله على ما تريده، و مع ذلك فإن جميع تلك المناورات لم تجدي نفعا، في ظل تنامي قوة الثورة الجزائرية بتلاحم الشعب معها.

فلو أن الإغراءات التي قدمتها فرنسا لبعض الشخصيات الصحراوية وجدت أذانا صاغية لديهم لما تمكنت الجزائر من استعادة سيادتها على كامل ترابها الوطني.

– أظهرت المشاريع الفرنسية الصحراوية على الرغم من خطورتها مدى وعي الشعب الجزائري بأهمية الوحدة و عدم تخليه عن أي شبر من أرضه، حتى لو كلفه ذلك تضحيات أكبر مما سبق، كما انعكس تأثير تلك المشاريع على فرنسا سلبا، إذ أن معظم الدول الإفريقية ساندت الجزائر في معركتها لاستعادة أراضيها، ليس ذلك فحسب بل أصبح هناك تأييد عالمي و تضامن دولي أكبر للجزائر، مما زاد الضغط على فرنسا لتقبل حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، مما أعطى الجزائر دافعا قويا للصمود في وجه جميع المخططات الفرنسية الرامية لتشتيت شمل الجزائريين.

– على الرغم من تصدي الجزائر للمناورات الفرنسية، فإننا لا نستطيع أن ننفي استفادة الدولة الفرنسية من تلك المشاريع التي أقامتها بالصحراء، فعلى الصعيد الاقتصادي مكنت ثروات الصحراء من معادن و موارد طاقوية... فرنسا من النهوض باقتصادها المنهار جراء حربها مع الجزائر، و تخلصت بذلك من التبعية للدول الكبرى في هذا الجانب.

أما على الصعيد العسكري فقد وجدت فرنسا ميدانا خاصا و قريبا منها لتطوير أبحاثها النووية و الفضائية ـــــ التي طالما ادعت أنها ذات أغراض علمية بحته و خير دليل على ذلك الضحايا المتزايدين جراء تفجيراتها النووية برقان وعين إيكر... ـــــــ فهذه المواقع التي احتفظت بها فرنسا حتى بعد استقلال الجزائر، دفعتها إلى تطوير ترسانتها العسكرية بشكل جيد و دون أن تتعرض لأي محاسبة من أي جهة عليا في العالم.

– استطاعت السلطات الاستعمارية تحقيق بعض من أهدافها وراء مشاريعها الصحراوية، و منها خلق نزاع و زعزعة استقرار بلدان المغرب العربي الذي تشكل وحدتهم خطورة كبيرة

على مصالحها في المنطقة، فتغذية الأطماع الإقليمية للجارتين تونس والمغرب خلق للجزائر التي كانت على مشارف الاستقلال ضغطا كبيرا، انتهى باعتداء مغربي على الأراضي الجزائرية فقط بعد سنة واحدة من استقلالها (فيما يعرف بحرب الرمال 1963م) و التي أبقت على العلاقة بين البلدين الشقيقين محل توتر إلى غاية اليوم.

ففي النهاية استطاعت فرنسا ضرب الوحدة المغاربية التي تقررت في مؤتمر طنجة المنعقد 1958م و ابقائها مجرد فكرة دونت على الورق فحسب.

– تمكنت الجزائر بعد استقلالها من ربح المعركة الاقتصادية التي خاضتها بالتزامن مع ثورتها التحريرية الكبرى، فبعد أن تحقق الاستقلال السياسي للجزائر بتوقيع اتفاقيات إيفيان، أبقي على ثرواتها حكرا لفرنسا، و مع ذلك فإن دولة الجزائرية الحديثة استرجعت حقها على كامل ثروات أرضها لتباشر طريقها في بناء اقتصادها و تصبح أحد أهم الدول المنتجة للنفط و الغاز إضافة إلى المعادن التي تزخر بها البلاد.

و مع ذلك فإن السؤال الذي يبقى مطروحا وبعد مرور أزيد من خمسين سنة على انطلاقة المشاريع الفرنسية بالصحراء الجزائرية هو:

هل ستبقى تأثيرات تلك المشاريع الاستعمارية مستمرة على مستوى العلاقات المغاربية؟ أم أن بلدان المغرب قادرة على تجاوزها مستقبلا لتشكل بعد ذلك الوحدة المنتظرة منذ العهد الاستعماري؟

ما هي الإجراءات التي ستتخذها الدولة الجزائرية للحد من أخطار التجارب النووية بالصحراء و المترتبة أساسا عن المشاريع العسكرية الفرنسية ؟ و هل ستبقى فرنسا متملصة من مسؤوليتها اتجاه ما سببته من أذى للشعب الجزائري على مدار هذه السنوات؟

الملاحـــــــــــق

الملحق رقم (01)

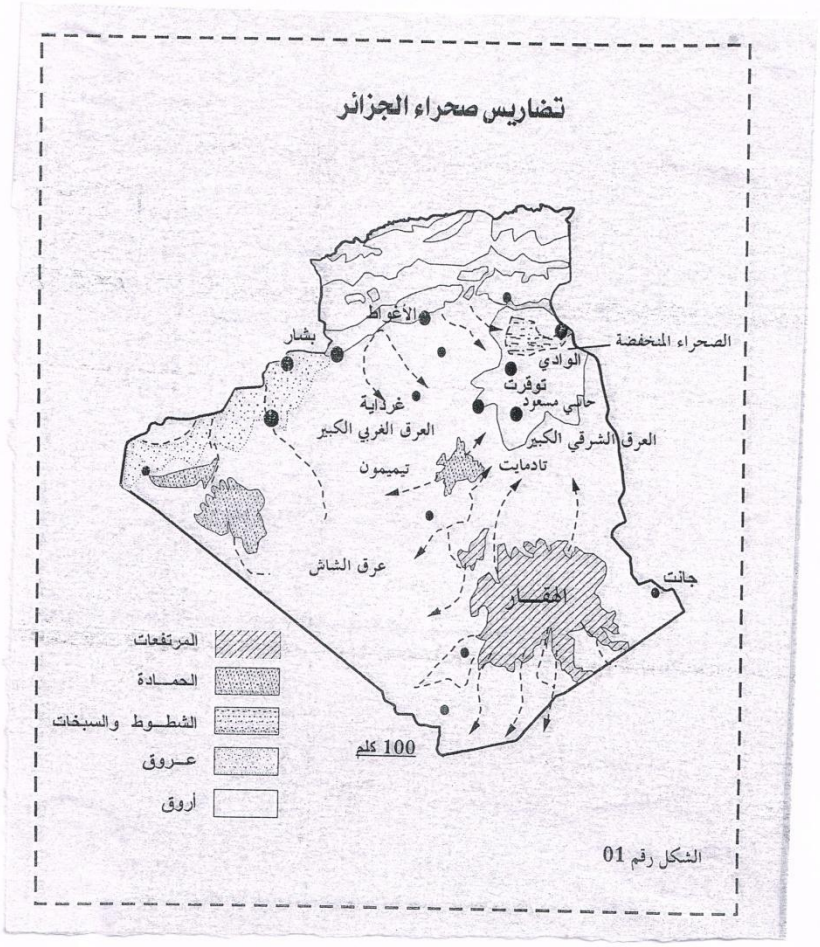

المصدر: عميراوي احميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)، الجزائر، دار الهدى، 2009، ص 152.

الملحق رقم (05)

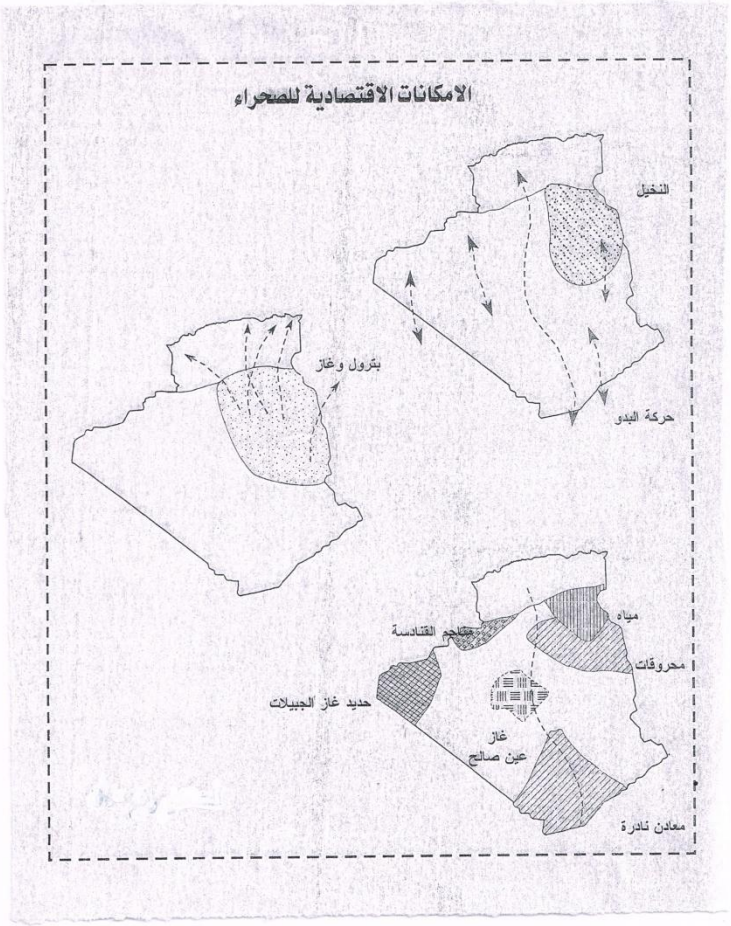

المصدر: خيراوي احميدة وآخرون، مرجع سابق، ص 158.

الملحق رقم (03)

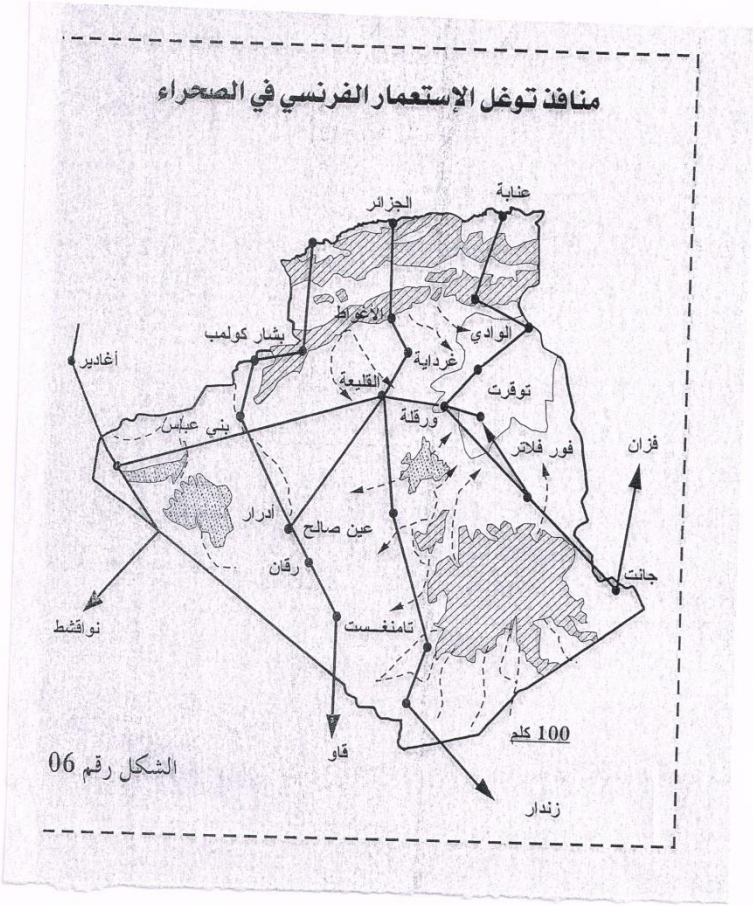

الشكل رقم 06

المصدر: عميراوي احميدة وآخرون، مرجع سابق، ص 155.

الملحق رقم (04)

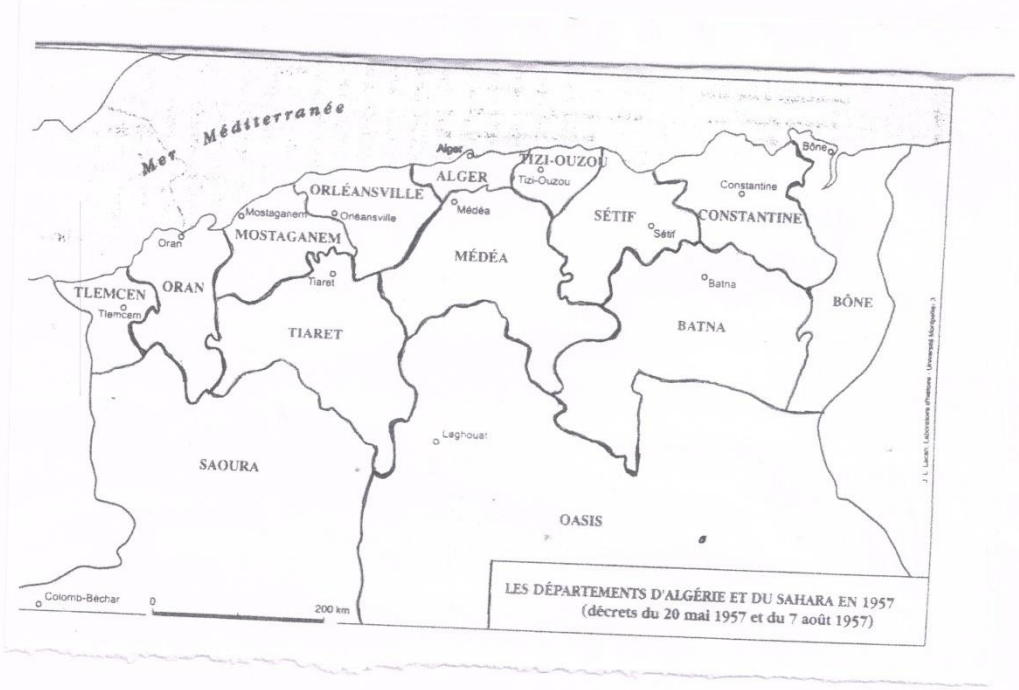

التقسيمات الإدارية للجزائر والصحراء سنة 1957

-Jauffret Jean Charles, ces officiers qui ont dit non à La torture Algerie (1954 - 1962), Alger, éd: Chihab, 2006, p 143.

الملحق رقم (05)

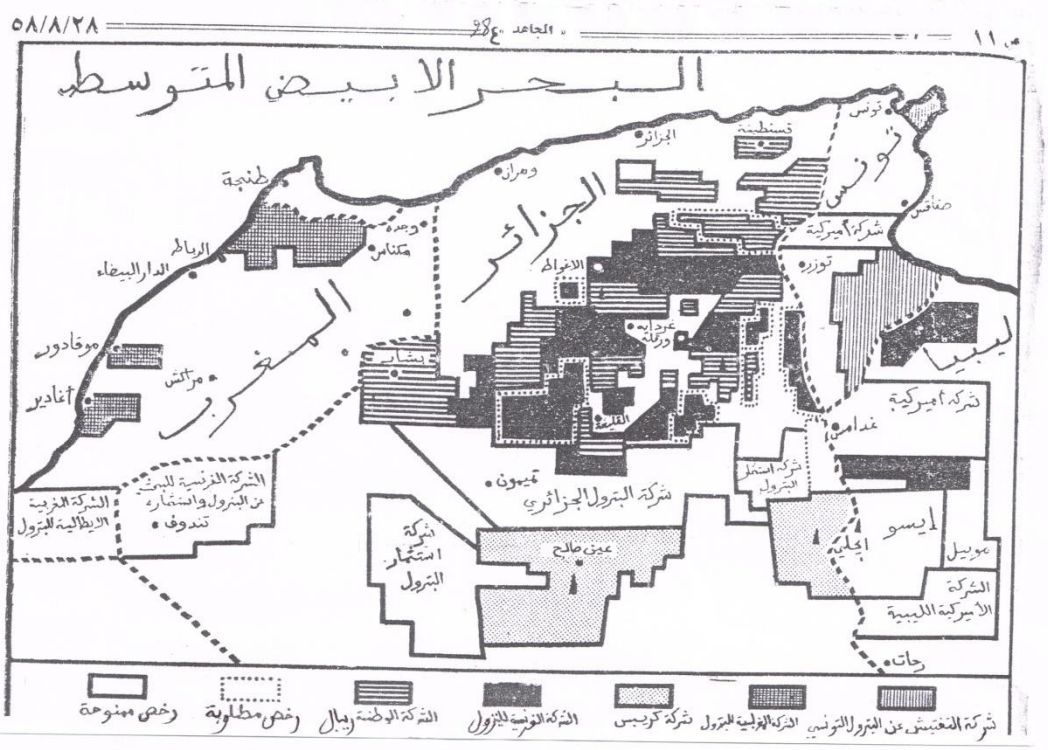

توزيع الشركات الأجنبية المستثمرة بالمغرب العربي

المصدر: جريدة المجاهد، ع 28، (1958/8/28)، ص 11

الملحق رقم (06)

البترول والمعادن في الصحراء

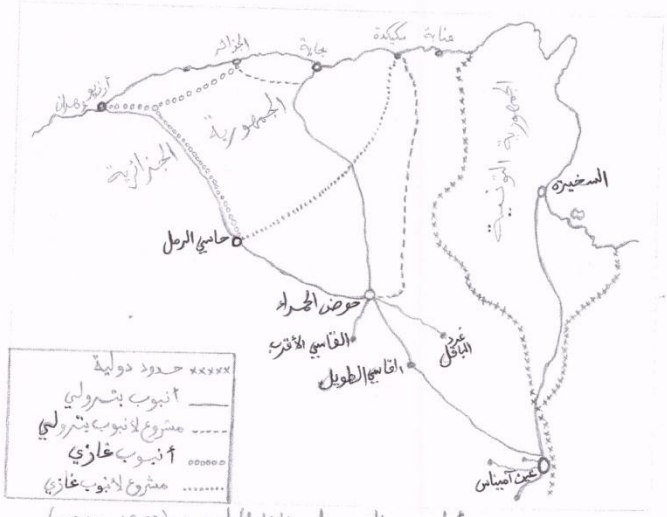

أنابيب البترول والغاز الطبيعي (1959 - 1963)

- حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر طبيعية - بشرية - اقتصادية، ص 279 - 282.

الملحق رقم (07)

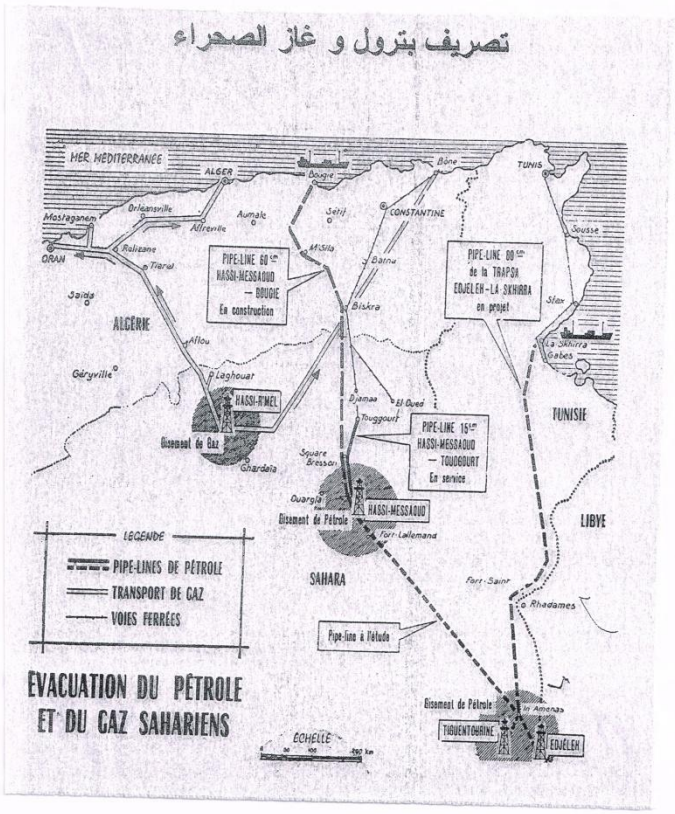

المصدر: الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، الجزائر، BLOUTOU communication، 2008، ص 102.

الملحق رقم (08)

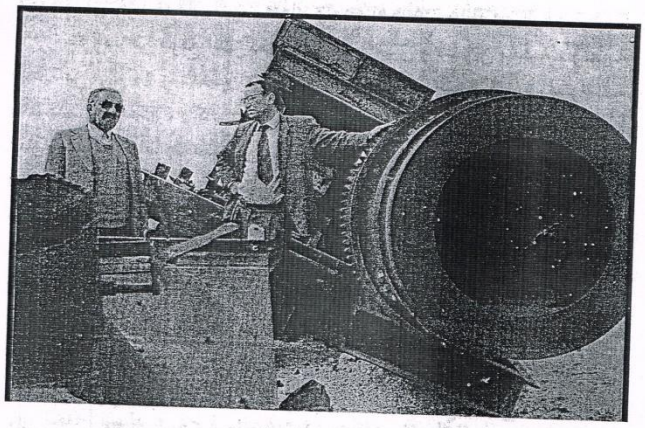

الراوي الصديق شعبان وعبد الرحمن شقيق محمد شعباني في مكان تنفيذ عملية "الشقة" وتبدو الآلات المدمرة للعيان.

المصدر: محمد العيد مطمر، العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى، الجزائر، دار الهدى، 1999، ص74.

الملحق رقم (09)

كوباي التجارب برقان وبعضهم من المجاهدين المساجين

المصدر: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، (سلسلة الندوات)، م.و.د.ت، الجزائر، دار هومة، 2010، ص 195.

الملحق رقم (10)

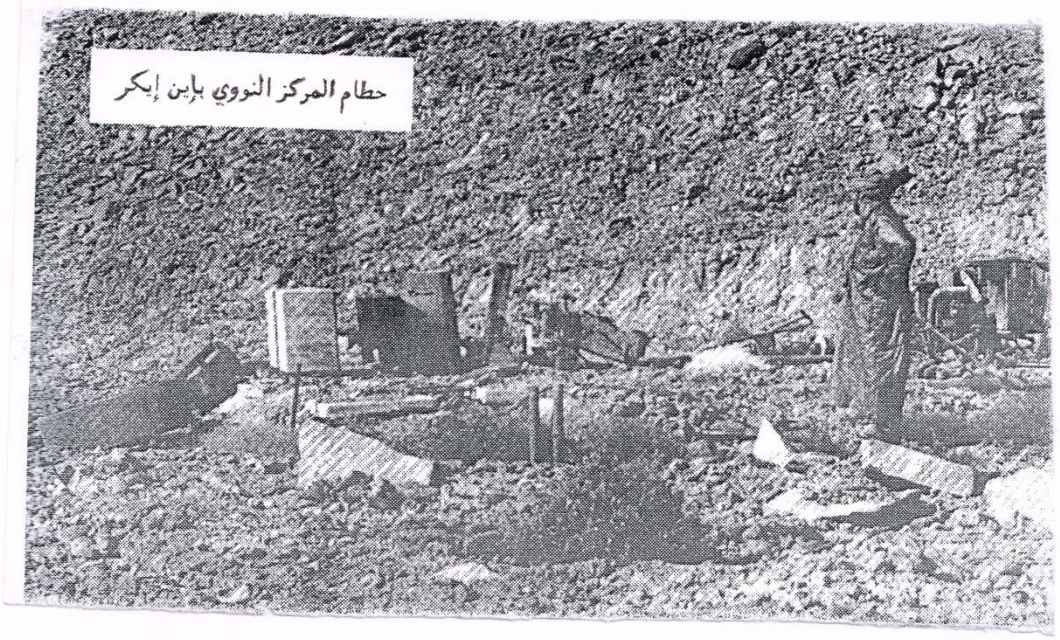

المصدر: التجارب النووية الفرنسية ...، مرجع سابق، ص 193.

الملحق رقم (11)

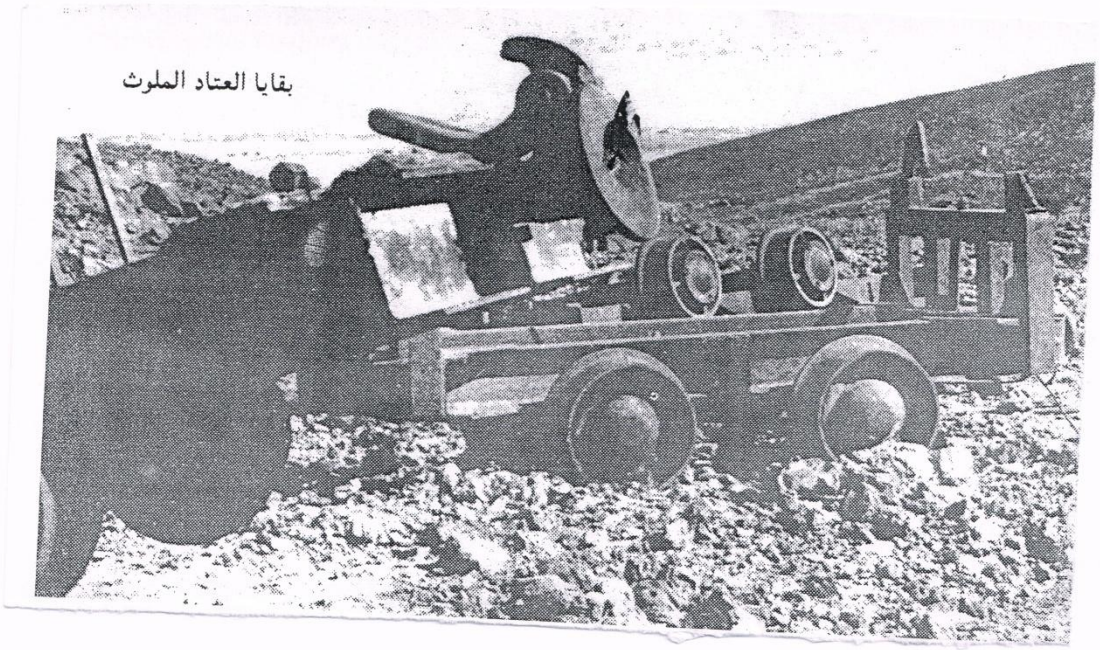

بقايا العتاد الملوث

المصدر: التجارب النووية الفرنسية ... مرجع سابق ص 194.

الملحق رقم: (12)

الجنرال ديغول أثناء زيارته لمدينة تقـــــرت

المصدر: فيديو نادر لزيارة ديغول إلى الصحراء الجزائرية –،(2014/03/18)، سا23:45، متاح على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=cguL5lNkZfg

الملحق رقم (13)

خطاب الجنرال ديغول في تيقرت

في 05 ديسمبر 1958

- DISCOURS DU GENERAL DE GAULLE -

à TOUGOURT le 5 Décembre 1958

"Le Sahara doit conserver son caractère et ses traditions. Il faut que les Sahariens participent à faire jaillir le pétrole. Il faut aussi qu'ils restent attachés à ce pays. Il y a à développer non seulement le pétrole, mais aussi l'agriculture".

"A cet immense travail, la France est [illegible]. Elle y consacre là dans sa main. Elle y [illegible] tous.

"Elle a besoin pour cela du concours de tous et notamment du concours des Sahariens.

"Ah, les attardés de la guerre civile, qu'ils comprennent à la fin des fins, que la page des combats est tournée et maintenant que c'est la page du progrès de la civilisation et de la fraternité retrouvée. Que c'est la page des hommes.

"Vive notre Sahara, vive la France".

المصدر: الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق، ص 295.

الملحق رقم: (14)

صورة الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض

المصدر: موسوعة ويكيبيديا الحرة، يوم 2014/04/29، سا15:26. متاح على الرابط:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85_%D8%A8%D9%8A%D9%88%D8%B6

الملحق رقم (15)

خطاب الشيخ بيوض أمام مجلس العمالة بورقلة سنة 1960

‹‹ سيدي الرئيس: ان مجلسنا مجلس اقتصادي بحت ينظر في ميزانية العمالة. فاختصاصنا لا يخرج عن دائرة المكاتب والمياه والطرقات والمواصلات وما اشبهها من الماديات نبني ونصلح ما يحتاج الى اصلاح، ولا يحق لنا مطلقا في التكلم باسم الامة في أمر سياسي هام خطير، الحق فيه للامة بأسرها، ثم من جهة أخرى سيدي الرئيس: ان فرنسا لم تكن تستشيرنا في سياستنا في هذه البلاد، فلم تستشيرنا يوم اقتطعت الصحراء وجعلت لها نظام التراب الجنوبي، الخ، ولم تستشيرنا يوم فصلت اجزاء من الشمال سمتها احوازا ممتزجة فهي تصل وتفصل وتتحكم كما تريد بل أكثر من هذا كنا نطلب اشياء من حقنا ونرفع أصواتنا بها ، فلا تسمعنا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي ، ولا يخفاكم مواقفنا في المجلس الجزائري في المطالبة بتطبيق دستوره ... الخ، فاذا ارادت فرنسا اليوم ان تستشير فلتستشر صاحب الحق وهو الشعب الجزائري كله ، لا انت ايها الرئيس ولا أنا ولا أحد من النواب يملك أكثر من بطاقة استفتاء قدر هذه الورقة يلقيها في الصندوق يوم الاستفتاء. هذا كلامي والسلام عليكم.››

المصدر: بيوض إبراهيم بن عمر، أعمالي في الثورة، الجزائر، جمعية التراث، 1990، ص ص 35-036.

الملحق رقم (16).

نموذج من تظلمات جراء حصار مدينة القرارة

(28 أكتوبر 1961)

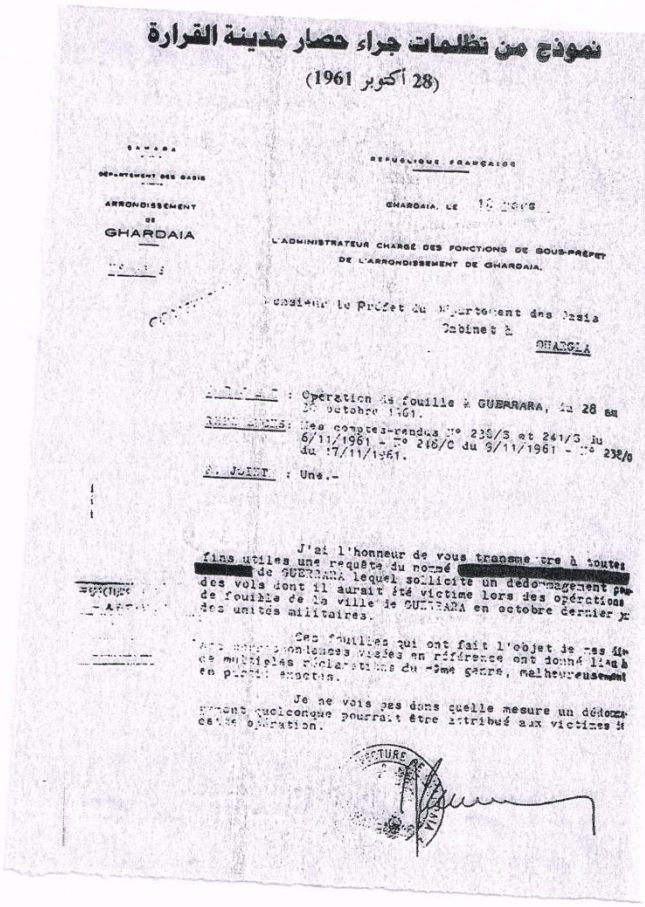

SAHARA

DEPARTEMENT DES OASIS

ARRONDISSEMENT DE GHARDAIA

REPUBLIQUE FRANCAISE

GHARDAIA, LE 16 [illegible]

L'ADMINISTRATEUR CHARGE DES FONCTIONS DE SOUS-PREFET DE L'ARRONDISSEMENT DE GHARDAIA.

Monsieur le Préfet du Département des Oasis
Cabinet à
GHARDAIA

[illegible] : Opération de fouille à GUERRARA, du 28 au 30 octobre 1961.

[illegible] : Mes comptes-rendus n° 238/3 et 241/3 du 6/11/1961 - n° 246/C du 9/11/1961 - n° 238/3 du 17/11/1961.

P. JOINT : Une.-

J'ai l'honneur de vous transmettre à toutes fins utiles une requête du nommé [redacted] de GUERRARA lequel sollicite un dédommagement pour des vols dont il aurait été victime lors des opérations de fouille de la ville de GUERRARA en octobre dernier par des unités militaires.

Ces fouilles qui ont fait l'objet de mes différentes correspondances visées en référence ont donné lieu à de multiples réclamations du même genre, malheureusement en pure perte.

Je ne vois pas dans quelle mesure un dédommagement quelconque pourrait être attribué aux victimes de cette opération.

[illegible]

المصدر: الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق، ص 309.

الملحق رقم: (17)

مذكرة حول الصحراء

زعمت الحكومة الفرنسية أثناء مفاوضات إيفيان أن الصحراء الجزائرية من خلق فرنسا وأنها بالتالي أرض تخضع للسيادة الفرنسية وأن هذه الأرض تشكل –على كل حال– قضية في حد ذاتها ينبغي أن يؤجل بحثها إلى ما بعد.

فالحكومة الفرنسية تريد بتر الصحراء الجزائرية من بقية أرض الوطن بفضل تسوية المشكل السياسي للجزائر الشمالية أو الجزء الجنوبي منها.

إن الرأي العام العالمي يعرف سابقة المفاوضات الهولندية الأندونيسية أثناء ندوة المائدة المستديرة المنعقدة بلاهاي سنة 1949 فقد اقترحت الدولة الاستعمارية فصل وضع ايريان الغربية (غينيا الجديدة) عن وضع بقية الأرخبيل الأندونيسي، وبهذه الطريقة بقيت ايريان الغربية الغنية حتى الآن تحت السيطرة الهولاندية.

إن كاتانجا، واريان الغربية في أندونيسياّ، والصحراء في الجزائر كلها حالات تمثل المنطق الاستعماري الجامد الذي حاول أن يفتك للشعوب المستقلة أجزاء غنية من أوطانها وذلك بمحاولة إيجاد خصائص مزعومة للأجزاء المفصولة ليبرر بها نيله من وحدة التراب الوطني.

إن الثروات التي اكتشفت في الصحراء الجزائرية منذ 1955وخاصة منذ 1957 حركت مطامع الاستعمار الفرنسي والعالمي، وليس هناك أي شك في أن الاستعمار الفرنسي قد خبد كل قواه بعد الاكتشافات الكبرى التي وقعت في الصحراء الجزائرية من النفط والمعادن وكان قد أخذ قبل ذلك يفك مخالبه شيئا فشيئا تحت الضربات المميتة التي يكيلها له الشعب الجزائري.

وهكذا يشن الاستعمار الفرنسي معركة كبرى لتحطيم الوحدة الترابية للجزائر والاحتفاظ لنفسه بالجزء الصحراوي منها.

إن هذه المطامح حول الصحراء قد تسبب إلى حد الآن في استمرار الحرب وفي توقيف مفاوضات ايفيان كما أنها توشك أن تكون السبب في فشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية فشلا نهائيا.

ولهذا ترغب الحكومة الجزائرية في أن تسجل لدى الأقطار المجاورة للجزائر الأهمية الحيوية لهذع القضية بالنسبة للحرب الدائرة في الجزائر.

أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت ترى دائما إنه يتعين في قضية الصحراء الفصل بين مظهرين متمايزين لهذه القضية, المظهر الأول يتعلق بالسيادة الجزائرية على هذه المنطقة والمظهر الثاني يتعلق باستثمار الثروات التي تحتوي عليها.

أولا_أما فيما يتعلق بمظهر السيادة فإن وجهة نظر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعتمد عل الاعتبارات الآتية:

أ.لا يمكن للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ان تأخذ بعين الاعتبار النظرية الفرنسية القائلة بوجود أرض خلاء أصبحت بصورة نهائية تحت السيادة الفرنسية.

إن فرنسا لم "تكتشف" الصحراء كما تكتشف أرض خالية لا مالك لها وإنما احتلت بالقوة هذا الجزء الجنوبي من الجزائر بحملة افتخرت بها هي نفسها, أن فرنسا غزت الشعب الجزائري في الشمال كما في الجنوب بقوة السلاح في مراحل متتالية من حرب الاحتلال.

ب.أن الشعب الجزائري حمل السلاح في 1نوفمبر 1954 لطرد المستعمر من مجموع التراب الجزائري بحدوده الجغرافية التي اعترفت بها الدولة المحتلة نفسها للجزائر منذ عشرات السنين والتي ما زالت تحتلها حتى الآن، إن الهدف الأساسي لكفاح الشعب الجزائري هو افتكاك السيادة الجزائرية من فرنسا وبسط هذه السيادة على كامل التراب الوطني بالحدود القائمة سنة 1954 بحيث لا يمكن لأي جزء منه أن يبقى تحت السيادة الفرنسية.

لقد كان هذا هو الأمر بالنسبة لجميع الشعوب الأفريقية الشقيقة التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية. فقد استقلت جميع هذه الشعوب واسترجعت جميع الأراضي الواقعة في الحدود الجغرافية القائمة عند الاحتلال الاستعماري.

ج.أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تجهل أنه قد توجد قضايا تتعلق بتعديل الحدود بين الجزائر وبعض جاراتها الشقيقات, ولكن الذي يهم قبل كل شيء هو أن يشمل تحرير بلادنا كامل التراب الواقع في الحدود الحالية للجزائر.

ومن البديهي أن هذه القضايا لا يمكن تسويتها تسوية حقيقية, تسوية دائمة وأخوية إلا مع الجزائر المستقلة المتمتعة بسيادتها ودون أي تدخل من طرف الدولة التي كانت تستعمرنا.

أن أي تعديل للحدود يتم مع الدولة المحتلة لا يمكن أن يكون صحيحا لأن هذه الدولة لا تملك حق عقد اتفاقيات باسم الجزائر وسيكون من حق الشعب الجزائري أن يرفض مثل هذه الاتفاقيات.

ومن ناحية أخرى فإن إمضاء مثل هذه الاتفاقيات يعتبر نوعا من الاعتراف بالسيادة الفرنسية على الصحراء الجزائرية, هذه السيادة التي ما انفك الشعب الجزائري يسعى لتحطيمها منذ سبع سنوات بالسلاح وبتضحيات جسيمة هائلة. يضاف إلى ذلك أن مثل هذه البادرة من شأنها أن تعرقل تحرير الجزائر في الوقت الذي يجب أن يتسع التضامن أكثر من أي وقت مضى للتعجيل باستلالها.

ومهما يكن من أمر فإن الحكومة الفرنسية لا تملك أية صفة تمكنها من التخاطب مع الجزائر باسم الأقطار المجاورة والحال أن هذه الأقطار هي مستقلة ذات سيادة وقد اعترف كثير منها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية, كما أن الحكومة الفرنسية لا تملك أية صفة تمكنها من التخاطب باسم الجزائر مع الأقطار المجاورة لها.

إننا بوصفنا مسئولين إفريقيين يجب أن نكون شاعرين ومتيقظين للمناورات التي تهدف إلى إطالة أمد السيطرة الفرنسية على جزء من الجزائر, وإننا على يقين من أن الأقطار الأفريقية الشقيقة الشاعرة بخطورة هذه المناورات وذلك بإعلان تأييدها بدون تحفظ لموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إن الجزائر تكافح للقضاء على جميع الأشكال الاستعمارية لاستغلال الثروات الصحراوية وإنها لواثقة من أنها تلتقي بجميع الشعوب الأفريقية في هذا السبيل.

إن الجزائريين عازمون على استبدال الاستغلال الاستعماري لهذه الثروات باستغلال موجه قبل كل شيء لسد حاجات الشعوب الأفريقية وتحقيق مصالحها. والشعوب الأفريقية الرشيدة المتمتعة بسيادتها عازمة هي أيضا على تسطير مستقبلها الاقتصادي بحرية وعلى اتخاذ جميع التدابير لقطع الطريق في وجه الاستعمار الجديد.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا ترى إلا المنافع في كل تعاون مع الأقطار المجاورة وهي مستعدة لتنظر باهتمام إلى كل ما من شأنه أن يحقق تطور وانطلاق الأقطار المجاورة للجزائر

بفضل استثمار الثروات الصحراوية استثمارا مشتركا كما أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنظر بكل واقعية وإنصاف لمصالح فرنسا المتأتية من رؤوس الأموال الموظفة خالية من شوائب الاستعمار الجديد.

أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واثقة من أن جميع أصدقائها وجميع العاملين على قضية الاستقلال في أفريقيا وجميع المكافحين من أجل الحرية سيؤيدونها في معركتها السياسية التي تخوضها وفي مواقفها أثناء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وأن جميع هؤلاء الأصدقاء عندما يفعلون ذلك فإنما يعجلون بتحقيق ساعة السلم.

و أخيرا في هذه الساعات الحاسمة تتوجه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باسم الشعب الجزائري بنداء إلى جميع الأقطار الأفريقية وجميع الشعوب الشقيقة لتأييدها ومؤازرتها أمام الاستعمار الفرنسي ولوضع كل ثقلهم ووحدة صفوفهم في هذا التأييد الثمين.

صدر بتونس في 30 يونيو 1961.

فرحات عباس

رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المصدر: يحي بوعزيز, ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين(من وثائق جبهة التحرير), ج3، الجزائر, دار الغرب, 2009, ص ص 145_151.

الملحق رقم: (18)

بعد التحدي الفرنسي: بيان رسمي جزائري

تصريح للسيد محمد يزيد

هذا هو نص التصريح الذي أدلى به السيد محمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد الانفجار الذري « إن الانفجار الذري الفرنسي الذي تم في صحرائنا يوم13 فيفري1960 يكون جريمة أخرى تسجل في قائمة الجرائم الفرنسية، إنها جريمة ضد الإنسانية وتحد للضمير العالمي الذي عبر عن شعوره في لائحة صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة

إن الحكومة الفرنسية لم تول أي اعتبار لصيحات الاحتجاج والاستنكار ضد برامجها النووية، تلك الصيحات المتعالية من جميع الشعوب الإفريقية منها والآسيوية الأوروبية أو الأمريكية

إن جريمة فرنسا هذه تحمل طابع المكر الاستعماري المستهتر بجميع القيم.

إننا– مع جميع شعوب الأرض– نشهر بفعلة الحكومة الفرنسية التي تعرض الشعوب الإفريقية لأخطار التجارب الذرية، إننا ندرك أن القنبلة الفرنسية لها معنى ومعناها تخويف وتهديد الحركة التحررية في إفريقيا إنا الانفجار الذري ريغان لا يضيف شيئا إلى قوة فرنسا فاستعمال هذه القوة هو السياسة الوحيدة التي عرفتها إفريقيا عن فرنسا، بل إن انفجار ريغان ينزع من فرنسا كل ما يحتمل أنه تبقى لها من سمعة في العالم،»

المصدر: " انفجار القنبلة الذرية الفرنسية"، **جريدة المجاهد**،ع (1960/02/22)، ص 9.

هذه المقررات سطرت مصير المغرب العربي

قرار حول حرب استقلال الجزائر

ان مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يجمع حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بطانجة في ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ افريل ١٩٥٨ بعد ان درس تطور الحرب في الجزائر وآثارها على الحالة في شمال افريقيا وفي الميدان الدولي وبعد ان سجل اتفاق اعضائه اتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر وتطوراتها ومآلها المحتوم وسجل ايضا التضامن الوثيق للمصالح الحيوية بين الشعوب الممثلة في المؤتمر يعلن للملا حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال ، كشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري نظرا لان الجهود المتكررة المبذولة لايجاد حل سلمي للحرب لم تؤد الى نتيجة وان الوساطة التي عرضها جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية ، رفضت من طرف الحكومة الفرنسية ونظرا لان حسن استعداد المغرب العربي لم يقابل الا بتعزيز المجهود الحربي في الجزائر واستعمال سياسة العنف والاستفزاز ازاء تونس والمغرب التي تمثلت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها بن بلة ورفقاؤه وفي العدوان على ساقية سيدي يوسف والعمليات الحربية في جنوب المغرب ونظرا لكون هاته الحرب الاستعمارية تشكل تحديا مستمرا لابسط المبادىء الانسانية وعملا يرمي الى ابادة جماعية تهدد وجود شعب باكمله وتكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلام في شمال افريقيا وفي العالم .

يقرر ان تقدم الاحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من اجل استقلاله **كامل مساندة شعوبها وتاييد حكوماتها** ، ونظرا لما تحظى به قضية استقلال الجزائر من تاييد وعناية لدى الشعوب وقادتها ، ونظرا لكون التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير يجعل منها **الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة** ، ونظرا لما تتحمله جبهة التحرير الوطني الهيئة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من المسؤوليات بجميع انواعها فان المؤتمر **يوصي بتكوين حكومة جزائرية** باستشارة حكومتي المغرب وتونس .

تصريح حول الاعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمجابهة حرب الجزائر

نظرا للاعانة المالية والعسكرية التي تتلقاها فرنسا من طرف بعض الدول الغربية ومن الحلف الاطلسي في الحرب الاستعمارية الجارية في الجزائر ونظرا لكون هذه الاعانة تساعد على استفحال حرب ابادة الشعب الجزائري الذي ساهم بقسط وافر في انتصار هذه الدول ، ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة او غير مباشرة عملا يتنافى مع الانسانية ويهدد السلم العالمي ، فان شعوب المغرب العربي على لسان ممثليها المجتمعين في مؤتمر طانجة بتاريخ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ افريل ١٩٥٨ تستنكر هذا الموقف الذي سيؤدي حتما الى معاداة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول وتامل ان تعدل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم والتعاون الدولي وتوجه نداء علنيا وملحا **لوضع حد لكل اعانة سياسية ومادية ترمي الى تغذية الحرب الاستعمارية** .

قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي

ان مؤتمر طانجة لوحدة المغرب العربي بعد ان درس وبحث الحالة الناجمة عن القيود العسكرية والاقتصادية التي ما زال يتحملها المغرب وتونس ، وبعد ان قدر المجهودات التي بذلتها كل من تونس والمغرب المستقلتين لتصفية بقايا عهد الاستعمار **يستنكر استمرار وجود القوات الاجنبية فوق ترابهما** الامر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة ، تطالب بكل الحاح ان **تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري** .

ويوصي الحكومات والاحزاب السياسية بتنسيق جهودها من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية

ويسجل من جهة اخرى ان **كفاح سكان (موريطانيا) من اجل تحررهم من السيطرة الاستعمارية والتحاقهم بالوطن المغربي يدخل في نطاق الوحدة التاريخية والحضرية** كما يعبر عن الآمال العميقة لهؤلاء السكان ، فان المؤتمر يعلن تاييده الفعال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها اقطار المغرب العربي من اجل تحريرها ووحدتها .

قرار حول توحيد المغرب العربي

ان مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طانجة في ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ افريل ١٩٥٨ الذي نشعر انه يعبر عن اجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها وهو مقتنع بان الوقت قد حان لتسيير هذه الارادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الامم ، تقرر ان يعمل لتحقيق هذه الوحدة ويعتبر ان **الشكل (الفيدرالي) اكثر ملائمة في الواقع للبلاد المشتركة** في هذا المؤتمر ، ولهذا الغرض يقترح المؤتمر :

١) ان يشكل في المرحلة الانتقالية **مجلس استشاري للمغرب العربي** منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .

ويوصي المؤتمر **بضرورة الاتصالات الدورية** كلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للاقطار الثلاثة من اجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي .

ويوصي المؤتمر حكومات اقطار المغرب العربي بان لا **تربط منفردة مصير شمال افريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع الى ان تتم اقامة المؤسسات الفيدرالية** .

الكتابة الدائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي

قرر المؤتمر تاسيس **كتابة دائمة** للسهر على تنفيذ مقرراته وتؤلف هذه الكتابة من ستة اعضاء بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة الى مكتبين ، احدهما بالرباط والثاني بتونس ـ وتجتمع الكتابة دوريا في احدى العاصمتين بالتناوب ، ويعقد اول اجتماع خلال شهر ماي .

الملحق رقم (19)

المصدر: جريدة المجاهد، ع 23، (7 ماي 1958)، ص 11.

من جبهة التحرير الى الحكومة التونسية

هذا نص المذكرة التي بعثت بها لجنة التنسيق والتنفيذ التابعة لجبهة التحرير الوطني الجزائري الى حكومة الجمهورية التونسية . كما قدمتها ايضا على سبيل الاعلام الى الحكومتين المغربية والليبية :

« ان جبهة التحرير الوطني لهـا الشـرف بان تحـدد موقفها من قضية استغلال فرنسا لنفط الصحراء وخاصة من مد انابيب عبر الاراضي التونسية .

ففي مذكرة سابقة في شهر جانفي ١٩٥٨ كانت جبهة التحرير الوطني قد التفتت نظر حكومات المغرب العربي الى خطورة هذه المشكلة والى الاهمية التي تعتقها عليها الجزائر في الحرب التي تخوضها ضد الاستعمار الفرنسي .

وبعد ذلك صرح م. كوف دي مورفيل وزير خارجية فرنسا بان هناك مفاوضات جارية مع الحكومة التونسية لمد انابيب للنفط . وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد قامت في يوم ٢٣ جوان ١٩٥٨ بساع لدى فخامة رئيس الجمهورية التونسية وضحت فيها لفخامته التاثيرات الخطيرة التي تكون لهذا المشروع على تطور الحرب ولجنة التنسيق والتنفيذ تذكر بهذه التاثيرات من جديد بكل احترام وهي:

— ١ — ان الاتفاق الذي يمكن ان يحصل بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية او شركة فرنسية هو في الواقع يسجل حق فرنسا في ثروات الجـزائر . ويشكـل عمـلا منافيا للشعب الجزائري وهو في حالة حرب .

— ٢ — تثبيت هذا الامر من طرف الحكـومة التونسية ستعتبره لجنة التنسيق والتنفيذ كخرق للقرارات موءتمر طنجة

— ٣ — ان الشعب الجزائري لا يسعه ان تكـون الحرب التي يشنها عليه عدوه تتغذى — سواء في العاجل او الاجل — من نفط يمر عبر بلاد مغربية . إن هذا النفط سيتحول في الجزائر الى آلاف الجثث التي ليست ضحـايا صافية سيدي يوسف الا مثالا صغيرا منها .

— ٤ — ان مد الانابيب سيتسبب للشعب الجـزائري في خسارة الفوائد المنجرة عن معركة الصحراء الستراتيجية التي يخوضها آلاف الوطنيين الجزائريين .

— ٥ — ان مبدا مد الانابيب الذي يسـمح لفرنسا بان تضيء الى جـانبها رؤوس الامـوال الاجنبية ، سيسـمح للحكومة الفرنسية بان تبرر لدى رايها العام مواصلة حرب طالة وتكون بذلك هي المدافع عن ثروات تعتبر في نظره فرنسية .

— ٦ — ان حرب الجزائر تجري في آن واحد في الميدان العسكري والميدان الاقتصادي . وفي هذا الميـدان الاخير يشفي تحطيم آمال الفرنسيين فيما يتعلق بالصحـراء حتى يتبين لهم انه بدون استقلال الجزائر لا يمكن لاي افق في المستقبل ان يفتح .

اما مد الانابيب فان مما لا شـك فيه ابدا انه سيجعـل اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية يشعرون بالضمـان في نفط الصحراء وبالسهولة في استغلال انابيبه فورا وعندئذ ينشا بين اصحاب رؤوس الاموال الفرنسية والاجنبية من اسباب التضامن ما يحقق بصورة حتمية سياسة الاستعمار الفرنسي . وهذا التضامن بدوره يؤدي بصورة حتمية ايضا الى تضامن في الميدان الدبلوماسي يـزيد من امد تطويل الحرب .

— ٧ — ان حرب الجزائر تقترب من نهاية عامها الرابع وقد دفع فيها الشعب الجزائري تضحيات عظمى . ولكي يمكن التعجيل بنهايتها ينبغي ان يظهر المغرب العربي امام الاستعمار الفرنسي في صورة الكتلة المتراصة التي لا تصدع فيها

ان لجنة التنسيق والتنفيذ تلفت نظر الحكـومة التونسية الى العواقب الخطيرة التي من شانها ان تنجر عن هذا العمل والتي لا يمكن للجبهة ان تكون مسـوءولة عنها في شيء

برقيـــة

الى فخامة السيد الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التـونسية .

ان لجنة التنسيق والتنفيـذ تشعر بقلق شديد من جراء الانباء التي تقول بوجود مفاوضات بين الحكومة التونسية ، وشركات فرنسية بشان مد انابيب لنقل النفط الجزائري .

وتوءكد لكم من جـديد معـارضتها السابقـة . وتعلمكم بان مذكرة مفصلة متسلم الى الحكـومة التونسية قريبا والى دولتي المغرب العربي الاخريين

مع الاحترام لجنة التنسيق والتنفيذ

اجتماع استعجالي

نظرا للوضعية في شمال افريقيا ، فان لجنة التنسيق والتنفيذ طلبت اجتماعا استعجاليا للمكتب الدائم للمغرب العربي .

وبهذا الصدد نذكر ان المغرب عين ممثلين في المكتب الدائم وهما : الدكتور بناني والسيد محمد الفاسي وزير المعارف السابق .

ومعروف ان مندوبي الجزائر هما السيدان احمد بومنجل واحمد فرنسيس واما مندوبا تونس فهما : السيدان احمد التليلي الكـاتب العام للاتحاد العـام التونسي للشغـل وعبد المجيد شاكر مدير الديـوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي .

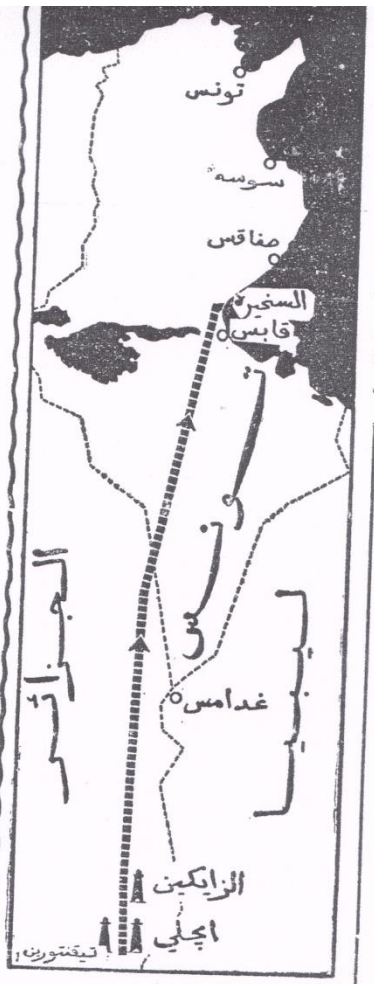

طريق الانبوب الذي سيجرى فيه البترول من آبار ايجلي الى ميناء السخيرة قـرب قابس حسب الاتفاق التونسي — الفرنسي

الملحق رقم (٢٥)

المصدر: جريدة المجاهد، ع27، (1958/7/22)، ص3.

الملحق رقم (21)

"إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء"

مقدمة

1 في إطار السيادة الجزائرية, نتعاهد كل من الجزائر و فرنسا بالتعاون من أجل ضمان مواصلة الجهود الخاصة باستغلال ثروات باطن الأرض بالصحراء.

-الجزائر فرنسا في حقوقها و امتيازاتها و إلتزاماتها كسلطة عامة. لها حق التصريح بتطبيق قانون التعدين و النفط بالصحراء مع وضعها في الاعتبار الأوضاع المبينة في الباب الثالث من هذا التصريح

-تتعاهد كل الجزائر و فرنسا كل فيما يخصها, بالمحافظة على المبادئ الخاصة بالتعاون التي ورد ذكرها فيما سبق و العمل على إحترام تطبيق النظم التالية

الباب الأول-المحروقات السائلة و الغازية

(أ) ضمان الحقوق المكتسبة و امتداداتها

1 تتكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بعقود التعدين و النقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية, طبقا لقانون نفط الصحراء

تتعلق هذه الفقرة بمجموعة عقود التعدين و النقل التي منحتها فرنسا قبل تقرير المصير, ومع ذلك فإنه بعد وقف إطلاق النار لن تصدر فرنسا تراخيص جديدة للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

يقصد بامتيازات التعدين و النقل مايلي

-تراخيص التنقيب المسماة بتراخيص"د"

- التراخيص المؤقت للاستغلال

-امتيازات الاستقلال و الاتفاقيات الخاصة بذلك

-الموافقة على المشروعات الخاصة بأعمال نقل الهيدروكاربو و تراخيص النقل الخاصة بذلك.

يقصد القانون نفط الصحراء مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب و الإستغلال و نقل الهيدروكاربو الناتج في ولاتي الواحات وساوورا, حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل .

2-يحدد بقانون نفط الصحراء و النظم المذكورة في هذا النص, حقوق و التزامات حامل تراخيص التعدين و النقل المشار إليها في الفقرة الأولى السابقة و حقوق الأشخاص الحقيقيين و المعنويين التي منحت لهم بمقتضى الاتفاقيات و العقود الموافق عليها في الجمهورية الفرنسية

3-يمارس حملة تراخيص التعدين حقهم بالشروط الاقتصادية العادية حسب توصيات مؤسسة التعدين الخاصة بتحديد رسم النقل, و ذلك فيما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنابيب و التوصيات الخاصة بإنتاج الهيدروكاربور السائل و الغازي و تأمين نقله وضمان تصديره.

4-يمارس صاحب الامتياز و شركاؤه في إطار مؤسستهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنظمة التي اختاروها, حقهم في التصرف بحرية في الإنتاج سواء بالبيع أو المقايضة أو الاستخدام في الجزائر أو تصديره مع مراعاة سد حاجات الاستهلاك المحلي للجزائر ومعادل التكرير المحلية.

5- يجب أن يكون سعر التبادل وتقيم النقد الخاص بالعمليات التجارية أو المالية مطابق لتقيم النقدي المعترف به من صندوق النقد الدولي.

6- تطبق هذه النظم بدون أي تمييز على جميع حملة تراخيص التعدين والنقل وشركائهم مهما كان وضعهم القانوني وبدون النظر إلى أصل وتوزيع رؤوس أموالهم وجنسيتهم ومركزهم الاجتماعي.

7- تمتنع الجزائر عن القيام بأي خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عقبة أمام ممارسة الحقوق التي سبق ذكرها مع مراعاة الظروف الاقتصادية العادية و لن تمس حقوق و مصالح المساهمين و حاملي الحصص أو الدائنين لأصحاب التراخيص التعدين و النقل أو تركاتهم أو المشروعات التي تعمل لحسابهم.

(ب) الضمانات المستقبلية (إمتيازات التعدين و النقل الجديدة)

8- تمنح الجزائر في خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم الأولوية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب و الإستغلال في حالة تساوي العروض القديمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد الإستغلال أو أصبحت معدة .

يحدد القانون الجزائري نظام العمل فيها مع إحتفاظ الشركات الفرنسية بنظام القانون نفط الصحراء المشار إليه في الفقرة رقم 1 السابقة, و ذلك فيما يتعلق بإمتيازات التعدين التي تدخل تحت ضمان حقوق المكتسبة.

يقصد بالشركات الفرنسية في هذه الفقرة الشركات التي تخضع لإشراف أفراد حقيقيين أو معنويين من الفرنسيين.

9- ثم بعملة الفرنك, علميات بيع و شراء المحروقات الناتجة من الصحراء, والمعد مباشرة أو بعد التعديلات الفنية, لتموين فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة في منطقة الفرنك, لتصدير محروقات الصحراء خارج منطقة الفرنك, يطرح المناقشة الحرة , و تستفيذ الجزائر من النقذ الأجنبي الناتج عنه.

تحديد كيفية تطبيق هذا المبدأ, إتفاقيات التعاون النقذي التي أشرنا إليها في المادة 11 من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الإقتصادي و المالي .

الباب الثاني- المواد المعدنية الأخرى

11- تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بإمتيازات التعدين التي منحتها الجمهورية الفرنسية و المتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير محروقات.

يبقى نظام هذه الإمتيازات مطابقا للنظم المطبقة عند و قف إطلاق النار.

وتختص هذه الفقرة بمجموعة إمتيازات التعدين التي أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير و لن تصدر فرنسا تراخيص جديدة لتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

12- تستطيع الشريكات الفرنسية أن تطلب منحها تراخيص و إمتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى و ستتمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة لتلك التي تتمتع بها الشركات الأخرى و ذلك فيما يخص ممارسة الحقوق المترتبة على إمتيازات التعدين .

الباب الثالث- الهيئة الفنية لإستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

13- يعهد بإستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء إلى الهيئة فرنسية جزائرية طبقا للشروط المبنية في الفقرة التالية .

14- تؤسس الجزائر و فرنسا هذه الهيئة و ستشكل عند التنفيذ هذا الإتفاق يدير الهيئة مجلس مكون من عدد متساو من ممثلي الدولتين المؤسستين و لكل عضو في المجلس, بما في ذلك الرئيس , صوت واحد.

يناقش المجلس أوجه نشاط الهيئة المختلفة, و تتخذ القرارات بأغلبية الثلثين و ذلك فيما يتعلق بالأمور التالية :

-تعين الرئيس و المدير العام

-تقدير النفقات التي ستأتي في الفقرة "16 "

وتتخذ القرارات الأخرى بالأغلبية المطلقة

يشترط عند إختيار الرئيس و المدير العام أن يكون أحدهما جزائري الجنسية و الآخر فرنسي الجنسية.

يحدد المجلس إختصاصات كل من الرئيس و المدير العام

15- الهيئة شخصيتها المدنية و إستقلالها المالي, و تحت تصرفها جهاز فني و إداري, و للدولتين و المؤسستين الأفضلية في تشكيل أفراده .

16- على الهيئة مهمة إستثمار ثروات باطن الأرض, و لها ذات الغرض تهتم بصفة خاصة بالتنمية بمجموع الأعمال اللازمة نشاط التعدين, و تقرر الهيئة في كل عام مشروع برنامج خاص بالمصاريف و الدراسة و الصيانة و الحصن, يجوز قبول الدولتين المؤسستين.

17-

(أ) تضع الجزائر بعد أخذ رأي الهيئة النصوص ذات الصفة القانونية أو الرسمية الخاصة بنظام التعدين أو النفط.

(ب) تبحث الهيئة تراخيص التعدين و لحقوق المرتبة عليها.

تقر الحكومة الجزائرية الإقتراحات التي تعرضها هيئة و تمنح تراخيص التعدين.

(ج) تكفل هيئة الرقابة الإدارية على الشركات سواء كانت ذات تراخيص أو عقد إمتياز.

18- نفقات الهيئة تشمل الآتي:

-نفقات التشغيل

-نفقات صيانة المنشآت القائمة

وتتكون موارد الهيئة من مساهمة الدولتين العضويتين, بكل نسبة عدد أعضائه في المجلس الإدارة.

تكمل هذه الموارد مبلغ إضافي من الحكومة الجزائرية لا يقل عن 12% من إنتاج النفط الخاص بالحكومة الجزائرية, و ذلك في خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد من تاريخ تقرير المصير.

الباب الرابع: التحكيم

جميع التنظيمات المخافة و الدعاوى و المنازعات بين السلطة العامة و أصحاب الحقوق المذكورة في الباب الأول "أ" السابق, يكون مرجعها النهائي هيئة التحكيم الدولية يكون تنظيمها و عملها طبقا للمبادئ التالية:

-يحدد كل فريق من المتخاصمين حكما و يختار الحاكمان ثالثا يكون هو الرئيس المحكمة, وفي حالة عدم الإتفاق على هذا التحديد يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يقوم بهذا التحديد بناء على طلب الطرف الأسبق إليه.

- تبت المحكمة في الأمور بأغلبية الأصوات.

-يرفض رفع الدعوة الثانية.

-يعتبر الحكم نافذا بدون الحاجة إلى إصدار أوامر التنفيذ في أراضي الطرفين.

-يعتبر الحكم نافذا خارج أراضي الطرفين خلال ثلاثة أيام التي تلي النطق بالحكم.

المصدر: نحو السلم في الجزائر مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية، إش: موريس فايس، تر:صادق سلام، الجزائر، عالم الأفكار،2013، ص ص615- 620.

الملحق رقم (22)

Jool Mok:

«Pourquoi nous montons préparer cette explosion au Sahara plutôt dans une île lointaine du pacifique. Le Sahara se prête mieux que toute autre région à cette expérimentation parce que le site choisi j'entends encore une fois le polygone de sécurité des limités sur ces 150 Km parce que le site choisi était à la fois désert beaucoup plus proche des les atolls des antipodes de la France.»

صورة للمندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة وهو يلقي تصريحا عن سبب اختيار الصحراء الجزائرية للتجارب النووية الفرنسية يليها خطابه بالغة الفرنسية

المصدر: صورة مأخوذة من وثائقي رقان... المحرقة النووية، مرجع سابق.

الملحق رقم (23)

Ministre de la défense français: **Pierre Messmer**

«L'explosion nucléaire expérimentale a lieu ce matin avec succès sur le polygone de Reggane. Toutes les précautions ont été prises pour que ni les populations proches ni les populations éloignées du lieu de l'explosion ne soient exposé à aucun danger.»

صورة لوزير الدفاع الفرنسي بيار مسمار وهو يلقي كلمته صبيحة يوم تفجير أول قنبلة نووية برقان 1960/02/13

المصدر: مأخوذة عن وثائقي رقان... المحرقة النووية.مرجع سابق.

الملحق رقم: (24)

صورة تجمع الجنرال ديغول ووزير الصحراء ماكس لوجون في زيارة لهما لمنطقة حاسي مسعود سنة 1959

صورة الجنرال ديغول مع العمال الجزائريين أثناء زيارته لحاسي مسعود

مأخوذة عن: مقطع من أرشيف _ فيديو نادر لزيارة ديغول الى الصحراء الجزائرية –،(2014/03/18)، سا23:45، متاح على الرابط: http://www.youtube.com/watch?v=cguL5lNkZfg

قائمة المصادر والمراجع

ـ المصـــــــــــــادر:

1ــ بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، ط2، الجزائر، دار الرائد للكتاب، 2005.

2ــ بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائرـــــ اتفاقيات إيفيان، تعريب: زغدار لحسن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية. د س ن.

3ــ ديغول شارل، مذكرات أمل(1958-1962)، ط2، ج1، لبنان دار العويدات، 1986

4ــ بن عمر بيوض إبراهيم، أعمالي في الثورة، الجزائر، جمعية التراث القرارة، 1990

5ــ المدني أحمد توفيق، حياة كفاح(مع ركب الثورة)، ج3، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982

6ــ يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من(1830-1960)، ط1، مصر، 1959.

ـ المـــــــــــــــراجع:

أ - باللغة العربية

1ــ باجية صالح، الاباضية بالجريد في العصور الإسلامية الأولى، ط1، تونس، دار بوسلامة، 1976

2ــ حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر (طبيعيةــ البشريةــ اقتصادية)، ط1، الجزائر، المطبعة العربية، 1968.

3ــ دحمان تواتي و آخرون، دور إقليم توات خلال الثورة الجزائرية (1956-1962)، الجزائر، دار الشروق، 2008.

4ــ درواز الهادي، الولاية السادسة التاريخية (التنظيم و الوقائع)، ط3، الجزائر، دار هومة، 2009

5ــ ديشي محمد عبد الحميد، تطور الثورة الجزائرية في ناحية غرداية، الجزائر، دار زمور، 2013

6ــ ديهكال الطيب، وقائع التجارب النووية الفرنسية وخلفياتها في منطقة عين أيكر،الجزائر، طبعة صندوق ترقية الفنون و الأدب، 2004

7ــ الزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير، الجزائر، دار هومة، 2009

8ــ زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات و مواثيق)، الجزائر، دار هومة، 2005.

9ــ العاتي حمزة، التجارب النووية الفرنسية بالصحراء، محاضرة بالمركز الثقافي الإسلامي فرع بسكرة ــ (08-02-2001).

10ــ العربي إسماعيل، الصحراء الكبرى و شواطئها، ط1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

11ــ بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999

12ــ بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20ــ من وثائق جبهة التحرير، ج3، الجزائر، دار الغرب، 2009

13ــ بن عمر الحاج موسى، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا و رهانات الثورة في الجزائر، الجزائر، وزارة الثقافة، 2008

14ــ عمر بن مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، الجزائر، دار هومة، 2003

15ــ عوشت بكير سعيد، الإمام إبراهيم بيوض، و جهاده الإسلامي في الجزائر، ط1، الجزائر، المطبعة العربية، 1987

16ــ عميراوي آحميدة و آخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، الجزائر، دار الهدى، 2009

17ــ مطمر محمد العيد، العقيد محمد شعباني و جوانب من الثورة التحريرية الكبرى، الجزائر، دار الهدى، 1999

18ــ بومهلة التواتي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837-1934)، الجزائر، دار المعرفة، 2012

19ــ مياسي إبراهيم، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)، الجزائر، منشورات المتحف الوطني، 1996

20ــ مياسي إبراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، الجزائر، دار هومة، 2012

21ــ الميلي محمد، المغرب العربي بين حسابات الدول و مطامح الشعوب، ط2، لبنان، دار الكلمة للنشر، 1983

22ــ هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

23ــ مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية، إشراف: موريس فايس، تر: صادق سلام، الجزائر، عالم الفكر، 2013

24ــ م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر (ورقلة أيام 15-16-17 أفريل 1996)، سلسلة الملتقيات، الجزائر، منشورات م ود ب، 1996

25ــ م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن 1954، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر(دراسات و بحوث و شهادات)، سلسلة الندوات،الجزائر، دار هومة، 2010

26ــ م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن 1954، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر" الأسلحة النووية نموذجا"، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات وزارة المجاهدين، 2007.

ــ الموسوعات:

1ــ أحمد الشويخات، الموسوعة العربية العالمية، (النسخة الإلكترونية)، 2004.pdf.

ب -المراجع الأجنبية:

1- Jauffret Jean Charles, **ces officiers qui ont dit non à la torture Algérie 1954-1962**, Alger, éditions Chihab,2006.

2- Malti Hocine, **histoire secrète du pétrole algérien**, paris, éd : la découverte 2010-2012.

ـ المقالات:

1ـ العبودي عبد الكاظم، "التجارب النووية الفرنسية و مخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة و البيئة في المدى القريب و البعيد"، **مجلة المصادر**، ع1.

2ـ بلغيث محمد الأمين ،"فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال"، **مجلة المصادر**، ع 4

3ـ بن عمر الحاج موسى، "المسألة النفطية في الجزائر1890ـــ1956، **مج المصادر**، ع8

4ـ بن عمر الحاج موسى، "المسألة النفطية"، **مجلة المصادر**، ع9.

5ـ مريوش أحمد، "التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري و ردود فعل سكان الهقار 1916"، **مجلة المصادر**، ع11، منشورات م و د ب، الجزائر(السداسي الأول)، 2005

6ـ مياسي إبراهيم، "الصحراء الجزائرية من خلال الاستكشافات قبل و بعد الاحتلال"، **مجلة المصادر**، ع12

7ـ فكاير عبد القادر، "التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر"، **مجلة المصادر**، ع15

8 ـ مريوش أحمد، "السياسة الفرنسية في الجنوب الجزائري و ردود الفعل الوطنية ما بين 1900ـــ 1930، **مجلة المصادر**، ع20

9ـ بن الشيخ عصام،" قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971م دراسة للسياق و المضامين و الدلالات"، **مج: دفاتر السياسة و القانون**، ع 6 جانفي 2012، جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلةـ، الجزائر.

ـ الرسائل و الأطروحات الجامعية:

1ـ عبد الله مقلاتي، (العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954 -1962)، إشراف: أ د عبد الكريم بوصفصاف، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ و الآثار، جامعة منتوري ـ قسنطينة ـ،(2007-2008).

2ـ أسعد لهلالي، (الشيخ محمد خير الدين و جهاده الإصلاحي في الجزائر1902-1993)، إش: عبد الكريم بوصفصاف، رسالة ماجستير، قسم التاريخ و الآثار، جامعة منتوري ـ قسنطينة ـ،(2007-2008).

ـ الجرائـــــــــــــد و المجلات :

1ـ"الصحراء الفرنسية حلم و سراب"، جريدة **المجاهد** (اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري)، ع.2

2ـ "الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون إلى ديغول"، جريدة **المجاهد**، ع 10، (23 أفريل1961)

3ـ "انفجار القنبلة الذرية الفرنسية"، جريدة **المجاهد**، ع10

4ـ "مشاريع استعمارية في الصحراء"، جريدة **المجاهد**، ع 14، (15 سبتمبر1957).

ـ"الصحراء الكبرى: ما يجب أن تعرفه عن الصحراء"، جريدة **المجاهد**، ع 14

5ـ "قضية أنبوب البترول بين إيجلي و قابس" **المجاهد**، ع16، (1958/01/15)، ص10.

6ـ "هذه المقررات سطرت مصير المغرب العربي"، جريدة **المجاهد**، ع23، (1958/05/7).

7 ــ"من جبهة التحرير إلى الحكومة التونسية"، جريدة **المجاهد**، ع27، (1958/07/22).

8ــ جريدة **المجاهد**، ع 28، (1958/08/28) ص11

9 ــ"إفريقيا الراعية تعزز موقفنا في معركة الصحراء"، جريدة **المجاهد**، ع100 (17 جويلية 1961).

ــ" نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا"، جريدة **المجاهد**، ع100

10ــ "الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسي بالصحراء-أخطر من البترول-"، جريدة **المجاهد**، ع102، (14 أوت1961).

ـــــ مواقع الإلكترونية:

أ- الجرائـــــد

1ــ"هكذا ضرب سكان الصحراء آخر مسمار في نعش فرنسا"، **جريدة الشروق**، (ملف مظاهرات 27 فيفري 1962 الحلقة الأولى)، 2014/04/15، سا pm14:32، متاح على الرابط:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/196734.htm

2 ــ" فرنسا عرضت على سكان الجنوب جمهورية" **جريدة الشروق**، (حوار مع أستاذ التاريخ بجامعة غرداية: لخضر عواريب الحلقة الثالثة 2014/03/03)، 2014/04/15، سا23:44، متاح على الرابط:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/196954.htm

ب-البرامج الوثائقية:

1- وثائقي: رقان..المحرقة النووية بالجزائر، لقناة الشروق، TV 2014/03/13، سا 00:35 متاح على الرابط:

www.youtup.com/rusults?search-query=

2ـــــ مقطع من أرشيف بعنوان _ فيديو نادر لزيارة ديغول إلى الصحراء الجزائرية - (2014/03/18)، سا23:45، متاح على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=cguL5INkZfg